دكتور عبد الجواد صابر إسماعيل
أستاذ التاريخ الإسلامى الحديث
كلية اللُّغة العربية - جامعة الأزهر

١٠ لابُدَّ .. مِن دِينِ اللهِ .. لِدُنيا النَّاسِ

دور الأزهر السياسى في مصر إبَّان الحكم العُثمانى

الناشر
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية . عابدين
القاهرة - تليفون ٣٩١٧٤٧٠



دكتور عبد الجواد صابر إسماعيل
أستاذ التاريخ الإسلامي الحديث
كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر

لابد من دين الله لدنيا الناس
(٩)

دور الأزهر السياسي في مصر إبان الحكم العثماني

الناشر
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - عابدين
القاهرة - ت - ٣٩١٧٤٧٠

الطبعة الأولى
١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بين يدى هذا الكتاب

بقلم الأستاذ الدكتور عبد العظيم المطعنى

كان الهدف – ولا يزال – لدى مكتبة وهبة ، من إصدار سلسلة « لا بد من دين الله لدنيا الناس » هو الرد الموضوعى الهادئ على الكارهين لما أنزل الله ، الذين يتطاولون على الإسلام بشتَّى وسائل التعبير ، وكثيراً ما يمتد تطاولهم على الأزهر الشريف – حامى حمى الإسلام – وقد طالبوه – مراراً – أن يرفع يده عن « مصر » ، بل ، وعن العالَم العربى والإسلامى ، لأنه – فى نظرهم – يمثل قوى الرجعية والجمود والتخلف ؟! ويقف حجر عثرة فى طريق حرية الفكر والإبداع ؟! وفى إحدى الأزمات طالب الكارهون لما أنزل الله – طالبوا الأزهر بأن يقصر دوره على « مراجعة المصحف » ، وأن لا يزج بأنفه فى شئون الحياة ؟! فهو لن يصلح لها ، ولا هى فى حاجة إليه ؟

وفى إطار الرد على هؤلاء الكارهين لما أنزل الله ، يصدر هذا العدد من سلسلة « لا بد من دين الله لدنيا الناس » مبرزاً دور الأزهر الخالد عبر مرحلة تاريخية ذات خطر ، من مراحل تاريخ مصر والعالَم العربى الإسلامى ، تلك المرحلة هى : « دور الأزهر السياسى فى مصر إبَّان الحكم العثمانى » .

وسيرى القارئ مواقف علماء الأزهر الأبرار فى الحفاظ على قِيَم الإسلام ، ورعاية مصالح البلاد الدينية والدنيوية ، وكيف كانوا يثورون فى وجه الظلم والاستبداد السياسى والاجتماعى ، منزهين عن الأغراض الشخصية لا يريدون إلا وجه الله .

هانت الدنيا عندهم ، وترفَّعوا عن زخارفها وملاذها ، فعظمت منزلتهم

عند الناس ، وصاروا ملجأ وملاذاً لهم فى كل الشدائد ، وخشاهم الحكام ، ورضخ لهم الباب العالى ، وما أكثر ما سارع فى الاستجابة لمطالبهم القومية العادلة .

كان علماء الأزهر - بحق - هم السلطة العليا التى ترسم مصالح البلاد ، وترغم الحكام على رعايتها ، وإلا فإن للعلماء غضبة ترتعد لها الفرائص ، وتنحنى لها جباه أئمة الظلم والطغيان ، ولولا الأزهر لضاعت مصر فى مهب الرياح ، ومن أعجب ما سيراه القارئ دفاع علماء الأزهر عن « يهود مصر » فى ذلك الحين ، فقد تعرَّضت البلاد لأزمة اقتصادية كان اليهود هم مدبريها ، ولما علم شعب مصر كاد يبطش باليهود ، إلا أن علماء الأزهر سارعوا إلى إطفاء الفتنة وحموا أرواح اليهود بعد أن أخذوا العهد عليهم بألا يعودوا مرة أُخرى إلى الإضرار بمصالح شعب مصر ، ومرت الأزمة ، هذه إلى عشرات المواقف البطولية التى سجلها علماء الأزهر ، الذين قال فيهم أمير الشعراء شوقى :

قُمْ فى فم الدنيا وحيى الأزهرا ... وانثر على سمع الزمان الجوهرا
واخشــع ملياً واقض حق أئمة ... طلعوا به زُهرًا ، وماجوا أبحُـرا

إن فضل الأزهر على مصر وعلى العالَم الإسلامى عظيم عظيم ، فأين هم الكارهون لما أنزل الله من هذا التاريخ المشرق الخالد .

وكاتب هذا العدد من السلسلة هو الأستاذ الدكتور عبد الجواد صابر إسماعيل ، أحد العلماء المتخصصين فى تاريخ الأزهر الحديث ، وقد وعدنا - إذا أذن له الله - أن يحرر ثلاث رسائل أُخرى لهذه السلسلة : واحدة عن دور الأزهر إبَّان الحملة الفرنسية ، وواحدة عن دور الأزهر فى عهد محمد على ، والثالثة عن دور الأزهر فى عهد الاحتلال الإنجليزى ، دفاعاً عن الإسلام وعن أزهره العظيم ، وقطعاً لطريق الطعن فى الأزهر من الكارهين لما أنزل الله ؛ أعداء الإسلام والوطن ، وفقه الله .

أ . د . عبد العظيم المطعنى

* * *

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقـــدمة

أحمدك اللَّهُمَّ ، سبحانك لا علم لنا إلا ما علَّمتنا إنك أنت العليم الحكيم ، صلِّى وأُسلِّم على سيدنا محمد أستاذ البَشرية ورائد العلماء ، اللَّهُمَّ فصَلِّ لِّم وبارك عليه وعلى آله وصحابته ومَن سار على هداه . . .

وبعد . .

فلقد ظل الأزهر أكثر من عشرة قرون منارة مصر المضيئة بما قام به من أدوار ليمة فى الإصلاح ، والمعارضة السياسية ، وقيادة الانتفاضات والثورات ، قاومة الاستعمار ، وبرفعه لواء العلم والتعليم ، ونهوضه باللُّغة العربية ، لوم الشريعة الإسلامية ، وعلوم أُخرى كثيرة .

ففى أروقة الأزهر وحول أعمدته ظهرت الحركات التى طالبت بالحريات لحقوق العامة ، وناضلت فى سبيل رفع المظالم وترسيخ قواعد العدل .

وفى هذه الأروقة وحول تلك الأعمدة وُلِدت الثورات والانتفاضات التى جهت السُّلْطات والأحزاب الحاكمة الجائرة .

وفى هذه الأروقة وحول تلك الأعمدة نشأ علماء أفذاذ جهابذة تألَّفت منهم بهة سياسية معارضة جعلت دستورها الأخلاق والآداب القرآنية المحمدية .

وقد نجحت هذه المعارضة نجاحاً عظيماً مَهَّدَ لَهُ وأعانَ عَلَيْه الوجودُ القوى ثر لعلماء الأزهر فى الديوان العالى بمصر .

ومن مظاهر هذا النجاح أن جبهة علماء الأزهر استطاعت فى فترة الحكم

العثمانى إسقاط بعض الحكومات العثمانية الجائرة فى مصر ، كما استطاعت أن تقضى على بعض الأحزاب المملوكية الحاكمة المتسلطة التى أنّت المجتمعات فى مصر من مظالمها وطغيانها .

وكثيرون منا يعرفون أن الأزهر قاد المقاومة المصرية التى انتهت بطرد الحملة الفرنسية من مصر فى سنة ١٢١٦ هـ (١٨٠١م) ، وأن الأزهر وأهله أعظم مَن تعرَّض للإرهاب الفرنسى ، وأن محمد على باشا حاك المؤامرات ضد علماء الأزهر وبثَّ بينهم الفتن لإقصائهم عن ميادين المعارضة السياسية ، وأن ثورة سنة ١٩١٩م خرجت من الأزهر الشريف ليتواصل الجهاد الوطنى ضد المستعمر البريطانى إلى أن حمل عصاه ورحل ، وأن رجال الأزهر أكثر مَن تعرَّض للإرهاب البريطانى وأعوانِه . لكن ربما لا يعلم أحد أن الأزهر حاصره جيشُ الحزب القاسمى المملوكى الحاكم فى سنة ١٠٧٦ هـ (١٦٦٥م) لهدمه على مَن فيه ، وإلقاء أحجاره فى سفح المقطم ، وأن هذا الجيش ما شرع فى ضرب الأزهر بمدفعيته حتى أوقع الله عَزَّ وجَلَّ به هزيمة منكرة كان مصدرها الأفراس والبغال والحمير التى امتطاها جنودُ هذا الجيش وقادتُه ، وما هذا إلا مثل من وقائع كثيرة .

ولم تقتصر جبهة علماء الأزهر على نضالها البطولى فى ميدان المعارضة السياسية وقيادة الثورات والانتفاضات ، وإنما ارتادت فى الوقت نفسه ميدان الإصلاح السياسى والاجتماعى ، فحققت كثيراً من الإصلاح والمصالحات بين الفئات المتنازعة فى مصر ، كالمماليك والحكومة العثمانية ، وكالفِرَق العسكرية العثمانية ، وكالحكومة العثمانية والزارعين فى أعالى الصعيد ، وكعزل القادة العسكريين لاعتدائهم على الأهالى ، وكالعمل على خروج قافلة الحج مزوَّدة بكل ما يريح الحجاج ويحميهم ، وكتيسير المصالح المرسلة ، ودعم مرافقها ، وكترسيخ مقاطعة أعداء الأُمَّة الإسلامية فى ميادين التجارة العالمية ، كروسيا التى كانت حرباً عواناً متواصلةً على الدولة العثمانية دولة الخلافة الإسلامية ، كما كانت حرباً على الدول الإسلامية المجاورة لها .

ولعل أخطر شيء على الحياة العلمية والثقافية ستر الحقائق ، أو فرض مقولات باطلة .

ولقد تداولتُ ذات مرة الحديث مع الزميل العلامة الدكتور عبد العظيم المطعنى حول هذه القضية ، فانتهى بنا الحديث إلى أن جماعات ممن يدَّعون أنهم أصحاب فكر لم ينالوا بألسنتهم وأقلامهم مستعمراً ، ولا مغتصباً محتلاً ، ولا سفاكين لدماء أمة إسلامية هدَّامين لديارها مُشَرِّدين لأهلها بقدر ما نالوا من التوجهات الإسلامية والأزهر فى مصر تطاولاً بزور ، وجرأةً ببهتان ، وهم يريدون بهذا إقصاء الأزهر عن الحياة العامة .

وإذا كان رجل الشارع والمثقف العادى يدرك الأهداف الحقيقية لهذه التيَّارات ، فإن قارئ التاريخ يعرف جيداً جذور هذه التيَّارات وأُصولها التاريخية .

فلقد سخَّر الاستعمار البريطانى كل وسائله الظاهرة والخفية لإقصاء الأزهر عن الحياة السياسية والحياة العامة ليصبح مسجداً عادياً لإقامة الشعائر ، وقد نجح الاستعمار البريطانى بمساعدة أعوانه فى إقصاء الأزهر عن الحياة السياسية ، لكنه فشل فى إقصائه عن الحياة العامة لما أبداه علماء الأزهر وطلبته من نضال مشرِّف سجَّله لهم التاريخ بكل فخر وإعزاز ، هذه هى الأُصول ، وتلك هى الجذور التاريخية لتلك التيَّارات التى نراها اليوم .

غير أنه مما يبشر بالخير أننا نرى الأزهر اليوم وقد ارتاد بأبنائه الحياة العامة من أوسع أبوابها ، تعبيراً عن إرادة شعب مصر الذى تلاحم نضاله بنضال هذه المؤسسة العلمية الإسلامية فى مواجهة أعدائه على مدى التاريخ .

إن قارئ التاريخ المتخصص والعادى يعلم جيداً أن للأزهر حقوقاً تاريخية فى ارتياد ميدان السياسة ، وأن هذه الحقوق تستند أولاً وقبل كل شيء إلى قواعد الشريعة الإسلامية .

وإن آمالنا اليوم متعلقة بعودة علماء الأزهر إلى ميدان السياسة كما كانوا ، لأن عودتهم إلى هذا الميدان تعنى ببساطة عودة الشرف والأخلاق والقِيَم إليه .

ولما كان تاريخ الأزهر المديد لا يكفيه بحث واحد اكتفيتُ الآن بعرض تاريخه السياسى فى فترة الحكم العثمانى لمصر من سنة ٩٢٣ إلى سنة ١٢١٢ هـ (١٥١٧ - ١٧٩٧م) .

فهذه الفترة تخفى فى طياتها كثيراً من الحقائق التاريخية التى لا يعرفها الكثيرون ، كما أن الأزهر بلغ شأواً عظيماً إبَّان هذه الفترة فى ميدان المعارضة السياسية ، والإصلاح ، وقيادة الثورات ، والانتفاضات .

ومما يجدر ذكره أن هذا البحث اعتمد فى المقام الأول على وثائق هذه الفترة ، وعلى المؤلَّفات التاريخية التى عاصر أصحابها الوقائع والأحداث التى سجَّلوها ، أو جاءوا بعدها بفترة وجيزة ، ومعظم هذه المؤلَّفات ما زالت مخطوطات لم تمتد إليها يد النشر حتى اليوم .

والله أسأل أن يلهمنا رشدنا ، وأن يجعل أعمالنا فى سبيله وابتغاء مرضاته .

وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب .

مكة المكرمة : جمادى الآخرة سنة ١٤١٥ هـ (نوفمبر سنة ١٩٩٤م) .

ا . د . عبد الجواد صابر إسماعيل

الأستاذ فى قسم التاريخ والحضارة

بكليات اللُّغة العربية - جامعة الأزهر

* * *

مدخــل

- موقفُ علماء الأزهر من الغزْو العثمانى لمصر .
- دلائل تاريخية على مكانة الأزهر وعلمائه فى العصر العثمانى .



مَوْقفُ علماءِ الأزهرِ من الغَزْو العُثْمانىّ لِمصْرَ

كان السلطان سليم الأول فى نظر علماء الأزهر قائد الفئة المسلمة الباغية ، لأنه لم يكن هناك أمر شرعى يُعطى للدولة العثمانية الحق فى غزو الدولة المملوكية ذات الخلافة العبَّاسية والمذاهب الأربعة السُنِّية وصاحبة الجهاد ضد الصليبية الأوروبية فى البحر المتوسط والمحيط الهندى وخليج عدن والبحر الأحمر .

لهذا فإن عقلاء العثمانيين من الوزراء والقادة والمؤرخين عابوا على السلطان سليم الأول تحويله العسكرية العثمانية من الجهاد فى أوروبا إلى الفتنة فى الشرق الإسلامى ، وأرجع بعض الذين أرَّخوا للدولة العثمانية هذا التحول الذى أحدثه السلطان سليم الأول إلى خُلُق عدوانى ابتُلِى به هذا السلطان ، وظهر فى معظم أعماله .

كما لوحظ أن هذا السلطان خالف منهج أسلافه من سلاطين آل عثمان فى الحرب والسلام ، وخالف الدستور الذى أقرَّته الدولة العثمانية ، واستمد منه سلاطين آل عثمان منهجهم فى الحرب والسلام ، فلقد حدد هذا الدستور فى صراحة مناطق الحرب ومناطق السلام ، فجعل مناطق الحرب ديارَ الكفر ومناطق السلام ديارَ الإسلام .

ومما لا شك فيه أنه كان من الأجدى والأصلح سياسياً وعسكرياً للدولة العثمانية وللعالَم الإسلامى لو اتبع السلطان سليم السياسة الحكيمة التى انتهجها أبوه السلطان بايزيد الثانى (٨٨٦ - ٩١٨ هـ = ١٤٨١ - ١٥١٢م) عندما عضد الدولة المملوكية فى مصر والشام والحجاز ، ودعمها بالسلاح وآلة الحرب والسفن والجند والقادة ، لكى تواصل جهادها فى مواجهة البرتغال فى المحيط الهندى وخليج عدن والبحر الأحمر ، وهو بهذا أعلن إيمانه بأن الدولة

المملوكية ما هى إلا ذراع الدولة العثمانية القوية التى بها يقضى على الأطماع الصليبية فى جنوب العالَم الإسلامى ، وأنها أتاحت للدول العثمانية فرصاً عظيمة لمواصلة جهادها فى أوروبا والبحر المتوسط .

غير أن السلطان سليم الأول لم يقنع بغزو فارس فى سنة ٩٢٠ هـ (١٥١٤م) ، فاتجه إلى حدود الدولة المملوكية الشمالية فى سنة ٩٢٢ هـ (١٥١٦م) ، لهذا بادر سلطان الدولة المملوكية قانصوه الغورى بالزحف بقوّاته صوب حلب للدفاع عن حدود دولته الشمالية .

ومن الثابت تاريخياً أن فريقاً من علماء الأزهر رافقوا جيش الغورى الذى زحف صوب الشمال ، ومن أبرز هؤلاء العلماء قضاة القضاة الأربعة : كمال الدين الطويل الشافعى ، ويحيى الدميرى المالكى ، وأحمد الفتوحى الحنبلى ، وحسام الدين بن الشحنة الحنفى ، وهؤلاء كانوا على رأس جماعة كبيرة من القضاة نوّاب الأحكام ، والعلماء ومشايخ العلم ، والوعّاظ ، والأئمة ، ومشايخ القرّاء ، والمؤذنين ، كما انضم إليهم الخليفة العباسى المتوكل على الله الذى كان يَعُدُّ نفسَه من العلماء .

بَيْد أن الهزيمة حلّت بجيش المماليك فى موقعة « مرج دابق » بالشام فى سنة ٩٢٢ هـ ، وقُتِل فيها عدد عظيم من القادة والجنود المماليك ، وعلى رأسهم السلطان الغورى ، كما قُتِل عدد من العلماء والقضاة والأئمة ، وأُسِر مع مَن أُسِر قضاة القضاة الثلاثة الشافعى والمالكى والحنبلى . أما قاضى القضاة الحنفى ، فإنه رافق المنسحبين إلى الجنوب صوب مصر .

وقد واصل العثمانيون زحفهم صوب مصر ، فانتصروا على المماليك فى موقعة « غزة » ، ثم فى موقعة « الريدانية » فى هذا العام ، وهذا الانتصار فتح أمامهم الطريق إلى القاهرة فدخلوها فى شهر المحرَّم سنة ٩٢٣ هـ (يناير ١٥١٧م) . وهنا برز دور علماء الأزهر فى حرب المقاومة التى قادها المماليك

ضد العثمانيين ، وكان شعب مصر هو القوة الفعَّالة فيها بعد أن دعمه العلماء بقوة عقدية أساسها أن الغزاة العثمانيين بُغاة .

ومن أعظم علماء الأزهر الذين شاركوا فى هذه المقاومة وقادوها معنوياً الشيخ الإمام يحيى بن العداس خطيب جامع شيخو بالقاهرة ، ذلك العالِم الذى أعلَى كلمة الحق من فوق مِنبر هذا الجامع معلناً بغى السلطان سليم وقوَّاته ، ومؤيداً حق السلطان طومان باى وقوَّاته ، وقد كان لشجاعة هذا العالِم أثر عظيم فى نفوس خطباء مساجد القاهرة وجوامعها الكبرى ، فأعلنوا أنَّ طومان باى سلطان مصر هو الحاكم الشرعى ، وأن حكم السلطان سليم باطل ، وقد رافق هذا الإعلان انتصار المقاومة المصرية على الغزاة العثمانيين فى معظم مناطق القاهرة ، وسقوط أعداد كبيرة من العثمانيين قتلى وجرحى ، حتى أصبح زمام الأمر فى القاهرة بيد المقاومة ، « وأصبح العثمانيون مطلوبين بعد أن كانوا طالبين » ، كما قال مؤرِّخ هذه الحقبة الشيخ محمد بن إياس الحنفى .

غير أن قوَّات السلطان سليم استطاعت بكثرتها وبنادقها ومدافعها أن تُلحق بالمقاومة هزيمة ساحقة ، فاضطر السلطان طومان باى ومَن بقى من قوَّاته إلى الانسحاب إلى شرق النيل . وهناك خاض بقوَّاته ست معارك ضد العثمانيين الذين عبروا خلفه ، فانتصر فى خمس منها ، لكنه هُزِم فى المعركة السادسة التى خاضها ضد العثمانيين فى « أُم دينار » فى ربيع الأول سنة ٩٢٣ هـ (إبريل ١٥١٧م) ، ثم تمكن العثمانيون بعدها من أسره وبعض قادته الكبار ، حيث لقوا مصارعهم ، وبموت السلطان طومان باى انتهت دولة المماليك التى حكمت مصر والشام والحجاز واليمن قرنين وثلثى قرن من الزمان ، وأصبحت مصر ولاية عثمانية منذ هذا التاريخ ، فكيف كانت مواقف علماء الأزهر إبَّان هذه الحقب من التاريخ ؟

هذا ما سأبينه بمشيئة الله تعالى فى الموضوعات التالية .

*   *   *

دلائلُ تاريخيةٌ على مكانةِ الأزهرِ وعلَمائِه في العَصْرِ العُثْمانيّ

أنِسَ علماء الأزهر وشعب مصر إلى الدولة العثمانية بعد أن عَرَفُوها دولةً من دول الخلافة الإسلامية ، سُنِّية المذهب ، تدافع عن العالَم الإسلامى ، وتحمى حدوده ، وترفع لواء الجهاد فى البر والبحر ، وتقف للأطماع الصليبية بالمرصاد ، وتُعلى أركان الشريعة ، وتحمى الحرمين الشريفين وتلبى مطالبهما ومطالب مَن جاورهما ، وتدعمهما وتُعلى من شأنهما ، وتبنى المساجد والجوامع والمدارس ، وترصد لها الأوقاف ، وتدعم ما وُقف عليها ، وتجل العلماء وتجعل مكاناتهم فوق مكانات الأُمراء .

ففى نظام الدولة العثمانية كان المفتى الأعظم.وسائر العلماء يجلسون عن يمين السلطان ويجلس الوزراء والأُمراء عن يساره ، ويقف القادة العسكريون على أقدامهم ، ولا يُؤذن لأحدهم بالجلوس فى حضرة السلطان إلا إذا احتاج إليه السلطان أو الصدر الأعظم فى مشورة عسكرية .

وهكذا كانت مجالس علماء الأزهر فى الديوان العالى بمصر : يجلسون عن يمين والى مصر الباشا العثمانى ، بينما يجلس الأُمراء عن يساره ، ويقف القادة العسكريون منتصبين إلى أن يُسمَح لهم أو لأحدهم بالجلوس .

حكى مفتى إسلامبول شمس الدين أحمد بن كمال باشا كيفية تحوله من العسكريين إلى العلماء فى عهد السلطان بايزيد الثانى (٨٨٦ - ٩١٨ هـ) ، فذكر أن سبب ذلك هو ما رآه من تكريم السلطان والدولة للعلماء ، وجلوسهم فى مجالس أعلى من مجالس الأُمراء .

ثم قال فى نهاية حديثه : « إن العلماء معظّمون بعلمهم ، فلو تأخّر أحدهم عن مجلسه تواضعاً لم يَرْضَ بذلك السلطان والصدر الأعظم

والوزراء » ، كما جاء فى قانون الدولة العثمانية : « إن العلماء مهما حدث منهم من مخالفات لا يُقتلون ، وإن حدث منهم ظلم يُنفَوْن . . . . » .

وفى مصر كان علماء الأزهر لا يُذكَرون إلا مسبوقين بلقب « ساداتنا » ، فيقال : « ساداتنا العلماء » ، كما كان طلبة العلم المجاورون فى الأزهر لا يُذكرون إلا مسبوقين بلقب « السادة » ، فيقال : « السادة المجاورون بالجامع الأزهر » .

وقد جاء هذان اللقبان فى الفرمانات والرسائل الرسمية ، كما دُوِّنَا فى السجلات الأميرية والشرعية .

كما جاء فى منشور قاضى قضاة مصر فى الخامس من ذى القعدة سنة ٩٧٣ هـ (مايو ١٥٦٦م) أن الأكابر فى مصر طبقتان : طبقة العلماء ، وطبقة الصناجق والأُمراء ، وقد قدَّم قاضى قضاة مصر فى منشوره العلماء على الصناجق والأُمراء . . .

ومما لا شك فيه أنه بالإضافة إلى نظام الدولة العثمانية الذى رفع شأن العلماء هناك أسبابٌ أُخرى جعلت أصغر العلماء فى مجتمعه كأحسن الأُمراء ، فحاز العلماءُ تبجيل المجتمعات ، واحترام الحكومات التى تعاقبت على مصر ، وفى جميع الأحوال كساهم اللهُ - عَزَّ وجَلَّ - كسوة الهيبة والوقار .

*** هذه الأسباب هى :**

أولاً : زُهْد العلماء وورعهم وعزوفهم عن متع الدنيا وزهرتها .

ثانياً : دفاعهم عن الحقوق العامة قبل حقوقهم وقبل حقوق طلبة العلم .

ثالثاً : قيادتهم للانتفاضات والثورات الشعبية وانتصارهم للحق ولو كان صاحبُه ضعيفاً ، ومجابهتهم للباطل ولو كان صاحبه طاغية قوياً وهو ما أكسبهم حب الناس وولاءهم .

رابعاً : كان منصب شيخ الأزهر أعظم مناصب العلماء فى مصر ، وكان شيخ الأزهر يختاره علماء الأزهر من بينهم ، ولا يملك والى مصر العثمانى

(الباشا) والحكومة العثمانية فى إسلامبول إلا أن توافق على هذا الاختيار ، وكما كان علماء الأزهر قادةً لشعب مصر كان شيخ الأزهر الزعيم الأكبر لهذا الشعب يدافع عن حقوقه وحريَّاته فى الديوان العالى بقلعة مصر ، وفوق أعظم منابر مصر تأثيراً .

خامساً : ظل القضاء فى مصر تحت سيطرة علماء الأزهر فى الأغلب والأعم ، وكانت دقتهم فى تحرى العدل ونشره ، وإقصاء الظلم ورفضه مما أكسبهم حب الناس وولاءهم .

سادساً : كانت جميع مناصب الإفتاء فى مصر بيد علماء الأزهر ، وأشهر هذه المناصب إفتاء السلطنة ، وإفتاء القاهرة ، وإفتاء المدن الشمالية ، وإفتاء المدن الجنوبية ، وإفتاء الديوان العالى ، وإفتاء المحاكم ، وقد اشتهر المفتون فى مصر بشجاعتهم ودقتهم فى تحرِّى الحق والعدل ، وعدم مبالاتهم أن تمس الفتوى أميراً أو والياً أو سلطاناً .

سابعاً : كان العلماء لا تسيطر عليهم رئاسة فى مصر إلا رئاسة شيخ الأزهر ولا تسيطر عليهم رئاسة فى إسلامبول إلا رئاسة المفتى الأعظم .

كما كان القضاة فى مصر لا تسيطر عليهم رئاسة إلا رئاسة قاضى القضاة ، ولا تسيطر عليهم رئاسة فى إسلامبول إلا رئاسة شيخ الإسلام قاضى عسكر أفندى .

ثامناً : اكتسب العلماء من وجودهم فى الديوان العالى قوةً رسميةً مكنتهم من إعلاء كلمتى الحق والعدل ، والدفاع عن الحقوق العامة ، والتصدى لكثير من الطغاة الذين غرَّتهم زعاماتهم ، وخدعتهم قوَّاتهم ومناصبهم .

تاسعاً : المِنبر ، والقِبْلة ، والحلقة ، والكتاب ، هذه الوسائل الشريفة الأربع وضعت فى أيدى العلماء ناصية الرأى العام فى مصر ، كما أكسبتهم حب العامة والمثقفين ، وجعلتهم أقرب فئات مصر إلى العقول والقلوب .

وليس أبلغ ولا أوثق من أن نعرف مكانة الأزهر وعلمائه من أقوال بعض الأعيان الذين عاشوا فى هذه الحقب التاريخية ، وعبَّروا عما شاهدوه بأنفسهم .

قال الشيخ الحافظ المفسِّر أبو بكر بن إسماعيل الشنوانى المتوفى فى سنة ١٠١٩ هـ (١٦١١م) : « إن أول بيت وُضِع للناس فى القاهرة هو الجامع الأزهر ، وهو بذكر الله تعالى معمور ، فيه اكتساب السيادة واستيعاب السعادة ، فياله من جامع ما أزهره ، وموضع ما أنوره » .

وقال إبراهيم باشا بعد أن أصدر فى سنة ١٠٧١ هـ (١٦٦٠م) فرمان العفو عن رجال الحزب الفقارى المحتمين بالجامع الأزهر والفارِّين :

« إن فرمان العفو ما صدر إلا امتثالاً لما رآه السادة العلماء الفضلاء » .

وقال الشيخ المؤرِّخ إبراهيم الصوالحى الذى عاصر وقائع سنة ١٠٧١ هـ :

« فصلٌ فيما وقع يوم الأحد السابع عشر من ربيع الأول سنة ١٠٧١ هـ : اجتمعت طائفةُ السادةِ العلماء الوجهاءِ الكرماءِ ، ورثة الأنبياء ، وعُمُد الأتقياء ، ذوى المراتب العلية ، والأخلاق الحسنة المرضية ، عُمُد الدنيا والدين ، ونجومِ أهل الهُدَى واليقين ، منقذى الخلق من الضلال ، ومرشديهم إلى طريق الحق وصالح الأعمال ، شريعة الله تعالى فى أرضه ، القائمين بسنن نبيه وفرضه ، مَن بهم تُحَل المشكلات ، وتُقَال العثرات ، ويُعرف الحلال ، ويُجتنب الحرام ، ويحسن سلوك الانتظام ، الذين هم للخير قادة ، ولمن أطاعهم السعادة ، الذين مَن اقتدى بهم اهتدى ومَن خالفهم ضلَّ واعتدى ، ورغب عن الطريق القويم وغوى ، وابتعد عن الصراط المستقيم وهوى ، بسبب هؤلاء الجماعة الذين حضروا إلى الجامع الأزهر للاحتماء بعلمائه » .

وقال الشيخ إبراهيم المأمونى الشافعى فى رسالته التى بعث بها إلى السلطان محمد الرابع فى سنة ١٠٧٤ هـ (١٦٦٣م) :

« إن القاهرة فى هذا العصر عامرة بالعلم والعلماء والحُفَّاظ والفهماء ، خصوصاً الجامع الأزهر ، والموطن الأنور .

وإن العلماء والفهماء وحُفَّاظ القرآن العظيم القاطنين فى الجامع الأزهر والمحل الأنور ، هم القائمون بفريضة العلوم والشعائر ، وسلوك هذه المسالك ، المداومون على الاشتغال بالعلوم والأذكار آناء الليل وأطراف النهار ، بالغدو والآصال » .

وقال : « إن إقفار الأزهر من العلوم والعلماء سيؤدى إلى خراب إقليم مصر العظيم ، وبطلان ما فيه من الخير الجسيم » .

وقال الشيخ المؤرِّخ إبراهيم الصوالحى بعد حديثه عن المواجهة التى احتدمت بين الأزهر وجيش الضرب القاسمى ، والتى انتهت بالقضاء على هذا الجيش فى سنة ١٠٧٦ هـ (١٦٦٥م) :

« إن ما حدث (أى القضاء على هذا الجيش) كان سببه دعاء العلماء بالأسحار القاطع لكل جبَّار ، المُهْلِك لكل جبَّار وهدَّار ، وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قوياً عزيزاً » .

وقال : « ولولا العلماء الأُباة لازداد الخَطْب ، ولعمَّ البلاء والكرب .... » .

ووصف الشيخ عبد الله بن محمد بن أبى بكر العياشى المتوفى فى سنة ١٠٩٠ هـ (١٦٧٩م) الأزهر إبَّان رحلته إلى القاهرة فقال :

« وبتنا تلك الليلة فى الجامع الأزهر المعمور بالتعليم والتلاوة والذِكْر آناء الليل وأطراف النهار ، لا تنقطع منه العبادة ليلاً ونهاراً ، صيفاً وشتاءً ، فهو عديم النظير فى مساجد الدنيا حاشا المساجد الثلاثة لما لها عند الله من الفضل ، وغير مستنكَر وجود مزية فى المفضول ليست فى الفاضل ، إذ الفضل بوجود التفضيل لا بوجود الفضيلة » .

والعياشى بقوله هذا كان يرى أنه لولا تفضيل الله سبحانه وتعالى للمساجد الثلاثة : المسجد الحرام بمكة ، ومسجد النبى ﷺ بالمدينة ، والمسجد الأقصى بالقدس ، لكان الأزهر أفضل المساجد فى الدنيا كلها لما فيه من المزايا التى ذكرها .

وقال الشيخ محمد بن أبى القاسم المالكى الشاذلى من علماء القرن الحادى عشر الهجرى : « ألا إن لكل شىء حرماً ، فحرم مكة المسجد الحرام ، وحرم المدينة المسجد النبوى ، وحرم القدس المسجد الأقصى ، وحرم المغرب جامع الزيتونة ، وحرم مصر الجامع الأزهر . . . . . » .

ووصف الشيخ عبد الله بن مراد العثمانى الأزهرى من علماء القرن الحادى عشر الهجرى الأزهر ، فقال : « إن فضائله لا تُحصَى ، وخصائصه لا تُستقصَى ، وكفى به شرفاً كثرة دراسة العلوم ، وتلاوة القرآن الكريم ، وإقامة الصلوات فيه ، وإن الله تعالى خَصَّ هذا الجامع وأهله بالتعظيم والتبجيل والنورانية ، فكل مَن يدخله يشرح الله تعالى صدره ، ويزيل همّه ، وييسر له أمره ، وبالخيرات يعمه » .

ثم أشار الشيخ عبد الله بن مراد إلى اعتقاد ساد أهل العلم ومختلف الفئات فى مصر ، وهو أن استمرار عمران مصر وازدهارها بالخيرات مرتبط بعمران الأزهر وازدهاره بطلبة العلم والعلماء .

ثم قال : « إن كل متعلم لم يتلق علمه فى الأزهر لا يصير عالماً ، وإن كل عالِم لم يُخصَّص له فى الأزهر درسٌ يلقيه على العام والخاص ، فهو وعلمه لا شىء ولا يسمى عالِماً نحريراً . . . » .

وروى مرتضى بك الأغا فى قلعة مصر أن شيخ الأزهر محمد شنن المالكى طلب من والى مصر على باشا فى الديوان العالى تخصيص مبلغ من المال الأميرى لتجديد بعض مبانى الأزهر ، وذلك فى سنة ١١٣٢ هـ (١٧٢٠م) ومما قاله فى الديوان العالى : « إن الأزهر محل العلم الذى ببقائه بقاء الدولة العثمانية . . . » .

ولا شك فى أن هذه الكلمة الموجزة صادرة عن وعى وإدراك عظيمين لطبائع حياة الأُمم ومجريات النُّظُم فيها ، فالعلم أساس تنهض به الأُمم ، وتداعى العلم وأسبابه فى أُمَّة من الأُمم يؤدى إلى تداعى نظامها وسقوطها .

وقال رجب باشا بعد أن عقد علماء الأزهر الصلح بينه وبين الصناجق المماليك فى سنة ١١٣٣ هـ (١٧٢١م) : « إننى ما عفوت عن صناجق مصر ، وما أتممت الصلح معهم إلا إكراماً للعلماء ومشايخ العلم » .

وقال الشيخ عبد الله الشبراوى شيخ الأزهر فى رسالته التى بعث بها إلى السلطان محمود الأول فى سنة ١١٤٨ هـ (١٧٣٥م) :

« إن القاهرة فى زمنكم عامرة بالعلم والعلماء ، والحُفَّاظ والفهماء فى المساجد والزوايا والرباطات والتكايا ، وخصوصاً أهل الجامع الأزهر والموطن الأنور ، وهم قائمون بالفريضة بنشر الشريعة الغرَّاء ، دائمون على ذلك شهراً ودهراً ، منهمكون فى الاشتغال بطلب العلم آناء الليل وأطراف النهار . . . .

ومتى - والعياذ بالله - قُطعت رواتب أهل العلم وعلوفاتهم ، أو أُبطلت ، أو حصل فيها خلل أو عُطلت ، بطل الاشتغال بالعلوم وتعلم القرآن الكريم وحفظه ، ووقع خلل فى تلك الرسوم ، وآل ذلك إلى خراب هذا الإقليم العظيم ، وبطلان ما فيه من الخير الجسيم ، وربما قامت الرعية وهاجت ، واضطربت أحوالها وماجت . . . . » .

وخلال المفاوضات التى جرت بين الزعيمين إبراهيم بك ومراد بك المتمركزين بقواتهما فى الصعيد ، وبين الباشا وأعضاء الديوان العالى حَوْلَ عودتهما إلى القاهرة ، بعث هذان الزعيمان برسالة إلى القاهرة فى شوَّال سنة ١٢٠٥ هـ (يونيو ١٧٩١م) جاء فيها : « قد طال اغترابنا ، وعزمنا على دخول القاهرة على أساس الصلح ، وقد تُبْنا عن المظالم ، وبيدنا فرمان من السلطان تضمن العفو عنا ، ونعاهدكم على أن ما مضى لا يعود ، وأن أسيادنا مشايخ العلم يضمنون كف غائلتنا . . . » .

كما هتف شعب مصر تحيةً لعلماء الأزهر وإظهاراً لأقدارهم ومنازلهم غداة انتصارهم على الأمراء المماليك فى ثورة سنة ١٢٠٩ هـ (١٧٩٥م) قائلاً : « حسبما رسم ساداتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس مرفوعة من الديار المصرية . . . . » .

* * *

الفصل الأول

حِمَايةُ الأَزهر لرجالِ الأَحْزَابِ المملُوكيةِ المهْزُومَة
ودَوْرُهُ فى إسْقاطِ الحكومات العُثمانيةِ والأَحْزابِ المملوكيةِ الجَائرة

- إسقاط حكومة أحمد باشا الانفصالية : سنة ٩٣٠ هـ .
- خلع موسى باشا : سنة ١٠٤٠ هـ .
- حماية الأزهر لرجال الحزب الفقارى المهزوم : سنة ١٠٧١ ، ١٠٧٢ هـ .
- حماية الأزهر لرجال الحزب الفقارى المهزوم ، ودَوْره فى القضاء على حزب الضرب العسكرى المتسلط : سنة ١٠٧٥ - ١٠٧٧ هـ .
- خلع رجب باشا : سنة ١١٣٣ هـ .
- القضاء على الحزب الجركسى المتسلط فى مصر : سنة ١١٣٦ هـ .
- خلع سليمان باشا العظم: سنة ١١٥٢ هـ.



إسقاط حكومة أحمد باشا الانفصالية

(٩٣٠ هـ = ١٥٢٤م)

سبق أن ذكرت أن علماء الأزهر وشعب مصر أَنِسُوا إلى الدولة العثمانية بعد أن رأوا حرصها على كل ما يُعلى أركان الشريعة ، إذ رفعت لواء الجهاد عالياً ، وحمت حدود العالَم الإسلامى ، وتصدَّت للبرتغال فى خليج عدن والمحيط الهندى ، وجعلت البحر الأحمر بحراً إسلامياً مغلقاً فى وجه السفن غير الإسلامية مبالغةً فى الدفاع عنه ، واحتراماً للحرمين الشريفين ، وقد توَّج هذا فى نظر المصريين وعلمائهم تلك الفرقُ العسكريةُ المملوكيةُ العثمانيةُ التى كانت تخرج من مصر فى فترات متقاربة رافعة لواء الجهاد معلنة تنفيذ أمر السلطان العثمانى بانضمامها إلى القوَّات العثمانية المقاتلة فى أوروبا أو فى آسيا أو فى إفريقية أو فى البحار .

ومن هنا ندرك السر فى ندرة قيام حركات انفصالية فى مصر ، وفشل هذا النادر عند حدوثه ، كما ندرك السر فى وقوف العلماء ضد حركة أحمد باشا الانفصالية .

وقد أجمع المؤرِّخون على أن حركة أحمد باشا الانفصالية لم تستند إلى مبدأ عام له وجاهته واحترامه ، وإنما كان مبعث هذه الحركة الأحقاد الشخصية التى احتدمت بين أحمد باشا وإبراهيم باشا صهر السلطان سليمان القانونى ، وذلك عندما. اختار السلطان سليمان صهره ليتولى « الصَدارة العُظمى » أى رئاسة الوزراء ، وحكم الدولة نيابة عن السلطان .

وكان أحمد باشا يرى أنه أَحَقُّ مَن بذل عمره فى خدمة الدولة بهذا المنصب الكبير .

وقد أدرك السلطان ما كان يدور فى صدر أحمد باشا ، فأراد أن يستل سخيمة نفسه ، فولاه مصر وهى فى النظام العثمانى أعظم ولايات الدولة العثمانية لا يساويها إلا المجر فى أوروبا ، ولا يتولاها إلا مَن كان صَدراً أعظم أو كان مؤهَّلاً ليكون صدراً أعظم .

وقد تولى أحمد باشا مصر فى سنة ٩٢٩ هـ (١٥٢٣م) تنفيذاً لأمر السلطان ، غير أن حرباً خفيةً اشتعلت بين الرجلين المتنافسين ، فبعث الصَدر الأعظم إبراهيم باشا بأعوانه إلى مصر ، ومعهم رسائل سرية إلى الأمراء المحافظين يأمرهم فيها بقتل والى مصر أحمد باشا ، وتنصيب أحدهم « قائمقام » [١] إلى أن يصل الوالى الجديد ، فوقعت هذه الرسائل وحاملوها فى قبضة رجال أحمد باشا قبل أن تصل إلى الأُمراء ، وهذا ما دفع أحمد باشا إلى القيام بحركته الانفصالية معلناً سلطنته على مصر .

وقد بدأ أحمد باشا حركته بإجراءات عنيفة شلَّت أمراء مصر عن الحركة ، فألقى بعدد كبير منهم فى غياهب السجون ، ثم أرغم الخليفة العباسى الذى كان معتزلاً فى داره وقضاة القضاة الأربعة على المبايعة له بالسلطنة ، وأمر بأن تُسَك النقود فى مصر باسمه ، وأن يُخطب له ، ولم يقف عند هذا وإنما مدَّ يده إلى الدولة الشيعية الصفوية [٢] لتسانده ضد الدولة العثمانية .

ولما لحظ تذمراً فى صفوف الانكشارية وهى أقوى الفِرَق العسكرية العثمانية فى مصر بادر بحصار ثكناتها ، وظل يقاتل الخارجين عليه منها حتى بلغت قتلاها ألفاً وخمسمائة ، وبلغت القتلى فى صفوف جيشه ستمائة ، وفى النهاية هزمهم واستولى على دورهم وأموالهم .

ولم يلبث أن بَثَّ الرعب فى صفوف المجتمعات المصرية بمصادراته للأموال واعتقاله لمن حامت حولهم الشبهات ، أو لمن تخلف عن الدعاء له من الأئمة

(١) القائمقام : هو الحاكم بالنيابة عن الوالى ، أى القائم مقامه فى الحكم .
(٢) الدولة الشيعية الصفوية : هى دولة الفُرس .

فى خطبة الجمعة ، فطاولت شروره الأئمة وعامة الناس ، كما طاولت الأمراء والعسكريين ، فانتشر التذمر العام ضد أحمد باشا وحكومته فى مصر ، وقاد علماء الأزهر هذا التذمر الذى ازدادت حدّته عندما تواتر لدى العام والخاص أن أحمد باشا حالف الدولة الشيعية الصفوية ، وأن هذه الدولة بعثت إليه سراً بقاضيها « قاضى زاده الأردبيلى » ليلقنه قواعد المذهب الشيعى الصفوى .

وفى سنة ٩٣٠ هـ (١٥٢٤م) انفجرت القاهرة بحركة ثورية شعبية وعسكرية قادها العلماء وبعض الأمراء والعسكريين ، فتصدّت لها قوات أحمد باشا ، فدارت معارك عنيفة فى شوارع القاهرة وأحيائها انتهت بهزيمة هذه الثورة ، فسقط من الأمراء والجند والعلماء وطلبة العلم والأئمة والمؤذّنين وعامة الناس ما زاد على ألف قتيل ، كما وقع فى أسر قوات أحمد باشا عدد غير قليل من الأسرى فيهم العلماء والأئمة وطلبة العلم والمؤذّنون .

ولم ينته عام ٩٣٠ هـ حتى تجمّع الأمراء الذين يعملون لصالح الدولة العثمانية فى الخفاء تحت قيادة أمير اللواء جانم بك الحمزاوى ، كما انضم إليهم عدد من الأمراء الذين استطاعوا الإفلات من سجون أحمد باشا .

وقد استطاع هؤلاء الأمراء القيام بعملية انقلابية فدائية تمكنوا بها من القبض على والى مصر أحمد باشا ومستشاره قاضى زاده الأردبيلى ، حيث قتلوهما فى الحال ، كما استطاعوا القبض على أمرائه وقادته وأعوانه ، حيث زَجُّوا بهم فى غياهب السجون بعد أن أخرجوا منها ألوفاً من أنصار الدولة العثمانية ، وفى مقدمتهم العلماء والأئمة وطلبة العلم والمؤذّنون .

وقد عثر زعماء هذا الانقلاب فى قصر أحمد باشا على شعار الشيعة وتاج الحكم الصفوى ، وأشهدوا على ذلك قضاة القضاة الأربعة .

ثم عرضوهما على شعب القاهرة الذى ازداد تمسكاً بعلمائه وبمذهبه السُّنّى .

ومما لا شك فيه أن علماء الأزهر كانوا عنصراً مؤثراً فى تلك الحركة التى أسقطت أحمد باشا وحكومته ، وأفشلت أهدافه الانفصالية الشيعية .

* * *

خلع موسى باشا

(١٠٤٠ هـ = ١٦٣٠م)

كان لعلماء الأزهر الكلمة المقدَّمة والرأى الأول فى خلع موسى باشا وإسقاط حكومته فى سنة ١٠٤٠هـ (١٦٣٠م) .

وتتلخص أسباب خلعه فى مصادراته لأموال الناس بدون أسباب شرعية ، واختلاسه المال العام ، وسفكه الدماء البريئة .

فلقد افتتح موسى باشا حكمه فى مصر بقتل اثنين من موظفى الإدارة واستيلائه على أموالهم ، ثم سوَّلت له نفسه بعد ذلك إخراجَ النظارات من أيدى العلماء وإسنادها إلى أتباعه لكنه عجز عن ذلك للوقفة الصامدة التى وقفها العلماء ضده ، وعلى الرغم من هذا فإنه لم يرعو عن أخذ أموال الناس بالباطل .

وعندما ورد أمر السلطان مراد الرابع فى شهر شعبان من سنة ١٠٤٠ هـ بإعداد حملة عسكرية لا يقل عددها عن خمسمائة جندى لمشاركة القوَّات العثمانية فى قتال الفُرس ، استقر الرأى فى ديوان مصر العالى على إسناد قيادتها إلى الأمير قيطاس بك أحد الصناجق المماليك [١] ، كما استقر الرأى على أن تُصرف مرتبات الجند وعلوفاتهم من خزانة ديوان مصر ، وأن تتحمل الرعية (شعب مصر) الأموال اللازمة لإعداد وسائل نقل الحملة وأسلحتها ومؤنها وأمتعتها وخيامها ، فجُمع من شعب مصر ما يزيد على مائة واثنين وعشرين كيساً ديوانياً رصدت فى ديوان مصر لشراء الجِمال والبغال .

---

(١) الصناجق المماليك : هم أعظم المماليك رتبةً ، والصنجقية أعلى رتبة يتقلدها الأمير المملوكى فى مصر .

بَيْد أنَّ هذا المال أثار مطامع والى مصر موسى باشا ، فبعث إلى قيطاس بك قائد الحملة بفرمان فحواه أنه لا يمكن الآن سفر الحملة إلى فارس ، لأن الخزانة المصرية عاجزة عن الإنفاق عليها ، فعارضه الأمير قيطاس بك ، فلما انعد الديوان العالى طالبه علناً بتسيير الحملة ، فلما أبدى الأعذار المالية سالفة الذكر كشف قيطاس بك لأعضاء الديوان عن مطامعه ، فأسَرّها موسى باشا فى نفسه ، وبَيَّتَ نية الغدر به .

فلما صعد الصناجق والأمراء المماليك القلعة لتهنئة والى مصر موسى باشا بعيد الأضحى كالنظام المعتاد ، احتال موسى باشا على قيطاس بك بإغرائه بالبقاء فى مجلسه ، وبالغ فى إكرامه ، فانطلت الحيلة على قيطاس بك فظل فى مجلس الباشا بعد انصراف زملائه .

وكان موسى باشا قد أكمن له أربعين رجلاً يحملون الخناجر ، فلما غادر قيطاس بك مجلسه هجم عليه ثمانية منهم وانهالوا عليه طعناً بالخناجر فأردوه قتيلاً ، فأمر موسى باشا بإنزاله من القلعة إلى أهله محمولاً على نعش .

فانفجر الرأى العام فى القاهرة ضد موسى باشا ، وأعلن العلماء وجوب خلع موسى باشا من الحكم ، ودعوا إلى عقد اجتماع حضره الصناجق والأمراء المماليك ، وقد أيدَّ الصناجق والأمراء خلع موسى باشا من الحكم ، ثم دعوا قادة الفِرَق العسكرية وكتخدا الجاويشية (١) والترجمان (٢) ، وحذَّروهم من الاجتماع بوالى مصر والتعامل معه .

ثم عد العلماء والصناجق والأمراء المماليك اجتماعاً ثانياً ، واستقر رأيهم على أن يبعثوا إلى والى مصر موسى باشا بقاضى قضاة مصر المولى محمد أفندى

---

(١) كتخدا الجاويشية : هو وكيل الجاويشية المسئول عن أمن الديوان العالى ونظامه عند انعقاده .

(٢) الترجمان : هو الذى يقوم بالترجمة الفورية من العربية إلى التركية والعكس ، ومن لغات أُخرى إلى هاتين اللُّغتين والعكس فى ديوان مصر العالى .

ليسأله عن أسباب قتل الأمير قيطاس بك ، فصعد قاضى القضاة القلعة وسأل موسى باشا قائلاً : بأى سبب قتلتَ الأمير قيطاس بك فى يوم شريف ؟

فقال موسى باشا : أنا ما قتلته إلا بأمر سلطانى .

فقال قاضى القضاة : يجب عليك أن تُطلعنى على هذا الأمر ، وإلا وجب القِصاص ، فقال موسى باشا : ليس بلازم علىّ أن أطلعك على أمر السلطان ، ولَن أمكن أحداً من رجالى الذين قتلوا قيطاس بك ، فأنا نائب السلطان ، والأمور مفوضة إلىّ من قتل وتعزير ، وليس لأحد رأى مع رأيى .

فهبَّ قاضى القضاة منصرفاً وهبط من القلعة ، وأبلغ العلماء والصناجق والأُمراء بما دار بينه وبين موسى باشا من حديث .

عند ذلك قرر العلماء والصناجق والأُمراء محاصرة القلعة والشوارع المؤدية إليها ، كما قرروا أن يكون جامع السلطان حسن المواجه للقلعة مقراً لقيادة العمليات العسكرية الهادفة إلى خلع موسى باشا .

وكان يرأس جماعة علماء الأزهر فى جامع السلطان حسن الشيخ أحمد البكرى الصديقى مفتى السلطنة [(١)] ، ويرأس الصناجق والأُمراء قاسم بك ، وقد اقترح الشيخ أحمد البكرى أن يصعد وفد من علماء الأزهر ومعهم قاضى القضاة ليطلبوا من موسى باشا أن يسلمهم قَتَلة الأمير قيطاس بك وعددهم ثمانية حُدِّدَت أسماؤهم وأوصافهم لإقامة القِصاص عليهم ما لم يكن مع الباشا أمر سلطانى بقتل الأمير قيطاس بك ، فإن كان معه أمر سلطانى ، فعليه أن يُبرزه ليطلع عليه العلماء وقاضى القضاة ليعرفوا ما بُنى عليه .

فلما صعد العلماء وقاضى القضاة القلعة وتحدَّثوا إلى موسى باشا ، وهددوه بالخلع إن لم يستجب إلى مطالبهم ، رفض أن يسلمهم القَتَلة الثمانية

---

(١) مفتى السلطنة : مفتى مصر ، ويصدر فرمان تعيينه من السلطان العثمانى بإسلامبول ، ثم يُرسل إلى مصر .

وقال لهم : لن أسلمكم رجالى إلا بعد أن أسلم رأسى ، وأما تلويحكم بخلعى وإقامة قائمقام فافعلوا هذا إن كان يجوز لكم فعله شرعاً .

فنزل الوفد وأبلغ المجتمعين فى جامع السلطان حسن بما دار بينهم وبين موسى باشا ، فانفتل جماعة من الأمراء وهم على صهوات جيادهم معلنين أنهم سيقتلون موسى باشا انتقاماً لقيطاس بك ، وكان يقود هذه الجماعة الأمير على بك ، وبينما هم يركضون بخيولهم على طريق القلعة ، إذا هم أمام أربعة فرسان من رجال موسى باشا ، فهجموا عليهم وقتلوهم .

وكان الأمير قاسم بك قد بعث رجاله فى أثر جماعة على بك ، فأدركوهم قبل أن يصعدوا القلعة وأعادوهم ، فاستطاع قاسم بك أن يقنعهم بالعدول عن قتل موسى باشا ، كما استطاع أن يسيطر على الموقف وأن يمسك بزمام الأمراء .

ثم عقد العلماء والصناجق والأمراء آخر اجتماع لهم فى جامع السلطان حسن ، واتفق المجتمعون على خلع موسى باشا وتنصيب الأمير حسن بك الدفتردار قائمقام ، فخلع السيد نقيب أشراف مصر على (حسن بك الدفتردار) [1] قفطان القائمقامية [2] ، وفى هذا الوقت كان الأمراء والعسكريون قد أتموا حصار القلعة من جهاتها الأربع ، ثم أرسلوا إلى موسى باشا إعلاماً بخلعه وتنصيب حسن بك الدفتردار قائمقام ، فكتب موسى باشا رسالة بعث بها إلى السلطان مراد الرابع يُخبره فيها بما حدث .

كما كتب العلماء والصناجق والأمراء ثلاثة كتب بعثوا بها إلى السلطان والصّدر الأعظم والمفتى الأعظم مع إسماعيل بك .وسبعة من العسكريين يمثلون الفِرَق العسكرية العثمانية السبع فى مصر [3] ، فلما دخلوا إسلامبول سلّموا

(١) الدفتردار : له سلطات وزير المالية فى ديوان مصر العالى .

(٢) قفطان القائمقامية : الرداء الذى يُفاض على صاحب هذا المنصب ويُفَاضُ أيضاً على كل مَن اختير لمنصب كبير أو مهمة عظيمة .

(٣) الفِرَق العسكرية العثمانية فى مصر : هى الانكشارية ، وتفنكجيان ، وجاويشان ، =

المفتى الأعظم المولى يحيى أفندى رسالته ، واستطاعوا إقناعه بما قرَّره علماء مصر وصناجقها وأمراؤها ورؤساء العساكر فيها ، ثم سلَّموا بعد ذلك الصَّدر الأعظم والسلطان رسالتيهما .

وقد كان للمفتى الأعظم ورجب باشا دور قوى فى إقناع الصَّدر الأعظم خسرو باشا والسلطان مراد الرابع بوجهة النظر المصرية ، فوافق السلطان على عزل موسى باشا عن ولاية مصر ، وتولية خليل باشا بدلاً منه ،وذلك فى شهر المحرَّم سنة ١٠٤١ هـ (يوليو ١٦٣١م) .

* * *

= وجراكسة ، وجوفو للويان ، وعزبان ، ومتفرقة ، وهى أفرع لأصولها المعسكرة فى إسلامبول عاصمة الدولة العثمانية .

حماية الأزهر لرجال الحزب الفقارىّ المهزوم

(١٠٧١ - ١٠٧٢ هـ = ١٦٦٠ - ١٦٦١م)

فى سنة ١٠٧١ هـ (١٦٦٠م) اشتد الصراع بين الحزبين المملوكين الكبيرين الفقارى والقاسمى ، فانتشرت الحروب المنظمة وحروب الشوارع والاغتيالات .

ثم انتهت هذه الحروب المريرة بانتصار الحزب القاسمى الذى كان يسانده والى مصر إبراهيم باشا الذى لقَّبه المصريون بالشيطان .

وقد اجتهد القاسميون وحكومة إبراهيم باشا فى تتبع خصومهم الفقاريين بالقتل والاعتقال والنفى والطرد من الوظائف والمناصب ومصادرة الأموال .

وقد أثبت علماء الأزهر فى هذه الحقبة أنَّ لهم كيانهم السياسىُّ المستقل الذى لم يدر قط فى فلك حكومة أو حزب مهما بلغت مكانة كل منهما أو قوته ، وأنَّ لهم شرفهم السياسى النابع من شرف الشريعة الإسلامية الغرَّاء ، فلم يكتفوا بإعلان سخطهم على ما اقترفته حكومة إبراهيم باشا والحزب القاسمى من سفك للدماء واستصفاء الأموال واعتقال الرجال ، أو نفيهم ، وإنما أعلنوا بأعمالهم أنهم جبهة ثالثة لا تعتمد فقط على ما لها من وجود سياسى فى الديوان العالى ، وإنما تعتمد أيضاً على ما لها من زعامة إسلامية جماهيرية .

كما أعلنوا بأعمالهم أيضاً أنهم جبهة سياسية شريفة ، تُشكِّل حرماً آمناً يحتمى فيه المطارَدون السياسيون ، وأن الأزهر حرم مصر الآمن ، يلجأ إليه كل ذى مظلمة سواء أكان قوياً أم ضعيفاً .

وكان إبراهيم باشا والى مصر قد عقد اجتماعاً حضره القاسميون فى ١٦

من ربيع الأول سنة ١٠٧١ هـ (نوفمبر ١٦٦٠م) ، ثم أصدر فرماناً بنفى ثمانية وعشرين أميراً وقائداً عسكرياً من الفقاريين إلى دمياط وقبرص بعد تجريدهم من مناصبهم وأموالهم .

فلما علم هؤلاء الأُمراء والعسكريون بهذا الفرمان اتجه اثنان منهم إلى دمياط تنفيذاً للفرمان ، واتجه الباقون وهم ستة وعشرون أميراً وقائداً عسكرياً إلى الجامع الأزهر للاحتماء بحرمه والاستنجاد بعلمائه .

فعقد العلماء فى الجامع الأزهر اجتماعاً برئاسة شيخ الأزهر الشيخ أبى العزائم سلطان المزاحى ، وذلك فى ١٧ من ربيع الأول سنة ١٠٧١ هـ ، وتباحثوا فى هذا المجلس حول مسألة الأُمراء والعسكريين الفقاريين الملتجئين إلى الجامع الأزهر ، واتفقوا فى نهاية اجتماعهم على فرض الحماية على هؤلاء الملتجئين والمطالبة برد حقوقهم إليهم ، كما اتفقوا على انتداب أربعة من كبار علماء الأزهر ليتباحثوا مع والى مصر إبراهيم باشا حول حرية وأمن وحقوق هؤلاء المحتمين بالأزهر ، ووقع الاختيار على شيخ الأزهر أبى العزائم سلطان المزاحى ، والشيخ على الشبراملسى ، والشيخ محمد المنزلى ، والشيخ موسى القلينى .

فصعد هؤلاء الشيوخ الأربعة القلعة ، واجتمعوا بوالى مصر إبراهيم باشا فى حضور دفتردار الديوان العالى ، ولم يقتصروا فى حوارهم معه على مسألة المحتمين بالجامع الأزهر ، وإنما شمل حوارهم جميع المنفيين والمعتقلين من الفقاريين .

وقد أكَّد الشيوخ لإبراهيم باشا أن فرمانه الذى صدر بالأمس بُنِى على أُمور غير حقيقية ، وأن دوافع صدوره الأحقاد السياسية والشخصية ، ثم أنهوا محاورتهم بقولهم : « حتى لو فُرِض أن هؤلاء قد حدث منهم مخالفات فإنَّ التوبة تمحوها » .

وقبل أن يغادروا مجالسهم قالوا لإبراهيم باشا : « نحن العلماء علينا إبلاغ

أُولى الأمر بما يترتب على الوقائع من أحكام ، وكذلك علينا النُّصح باتباع القواعد الشرعية كما أمر الله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ » .

فأظهر إبراهيم باشا اقتناعه بما قاله العلماء ، ووعدهم بعقد الديوان العالى فى الغد لبحث قضية الحزب الفقارى كلها فى ضوء ما تحدَّث به العلماء ، وأنه سيُعلمهم فى الغد بما استقر عليه الرأى فى الديوان .

وقد بَرَّ إبراهيم باشا بوعده ، فبعث فى اليوم التالى إلى شيخ الأزهر رسالةً تضمَّنت فرمان الصفح عن الأُمراء والعسكريين الذين احتموا بالأزهر ، والذين فروا من القاهرة ، أو أُخرجوا منها ، « وذلك امتثالاً لما رآه السادة العلماء الفضلاء » .

وكان شيخ الأزهر أبو العزائم سلطان المزاحى شجاعاً قوى الجنان بإيمانه ، مدركاً لما يدور فى مصر من حوله ، عارفاً بأحجام أهل السُّلْطة ومساوئهم وألاعيبهم وغدرهم ، فلما وصلته رسالة والى مصر اتصل بقاضى قضاة مصر وحثَّه على كتابة حُجَّة شرعية تتضمن تنفيذ قرار العفو الصادر به فرمان والى مصر وما يترتب عليه من رد كافة الحقوق إلى ذويها ، وبخاصة المحتمين بالجامع الأزهر ، كما طلب منه أن تكون هذه الحُجَّة من ثلاث نسخ لتُرسل إحداها إلى والى مصر إبراهيم باشا ، ولتُرسل الثانية إلى الأمير أحمد بك البشناق زعيم الحزب القاسمى وشيخ مصر ، أما الثالثة فإنها تظل بيد شيخ الأزهر .

فنفذ قاضى القضاة ما طلبه شيخ الأزهر ، وأصبحت حقوق هؤلاء المطارَدين سياسياً ، سواء المحتمون منهم بالأزهر أو الفارون مثبتة فى حُجَّة شرعية ، ومسجَّلة فى سجلات محكمة الديوان العالى لا يستطيع أحد نقضها أو انتقاصها .

غير أن أحمد بك البشناق استطاع أن يُدخل على قرار العفو العام بعض

التخصيصات التى أضرَّت بحقوق الفارِّين ، لكنها لم تمس حقوق المحتمين بالجامع الأزهر ، ولم تمس الأمان الذى مُنِح للجميع ومنهم الفارُّون .

فأصبح قرار العفو فى صيغته النهائية كما يلى :

أولاً : إعادة خمسة عشر أميراً من الأُمراء المحتمين بالأزهر إلى مناصبهم ، وإجراء رواتبهم وعلوفاتهم كما كانت [1] .

ثانياً : إحالة أحد عشراً أميراً وعسكرياً من المحتمين بالأزهر على التقاعد بمرتباتهم وعلوفاتهم التى كانوا يأخذونها .

ثالثاً : يبقى الفارُّون والمنفيون خارج القاهرة وعددهم تسعة عشر أميراً فى الجهات التى فروا أو نُفوا إليها ، وعليهم أمان الله .

ومما لا شك فيه أن صدور قرار العفو عن جميع أُمراء الحزب الفقارى والعسكريين التابعين له على الرغم من إضراره بحق الفارِّين فى العودة إلى بلادهم يُعد نجاحاً عظيماً لجبهة علماء الأزهر ، لأن العفو جُعل فى صيغته النهائية شقين :

الأمان ، ورد كافة الحقوق ، وقد حصل جميع الفقاريين المحتمين بالأزهر على الشقين ، وحصل الفارُّون على الشق الأول وهو أهم ما فى قرار العفو كله .

ومما زاد من قدر علماء الأزهر وجعلهم موضع إعجاب مجتمعات مصر واحترامها أنهم هيئة علمية شرعية لا تملك إلا أقلامها وأوراقها وكتبها وقفت أمام هيئات حاكمة مسيطرة منتصرة مدجَّجة بالسلاح والعُدَّة ، فأرغمتها بقوة وشموخ على العدل ورد الحقوق إلى أصحابها بلسان الشريعة الإسلامية وحُجَّتها .

---

(١) العلوفات : هى المرتبات العينية كالقمح ، والأرز ، واللَّحم ، والسمن ، والشعير .

وإننا لنرى بوضوح آثار الموقف القوى الذى انتصر به العلماء للحق والعدل فى نهاية الفرمان الذى أصدره والى مصر إبراهيم باشا ، والذى جاء فيه : إن العفو عن الفقاريين المحتمين بالأزهر والفارِّين صدر « امتثالاً لما رآه السادة العلماء الفضلاء » .

كما نراه بوضوح فيما أعلنه أحمد بك البشناق زعيم الحزب القاسمى وشيخ مصر عندما استلم صورة من فرمان العفو فقال : إنى موافق على ما جاء فى هذا الفرمان ، ولن أتعرض للفقاريين المحتمين بالأزهر « امتثالاً لأوامر السادة العلماء الفضلاء ، وإكراماً لهم ، وقبولاً لشفاعاتهم » .

كما نرى آثار موقف العلماء بوضوح فيما كتبه المؤرِّخ الحُجَّة الشيخ إبراهيم الصوالحى الذى شاهد هذه الأحداث وسطرها فى يومياته .

قال رحمه الله تعالى : « فصلٌ فيما وقع فى يوم الأحد السابع عشر من ربيع الأول سنة ١٠٧١ هـ :

اجتمعت طائفة السادة العلماء الوجهاء الكرماء ، ورثة الأنبياء ، وعُمُد الأتقياء ، ذوى المراتب العلية ، والأخلاق الحسنة المرضية ، عُمُد الدنيا والدين ، نجوم أهل الهُدَى واليقين ، منقذى الخلق من الضلال ومرشديهم إلى طريق الحق وصالح الأعمال ، شريعة الله تعالى فى أرضه القائمين بسنن نبيه وفرضه ، مَن بهم تُحَل المشكلات ، وتُقَال العثرات ويُعرف الحلال ، ويُجتنب الحرام ، ويحسن سلوك الانتظام ، الذين مَن اقتدى بهم اهتدى ، ومن خالفهم ضلَّ واعتدى ، ورغب عن الطريق القويم وغوى ، وابتعد عن الصراط المستقيم وهوى ، بسبب هؤلاء الجماعة الذين حضروا إلى الجامع الأزهر للاحتماء بعلمائه . . . . » .

ثم أكَّد الشيخُ الصوالحى أن الفرمان الذى صدر أولاً فى ١٦ من ربيع الأول بنفى بعض الأمراء والعسكريين الفقاريين ، وتجريدهم من أموالهم وحقوقهم ، والذى رفضه العلماء « إنما كان مصدره الأحقاد والعداوات » .

ثم تحدَّث عن الدوافع الحقيقية التى دفعت بعلماء الأزهر إلى هذا النضال السياسى الشريف فقال : « وما حملهم (أى العلماء) على ذلك إلا الشفقة والرحمة ، وما يجب عليهم من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والنصيحة لأُولى الأمر ولكافة المسلمين . . . » .

ثم قال : « إن أُولى الأمر فى الحقيقة هم العلماء ، وهم المقصودون بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِى الأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ (١) ، كما قال الحسن والضحَّاك ومجاهد . . . . . . » .

ثم جاء بحديث من رواية ابن عساكر عن أنس رضى الله عنه ، عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « العلماء أُمناء الله على خلقه » .

ثم استرسل الصوالحى فى حديثه قائلاً : « إن إكرام العلماء واجب على كل مؤمن » .

ثم اختتم حديثه فى هذا الفصل بقوله : « وَفَرَّجَ الله سبحانه وتعالى بقدرته القاهرة وآياته الباهرة عن هؤلاء المذكورين (أى الفقاريين المحتمين بالجامع الأزهر والفارِّين) بسبب اجتماع العلماء والتحدث فى شأنهم والنظر فى أحوالهم ، جعلهم الله مَلْجأً ومقصداً دائماً مؤيَّداً ، وأقام بهم منار الإسلام ، وأدام نفعهم للخاص والعام ، بجاه سيدنا محمد خير الأنام . . . . » .

ولم ينته عام ١٠٧٢ هـ (١٦٦٢م) حتى ظهرت فى الحزب القاسمى النَعْرة الحزبية والعصبيّة الطائفية ، وتضخمت هذه النَعْرة وتلك العصبية حتى أصبحت تياراً قوياً يقوده زعيم الفقاريين أحمد بك البشناق ، وكان هؤلاء يرون أن قرار العفو الذى استصدره علماء الأزهر لصالح الفقاريين ما هو إلا صفعة قوية وُجِّهت إلى وجه الحزب القاسمى .

ثم تطوَّرت عصبية هؤلاء ونعراتهم حتى طاولت العلماء ، وتجرأ كثيرون

---

(١) النساء : ٥٩

منهم لينالوا من قَدر الأزهر وعلمائه ، فاستنكروا آراءهم ، وسفهوا أعمالهم ، وبالغوا فى السخرية من أقدارهم .

وأصبح زعيم القاسميين أحمد بك البشناق يجاهر ببغضه للعلماء ، ويعلن سخريته منهم ، ويُشبِّه الأزهر بمالطة ، ومالطة يومئذ مقر فئات صليبية شديدة التعصب ضد الإسلام والمسلمين .

ولقد كانت أفكار البشناق السيئة متفقة مع أعماله المنكرة ، ولم تنس المجتمعات فى مصر أنه قتل وسعى فى قتل الكثيرين إبَّان فتنة ١٠٧١ هـ ، وقد تحدَّث عنه المؤرِّخ العلامة إبراهيم الصوالحى فقال :

« إن أحمد البشناق كان مغروراً متعالياً قهر اليتامى ، وحرم المساكين ، وكان يعمل على إثارة الفتن بين والى مصر إبراهيم باشا وبين الأُمراء المماليك والعسكريين » .

غير أن إبراهيم باشا كان أعظم منه مكراً وخديعة ، فكان يجاريه ، ويُظهر له السلم ، وفى الوقت نفسه كان يتربص به ، ويبغى القضاء عليه ليسترد سُلْطته التى استلبها ، وهَيبته التى قضى عليها .

ففى العاشر من ذى الحجة سنة ١٠٧٢ هـ (يوليو ١٦٦٢م) آنس إبراهيم باشا والى مصر وكتخداه (وكيله) من الأمير أحمد بك البشناق غفلةً ، فأمرا أعوانهما بقتله فقتلوه .

وبمصرع أحمد بك البشناق هدأت الجبهة الداخلية فى مصر حوالى عامين .

قال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نُوَلِّى بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضاً بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ [1] .

* * *

---

(١) الأنعام : ١٢٩

حماية الأزهر لرجال الحزب الفقاريّ المهزوم

ودوره فى القضاء على حزب الضرب العسكرى المتسلط

(١٠٧٥ - ١٠٧٧ هـ = ١٦٦٥ - ١٦٦٧م)

تولى رئاسة الحزب القاسمى ومشيخة مصر بعد مصرع أحمد بك البشناق الأمير محمد بك ، وحلّ محله فى قيادة التيَّار المتعصب ، أى أنَّ سياسته كانت امتداداً لسياسة أحمد بك البشناق ، فالتَفّ حوله شِرار العسكريين والمرتزقة ، فألّف منهم جيشاً أطلق عليه « جيش الضرب » ، وقد استطاع محمد بك أن يُرهب بهذا الجيش خصومه ، وأن ينفذ مآربه العدوانية كالاغتيالات ومصادرة الأموال والاعتقالات .

ومما زاد محمد بك قوة على قوة سيطرته على وْلايات مصر الأربع ، وهى : الشرقية والمنوفية والفيوم وجرجا ، تلك الولايات التى كانت زراعاتها قوة اقتصادية لا يُستهان بها .

وكان ظهور هذا الأمير بتلك السياسة العدوانية لا يعنى إلا ظهور عدو جديد للأزهر وعلمائه .

وكان يلى حكم مصر فى هذا الوقت عمر باشا الذى أضاع محمد بك هَيبته ، وصادر نفوذه حتى أصبح لا يجرؤ على مخالفة أمر أراد محمد بك تحقيقه ، أو إتيان أمر أراد محمد بك تركه .

فلم ينته عام ١٠٧٥ هـ (١٦٦٤م) حتى فاجأ هذا الأمير الحزب الفقارى بسلسلة من أعمال القتل والاغتيالات ، والنفى ، والطرد من الوظائف ، ومصادرة الأموال ، فأدّى هذا العمل الطائش إلى التجاء عشرة من الأمراء

والعسكريين الفقاريين إلى الأزهر ليحتموا بعلمائه ، وذلك فى شهر شوَّال سنة ١٠٧٥ هـ (إبريل ١٦٦٥م) ، فجُنَّ جنون محمد بك زعيم الضرب ، ثم استطاع أن يحمل والى مصر عمر باشا على إرسال فرمان إلى علماء الأزهر ومدرسيه ومجاوريه ليسلموا الفقاريين العشرة المحتمين بالأزهر إلى رجال والى مصر عمر باشا .

وكان هؤلاء العشرة قد تقرَّر قتل بعضهم ونفى بعضهم الآخر .

وقد أحدث هذا الفرمان ثورة غاضبة بين علماء الأزهر وطلبته ، فنادى العلماء بعقد اجتماع فى الأزهر حضره شيوخ العلم ، والمجاورون ، وزعيما البكرية والسادات [١] وهما من العلماء ، كما حضره نقيب الأشراف ، وبعد أن تداول المجتمعون موضوع الفرمان الذى بعث به والى مصر إلى علماء الأزهر بإيعار من محمد بك زعيم الضرب قرروا الخروج فى جمعهم هذا إلى بيت قاضى القضاة ليُعلموه بردهم على فرمان عمر باشا فيبلغه به ، فلما التقوا بقاضى القضاة قالوا له : « إن عمر باشا بعث إلينا مع كتخدا القابوجية [٢] بفرمان طلب فيه أن نسلم إلى أعوانه العشرة المحتمين بالجامع الأزهر ، وإنَّا واللهِ لن نُخرجهم ، ولن نُسلمهم ، ولن نتخلى عن حمايتهم . . . » ، فبعث قاضى القضاة إلى عمر باشا برسالة قال فيها : « إن أهل الجامع الأزهر وعلماء البكرية والسادات ونقيب الأشراف لن يُسلمُوا لكم فى هذا الأمر . . . » .

فعظم الخَطْب على « عمر باشا » والى مصر ، وأدرك خطورة استسلامه

---

(١) البكرية والسادات : بيتان من البيوت الكبيرة فى مصر ، استمدَّ الأول شرفه من انتسابه إلى خليفة رسول الله ﷺ أبى بكر الصِّدِّيق رضى الله عنه ، واستمدَّ الثانى شرفه من انتسابه إلى أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب رضى الله عنه .

(٢) القابوجية : هم القائمون على حراسة أبواب القلعة والديوان العالى ، وإذا أراد الباشا والى مصر أن يبعث بفرمان أو أمر أو رسالة إلى هيئة أو شخص ما عَهِدَ بهذا إلى أحدهم ، وكتخدا القابوجية وكيلها والمتحدث بلسانها .

لمحمد بك زعيم الضرب ، فأصدر على الفور فرماناً منح فيه العشرة المحتمين بالجامع الأزهر الأمان والعفو العام .

فلما سُلِّم الفرمان إلى العلماء أعلنوا أن أهل الأزهر لن يكتفوا بفرمان الباشا ، ولن يتخلوا عن المحتمين العشرة إلا إذا أخذوا ضمانات كافية بعدم اعتداء محمد بك زعيم الضرب عليهم بعد خروجهم من الجامع الأزهر .

ومما لا شك فيه أن هذا الموقف الذى وقفه علماء الأزهر يدل على وعى سياسى عظيم ، كما أنه يُعَدُّ نجاحاً سياسياً مرموقاً يُضاف إلى نجاحاتهم السابقة ، كما كان موقفهم هذا بكل المقاييس صفعة قوية على وجه محمد بك زعيم الضرب لا تقل عن الصفعة التى وُجِّهت إلى سَلَفه أحمد بك البشناق ، ولا تتفق مع ادعائه زعامة مصر .

فما كان من زعيم الضرب إلا أن أرغم عمر باشا على فرض أحكام عسكرية (عرفية) على شعب القاهرة قضت بحظر تجول الناس أو خروجهم من منازلهم بعد الانتهاء من صلاة العشاء ، وأُشْهِرَ بهذا النداءُ العام فى جميع أحياء القاهرة وشوارعها .

وقد كان هدف محمد بك إشعار أهل القاهرة بأن سياسة علماء الأزهر جلبت إليهم المتاعب ، غير أن أهل القاهرة ازدادوا تمسكاً وتأييداً لعلمائهم .

كما أن هوة الخلاف اتسعت بين علماء الأزهر وبين والى مصر عمر باشا ومحمد بك زعيم الضرب ، فلما وَلَّى عُمَرُ باشا يُوسُفَ أُوضه باش نظارة الأزهر لم يقبله علماء الأزهر ، وبادر المجاوِرُون بطرده ، واتهموه بأنه جاسوس لمحمد بك زعيم الضرب ، ثم بعثوا برسالة إلى والى مصر عمر باشا بأنهم لا يقبلون فى نظارة الأزهر سوى محمود الهريطى .

وكان طرد يوسف أُوضة باشى من الأزهر صفعةً ثانية وُجِّهت إلى محمد بك زعيم الضرب من علماء الأزهر ومجاوريه ، لهذا أعلن محمد بك عزمه على إخراج العشرة المحتمين بالأزهر بالقوة لينزلوا على حكمه .

فأقام العلماء وطلبة العلم بعد الصلوات وفى الأسحار مجالسَ دعوات تلوا فيها سورة الأنعام طالبين من الله عَزَّ وجَلَّ أن يهزم محمد بك وجنوده الضرب الذين طغوا فى البلاد ، فأكثروا فيها الفساد .

كما صعد طلبة العلم مآذن الأزهر وبأيديهم البيارق الإسلامية يلوحون بها ، ويجأرون بالدعاء على (محمد بك) وجنوده الضرب ، ويعلنون فى الوقت نفسه مثالبهم ومظالمهم .

وكان هذا الإعلان بالدعاء وبيان المثالب والمظالم صفعة ثالثة وُجِّهت إلى محمد بك وزعماء الحزب القاسمى وجيش الضرب .

لهذا احتشد القاسميون وزعماء جيش الضرب فى ميدان القلعة (الرميلة) ورفعوا المصاحف ، وشهروا الأسلحة ، وأعلنوا أنهم عزموا على عدم الإضرار بأحد ، غير أنهم لن يتراجعوا عن طلب الرجال العشرة الفقاريين المحتمين بالجامع الأزهر ، ثم بعثوا برسالة إلى علماء الأزهر بمطلبهم هذا .

غير أن علماء الأزهر احتقروا مسلكهم هذا ، وأهملوا الرد على رسالتهم ، فلجأ محمد بك زعيم الضرب إلى عمل أكثر سفاهة من جميع أعماله السابقة ، إذ أمر والى القاهرة شاهين بك بأن يقتل رجلاً - تقرر قتله سَلَفاً - أمام الجامع الأزهر ليثير الرعب فى نفوس أهله ، غير أن نتيجة هذا العمل جاءت عكس ما أمَّلُه محمد بك ، إذ أن طلبة الأزهر ما لمحوا هذا السفاح وجنده يقتلون الرجل حتى هجموا عليهم ورجموهم بالحجارة ، فولى السفاح وجنده مدبرين وقد لطخت أيديهم بدماء المقتول ، وظل طلبة الأزهر يلاحقونهم حتى أدركوا رجلاً من أتباع محمد بك زعيم الضرب ، فقبضوا عليه ، وأوسعوه ضرباً وركلاً ، وكادوا يقتلونه لولا أن استصرخ رحمتهم وأقسم أيماناً مغلظة أنه لا دخل له فيما فعله شاهين بك اليوم ، فرفعوا أيديهم عنه ، وتركوه يجرى وينجو بنفسه .

فكان هذا الموقف صفعة رابعة وجهها طلبة الأزهر إلى وجه محمد بك

زعيم الضرب ، وذاع بين الناس أن أهل الأزهر يوجّهون إلى محمد بك وأتباعه كل يوم لطمة ، كما ذاع بين الناس أن أهل الأزهر لا يقرون زعامته ولا يرونه أهلاً لها ، وأنهم يسخرون منه ومن جنده ، وأنهم أفتوا بكفر بعضهم .

لهذا عزم محمد بك على توجيه ضربة قاصمة إلى الأزهر وأهله ، فاجتمع بقادة جيش الضرب الكبار ، وهم : كور على ، وكور يوسف ، وأصلان ، وفضلى اليمنلى ، وقرا فضلى الذى أطلق عليه المصريون (فرعون القاسمية) ، وهؤلاء القادة الخمسة كانوا يشغلون فى الوقت نفسه مناصب « أوضه باشات » (١) فى جيش الانكشارية العثمانى بمصر .

وقد وضع هؤلاء القادة خطة لحصار الجامع الأزهر ، والقبض على الفقاريين العشرة المحتمين به ، ثم إخراج أهله منه ، ثم هدمه وإلقاء أحجاره تحت جبل المقطم .

وفى ٢٢ من صفر سنة ١٠٧٦ هـ (سبتمبر ١٦٦٥م) ضرب جيش الضرب حصاره على الجامع الأزهر ، وصوّب إليه المدافع ، فمَن كان من العلماء وطلبة العلم داخل الأزهر وقعوا فى دائرة الحصار ، ومَن كان منهم خارجه لم يستطيعوا العودة إليه .

ثم وجّه قرا فضلى آخر إنذار إلى علماء الأزهر بأنهم إذا لم يسلموه الأُمراء المحتمين بالأزهر ، فإنه سيضرب الأزهر بمدافعه ، ولن يوقف هذا الضرب حتى يصبح بلاقع (٢) .

وقد أدرك عقلاء القاسمية خطورة الموقف ، وأن نتائج هذا العمل ستنعكس أولاً على الحزب القاسمى لأن محمد بك وجيش الضرب ينتسبون إليه ،

---

(١) أوضة باشى ، أو أوده باشى : منصب عسكرى كبير فى جيش الانكشارية بمصر ، لصاحبه غرفة مستقلة فى قلعة الانكشارية ، وقد يكلّف صاحب هذا المنصب بواجبات أمنية

(٢) البلاقع : الأراضى القفر التى لا شىء فيها .

فبعثوا إلى علماء الأزهر مَن يترفَّق بهم ، ويتلطَّف بالحديث معهم لعل إرادتهم تلين ، فيقبلوا تسليم المحتمين بالأزهر .

غير أن علماء الأزهر رفضوا هذه الرجاءات رفضاً قاطعاً ، فلما عاد رُسُل القاسمية بخفى حُنَين ، نادى قرا فضلى فى جيشه الذى يحاصر الأزهر بأن واجبهم الآن هو هدم الجامع الأزهر على مَن فيه .

وكان أهل القاهرة قد تجمَّعوا حول جيش الضرب منذ أن ضرب حصاره حول الأزهر ، وأخذوا يصيحون بهم « سيصيبكم ما أصاب أصحاب الفيل » ، غير أن هؤلاء لم يبالوا بهذا النداء وواصلوا إعداداتهم لقصف الأزهر ، لكنهم ما شرعوا فى إطلاق المدافع والهجوم على الأزهر حتى انتابت خيولهم وبغالهم وحميرهم حالات هياج شديد ، كأنما أصابها مسّ من الجن ، فألقت بمن فوق ظهورها على الأرض ، وهاجمت المشاة فتناثرت أسلحتهم ، واختلَّ نظامهم ، فانحلَّت عُرى هذا الجيش ، وذهبت ريحه ، وصار كل قائد وجندى يطلب النجاة لنفسه فراراً من تلك الحيوانات الهائجة القاتلة ، وأهل القاهرة يصيحون بهم : « لقد أصابكم ما أصاب أصحاب الفيل » .

لقد هزم الله سبحانه وتعالى جنود الضرب بتلك الحيوانات التى كانت مُسخَّرة لهم ، فأرغمتهم حيواناتهم على فك حصارهم الذى ضربوه على الأزهر والفرار إلى ثكناتهم ، وقد امتلأت نفوسهم رهبة وجلَّلهم الخزى .

أما علماء الأزهر ومجاوروه فقد نصرهم الله سبحانه وتعالى بتلك الكرامة فأصبحت ألوية الشرف والنصر تخفق فوق مآذن أزهرهم .

وكان والى مصر عمر باشا يتفجع على نفوذه الذى استلبه منه محمد بك زعيم جيش الضرب ، وكان يتمنى أن تسنح له الفرصة لقتل عدوه ، فلما جاءته أنباء هزيمة جيش الضرب أمام جدران الأزهر أشار إلى رجاله بقتل محمد بك الذى كان جالساً فى ديوان القلعة فقتلوه وسمحوا لمرافقيه بالفرار .

ومما لا شك فيه أن مصرع محمد بك زعيم الضرب كان تتويجاً لانتصار

علماء الأزهر ، هذا الانتصار الذى تحقق دون أن يُشهر أحد من علماء الأزهر ومجاوريه سلاحاً أَوْ يَرْفَعَ عصا .

قال مؤرِّخ هذه الوقائع الشيخ إبراهيم الصوالحى : « إنّ ما حدث (أى انتصار علماء الأزهر ومجاوريه) كان سببه دعاء العلماء بالأسحار القاطعة لكل جبَّار ، المهلكة لكل جبَّار وهدَّار . . . ﴿ وَكَفَى اللهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ، وَكَانَ اللهُ قَوِياً عَزِيزاً ﴾ [1] .

وقد عدَّ بعض مراقبى الأحداث الأيام الواقعة بين دعاء أهل الأزهر على محمد بك زعيم الضرب وبين مصرعه فوجدوها تسعة وتسعين يوماً .

وقد كانت أخبار جيش الضرب تصل إلى الدولة العثمانية من والى مصر عمر باشا ، أى أن الدولة العثمانية لم تكن بمنأى عن هذه الوقائع بما فيها مصرع الأميرين أحمد بك البشناق ، ومحمد بك الضرب .

لهذا فإن عمر باشا بعد أن استردَّ نفوذه لم يسترخ ، خاصةً بعد أن علم أن زعماء الضرب الخمسة جمعوا فلول جيش الضرب ، وأنهم يعدون العدة لحصار القلعة ، وأنهم لن ينهوا القتال إلا بعد أن يثأروا لسيدهم محمد بك ، وأن ثأرهم لا يتم إلا بقتل والى مصر عمر باشا وأعوانه .

فأغلق عمر باشا أبواب القلعة ، وأعدَّ العُدَّة للدفاع عنها ، ثم عقد اجتماعاً فى الديوان العالى حضره علماء الأزهر والصناجق المماليك ورؤساء الفِرَق العسكرية السبع ، فلما استكمل المجلس أعضاءه أبرز عمر باشا فرمانين سلطانيين يؤكدان على وجوب القبض على زعماء الضرب الخمسة الأوضة باشات بالانكشارية .

فغلب على المجلس الرأى الذى يُحبِّذُ توجيه أمر إلى باب الانكشارية بتسليم هؤلاء الأوضة باشات المتزعمين لجيش الضرب .

---

(١) الأحزاب : ٢٥

غير أن قادة الانكشارية واختياريها (ضباطها) عندما وصلهم هذا الأمر ردوا بقولهم : لن نسلم هؤلاء الخمسة ما دمنا أحياءً .

فسأل عمر باشا رئيس الانكشارية فى الديوان عن رأيه ، فأجاب بأنه لا يقول قولاً مخالفاً لما قاله قادة الانكشارية واختياريها .

عند ذلك أمر عمر باشا والى القاهرة بأن يُشْهَر النداء فى القاهرة وأرجاء مصر بأن ديوان مصر العالى أوقف رواتب زعماء الضرب وعلوفاتهم ، وأنه سيوقف راتب وعلوفة كل جندى وكل اختيار وكل قائد ينضم إليهم .

ثم قدَّم إلى علماء الأزهر فى الديوان استفتاءً عن حكم الشرع فى هؤلاء الخمسة ، فأفتوا بأنهم عصاة ، فنادى عمر باشا بتجمع جنود السلطان فى الرميلة ميدان القلعة ابتداءً من صباح اليوم التالى .

فلما اكتمل نظام الجنود السلطانية تقدَّمهم عمر باشا وأعوانه يرفعون بيرق النبى ﷺ [1] ، ثم تحرَّك هذا الجيش وأمامه فرقة المدفعية التى تدفع أمامها بستة من المدافع الكبيرة .

ومما هو جدير بالذكر أن جميع الفِرَق العسكرية لبَّت نداء والى مصر عمر باشا حتى فرقة الانشكارية التى رفضت تسليم زعماء الضرب لم يتخلف منها إلا قِلَّة من القادة والضباط والجنود الموالين لزعماء الضرب .

أما جنود الضرب وزعماؤهم ، فإنهم تحصنوا بجامع المؤيد وما حوله فى القاهرة ، أى أن منطقة المؤيد فى القاهرة أصبحت ميداناً لحرب وشيكة الوقوع .

ولم يمض وقت طويل حتى وصل عمر باشا بجيشه إلى منطقة المؤيد ، وضرب حولها حصاراً محكماً ، ثم وجَّه إلى المتحصنين بجامع المؤيد وما حوله

---

(١) كانت قلعة مصر تضم مجموعة كبيرة من الأعلام والرايات والبيارق العسكرية والمدنية ، لكل منها دلالة وإشعار خاص ، ومنها بَيْرق النبى ﷺ ، وقد رفعه عمر باشا فى هذا الوقت ليُشعر الناس أنه يقود الفئة الصالحة ضد الفئة الباغية .

نداءً بتسليم القادة الخمسة تنفيذاً لأمر السلطان ، فإذا تم هذا التسليم سيصبح مَن عداهم من الجنود ورؤسائهم آمنين بأمان الله تعالى متى ألقوا السلاح .

فردَّ الجميع بصوت رجل واحد : إننا لن نترك زعماءنا ولن نسلمهم ولو ذهبت أرواحنا على السيوف .

فكرر أعوان الباشا النداء نفسه ، وكرر رجال الضرب الردَّ نفسه ، وقبل أن يشرع عمر باشا فى قصف مواقع الضرب استفتى العلماء فى مسألة قصف المحتمين بجامع المؤيد ، فأفتوه بالجواز إذا أعطى العلماءَ عهداً بأن يُصلح ما ستتلفه المدافع من حوائط هذا الجامع .

ثم اشتعلت الحرب واحتدم القتال ، وكان دفاع الضرب عن أنفسهم دفاع المستميتين ، غير أن المدفعية السلطانية كان لها آثار قوية فى حسم الحرب ، فلم تمض أربع ساعات حتى أعلن رجال الضرب استسلامهم ثم فتحوا الأبواب ، وألقوا السلاح ، ففرَّ مَن فَرَّ وأُسِرَ مَن أُسِر .

ووقع فى أسر القوات السلطانية ثلاثة من زعماء الضرب الخمسة واستطاع اثنان الفرار ، وظلا مُتَخَفِّيَيْن فى مخابئ القاهرة أياماً ، غير أن السُّلْطات تمكنت من القبض عليهم .

وقد لقى الزعماء الخمسة فيما بعد مصارعهم .

وبالقضاء على حزب الضرب العسكرى وزعمائه أمنت البلاد واستراح العباد ، وقد عرفنا أن أول جبهة واجهتهم فى مصر بشجاعة وقوة جبهة علماء الأزهر الذين لم يتخلوا عن واجباتهم نحو مجتمعاتهم وشريعتهم لحظة واحدة ، فدانت لهم هذه المجتمعات بالولاء الصادر عن حب واقتناع .

قال الشيخ إبراهيم الصوالحى مؤرِّخ هذه الحقبة :

« إن الفتنة التى أثارها الضرب ليست كالفتن ، فلقد استهان هؤلاء الضرب بالإسلام ، وأهانوا الشرع والعلماء والأشراف عُمُد الدين ، ولولا العلماء الأباة لازداد الخَطْب ولعمَّ البلاء والكرب . . . . » .

وقد قلتُ فى هذه الوقائع التاريخية الأبيات الشعرية التالية :

حيّ الوجودَ بذكرِ أهلِ الأزهر ... وانثر وروداً فى الفضاءِ وعَطّرِ

نَادَى الملوكُ بعزّهم وبباسِهم ... وشعار أهلِ العلم عَلّمْ عَمّرِ

كم من زعيم غَرّهُ سلطانُهُ ... فتحطّمتْ أحْلامُهُ فى الأزهرِ

حَصَرَ الطغاةُ بناءَه كي يَهْدِمُوا ... رُكنَ العدالةِ فى الصّعيدِ الأنْورِ

فَتَهيَّجَتْ أفراسُهم وحَميرُهم ... تبغى النجاةَ من الحصَارِ الأخسَرِ

فَلَعَلّها قَدْ أدْرَكتْ بشُعُورِهَا ... أنّ العقابَ مصيرُ جُندِ غَادرِ

فأذلّهُمْ ربُّ البَريّةِ إذْ غَدَتْ ... فُرسَانُهم ومشاتُهم فى مَحْصرِ

هربُوا فِراراً من رِجَالِ عُزّلِ ... صَدَقُوا الإلهَ بَعْهدِ قلبِ أكْبَرِ

إنّ الكرامةَ للولىِّ حَقيقةٌ ... ومن الكرامةِ دَحْرُ جَيْشِ الفُجّرِ

ومما لوحظ أنّ الحمايات لم تنقطع من الأزهر بعد القضاء على حزب الضرب العسكرى ، ففى عهد عمر باشا سالف الذكر التجأ إلى الأزهر حسين أفندى خليفة المصرف بالديوان العالى ، وعبد الفتاح أفندى كاتب الشون فراراً من عقوبة النفى إلى قبرص .

وكان والى مصر عمر باشا قد حكم عليهما بهذه العقوبة لوقوعهما فى أخطاء مالية وإدارية ، فلما التجآ إلى الجامع الأزهر تحدّث فى شأنهما إلى والى مصر الشيخُ شمس الدين البابلى ، واستطاع أن يخفف عقوبتهما ، فتم نفيهما إلى دمياط بدلاً من قبرص .

وفى عهد إبراهيم باشا البستانجى الذى تولى حكم مصر فى سنة ١٠٧٧ هـ (١٦٦٧م) التجأ إلى الجامع الأزهر ثلاثة من رجال السُّلْطة هرباً من عقوبات كان سينزلها بهم إبراهيم باشا البستانجى .

هؤلاء الرجال هم كوسة عبد الله الروزنامجى [1] ، والأمير محمد ابن المقرقع والى القاهرة [2] ، ومصطفى أغا . . . .

وكان والى مصر إبراهيم باشا البستانجى مدركاً لما يتمتع به الأزهر من مقدرة على حماية الملتجئين إليه ، ففضَّل أن يسلك مسالك الحيلة ليتمكن من هؤلاء الرجال ، فبعث إلى عبد الله الروزنامجى بوعود العفو والترقى إن هو خرج من الأزهر وأتم حسابات خزانة مصر التى ستُرسل إلى الدولة العثمانية ، فخُدِع عبد الله الروزنامجى ، وخرج من الأزهر بدون موافقة العلماء ، واجتهد فى أعماله حتى أتم حسابات الخزانة التى ستُرسل إلى الدولة العثمانية ، فسلَّمها إبراهيم باشا البستانجى إلى سردار الخزينة المعين للسفر بها إلى إسلامبول ، كما سلَّمه وثائقها وسجلها .

وقد بقى عبد الله الروزنامجى فترة من الزمن آمناً مطمئن الفؤاد ، فظن أن والى مصر إبراهيم باشا قد صدق فى عفوه ، غير أن إبراهيم باشا لم يلبث أن أمر بالقبض عليه ، ثم نفيه إلى بلدة « إبريم » فى جنوب مصر ، ولم يكتف بذلك وإنما بعث خلفه مَن اغتاله فى مدينة « جرجا » .

أما والى القاهرة محمد بن المقرقع ومصطفى أغا ، فإنهما كانا أحرص من عبد الله الروزنامجى ، فلم يخرجا من الأزهر إلا بعد أن حضر والى مصر إبراهيم باشا البستانجى ، وتحدَّث إلى علماء الأزهر فى شأنهما ، وأعطى لكل منهما أمام علماء الأزهر المواثيق والعهود المؤكدة بأمنهما والعفو عنهما .

* * *

---

(١) الروزنامة : سجلات المالية اليومية والشهرية ، والروزنامجى : رئيس الأفندية كتبة السجلات والأوراق فى الديوان العالى .

(٢) والى القاهرة ، أو متولى القاهرة : له سلطات مدير الأمن .

خلع رجب باشا

(١١٣٣ هـ = ١٧٢١م)

بدخول سنة ١١٣١ هـ (١٧١٩م) انفجرت القاهرة بسلسلة من الحروب والفتن العسكرية بين الحزبين المملوكيين الكبيرين : الحزب القاسمى وكان يتزعمه إسماعيل بك ، والحزب الفقارى وكان يتزعمه محمد بك چركس .

وقد نشطت هذه الحروب والفتن فى مرحلتين :

المرحلة الأولى : وقد وقعت أحداثها فى سنة ١١٣١ هـ (١٧١٩م) ، وانتهت بانتصار إسماعيل بك والحزب القاسمى ، وأسر محمد بك چركس زعيم الحزب الفقارى ثم نفيه إلى جزيرة قبرص .

المرحلة الثانية : وقد وقعت أحداثها فى سنتى ١١٣٢ ، ١١٣٣ هـ (١٧٢٠ ، ١٧٢١م) ، وذلك عندما استطاع محمد بك چركس الفرار من سجنه بقبرص وعودته إلى القاهرة متخفياً ، غير أن الذى أثار التساؤلات هو أن دخول محمد بك چركس القاهرة متخفياً كان مقترناً بدخول رجب باشا القاهرة والياً على مصر .

وقد افتتح رجب باشا حكمه ببادرة دموية شنيعة ، إذ حاسب على باشا والى مصر السابق ، ثم أمر بقتله دون أن يعلن لهذا سبباً مقنعاً ، فحزن عليه المصريون حزناً عاماً ، وأطلقوا عليه « على باشا المظلوم » ، ورثاه شعراؤهم وتأسَّف عليه مؤرِّخوهم .

أما رجب باشا ، فإنه لم يلبث أن تحالف مع محمد بك چركس بعد أن أقرَّ عودته إلى مصر ، وكان هدف الرجلين القضاء على إسماعيل بك والحزب

القاسمى ، ليعلو بهذا شأن محمد بك چركس والحزب الفقارى . وفى سبيل تحقيق هذا الهدف سلك والى مصر رجب باشا وحليفه محمد بك چركس طُرُقاً غير مشروعة وأُخرى غير نزيهة ، فسلَّطا على أهل مصر سيف القهر والإذلال فترة من الزمن تدهور خلالها نظام الجبهة الداخلية ، وانفرط عِقد الحزب القاسمى ، واضطر زعيمه إسماعيل بك إلى الفرار ليتجنب مؤامرة دبّرها رجب باشا ومحمد بك چركس لاغتياله .

وهنا ظهر دور علماء الأزهر ، فاتصلوا بعقلاء الحزبين الفقارى المنتصر والقاسمى المنهزم ، وبيّنوا لهم أن رجب باشا إنما يريد تدمير الحزبين المملوكين ليخلو له سلطان مصر ، ثم سعوا سعياً حثيثاً لعقد الصلح بين الأميرين الكبيرين محمد بك چركس ، وإسماعيل بك بهدف توحيد القوى المملوكية فى مصر ، ومواجهة أهداف رجب باشا الدموية التسلطية ، فنجحوا فى مسعاهم الإصلاحى ، وكان نجاحهم هذا مفاجأة اشتد وقعها على نفس والى مصر رجب باشا .

ولم يستفق رجب باشا من تلك الصدمة حتى فوجئ بصدمة أشد عندما امتنع الصناجق المماليك أعضاء الديوان العالى عن الصعود إلى القلعة وحضور جلسة الديوان ، وليس لكل هذا مدلول سوى أن الجبهة الداخلية أصبحت ضده ، فلما وجد رجب باشا أن الجبهة الداخلية قد توحَّدت ضده بعث إلى الصناجق بإنذارات ، حذَّرهم فيها بأنه سيلغى صنجقياتهم إذا ظلوا ممتنعين عن الصعود إلى القلعة وحضور جلسات الديوان العالى .

وهنا وجد علماء الأزهر أنَّ عليهم أن يقوموا بعمل يحبطون به إنذارات رجب باشا وتهديداته ، فعقد شيخ الأزهر الشيخ محمد شنن اجتماعاً دعا إليه كبار العلماء وزعيمى البكرية والسادات : الشيخ أحمد البكرى ، والشيخ عبد الخالق السادات وهما من علماء الأزهر ، كما دعا إليه الزعيمين المملوكيين الكبيرين محمد بك چركس وإسماعيل بك ، وقد اتفق المجتمعون على أن يتدخل علماء الأزهر للصلح بين والى مصر رجب باشا وبين الصناجق المماليك .

وبعد مساع نشطة قام بها علماء الأزهر تمكنوا من ضمان صلح مشرف للصناجق المماليك ولوالى مصر رجب باشا .

ثم صعد الصناجق المماليك القلعة يتقدمهم علماء الأزهر لإتمام الصلح ، فرحَّب رجب باشا بهم واحتفل بمقدمهم .

وبعد أن تم الصلح بين الصناجق ورجب باشا أعلن رجب باشا : « إنه ما عفا عن صناجق مصر ، وما أتم صلحه معهم إلا إكراماً للعلماء ومشايخ العلم » ، ثم أقسم أمام العلماء ومشايخ العلم « أنه لن يمد يده إلى الصناجق المماليك بالضرر » .

وبهذا الصلح تجنَّبت البلاد ويلات حروب داخلية كانت وشيكة الوقوع ، وبمرور الأيام تبيَّن أن هذا الصلح لم يكن إلا فوق السطح ، أما ما تحت السطح فهو العداء المتواصل بين والى مصر رجب باشا والصناجق المماليك ، فلقد حاول كل طرف أن يجتذب إلى صَفّه الفِرَق العسكرية العثمانية فى مصر ، واضطر كل فريق إلى أن يبذل مجهودات عظيمة فى هذا المضمار .

وقبل أن يحقق أحد الفريقين هدفه لجأ رجب باشا إلى سياسة الحيلة ليتمكن من قتل الصناجق المماليك ، فأمر بتزيين القاهرة وأبراج القلعة ، ثم أعلن أنَّ سلطان الدولة العثمانية رُزِق بمولود ، ثم دعا الصناجق المماليك ليشهدوا الاحتفال الذى سيقيمه فى القلعة بهذه المناسبة السعيدة ، غير أن حيلة رجب باشا لم تنطل على الصناجق ، فرفضوا صعود القلعة ، ثم عقدوا اجتماعاً حضره علماء الأزهر ، وفى مقدمتهم شيخ الأزهر الشيخ محمد شنن ، وشيخا البكرية والسادات - الشيخ أحمد ، والشيخ عبد الخالق - ، وقد اتفق المجتمعون على خلع رجب باشا ، وتنصيب يوسف بك قائمقام إلى أن تبعث الدولة العثمانية والياً جديداً يحكم فى مصر بما أنزل الله سبحانه وتعالى ، وبما يَرضَى به رسولُه ﷺ .

وفى هذا الوقت نجح محمد بك چركس فى أن يضم الفِرَق العسكرية إلى

صفوف الجبهة الداخلية الموحَّدة ، فأصبح موقف الصناجق قوياً إذ تمكنوا من حصار القلعة ، وضربها بالمدافع ، فلم يلبث والى مصر رجب باشا أن رفع راية بيضاء معلناً استسلامه ، فطلب منه الصناجق أن يهبط هو وأعوانه من القلعة ، فهبطوا ، ثم أقاموا فى أحد القصور تمهيداً لرحيلهم إلى إسلامبول .

وفى ٢٨ من جُمادى الآخرة سنة ١١٣٣ هـ (إبريل ١٧٢١م) عقد زعماء الانقلاب : علماء الأزهر ، والصناجق المماليك اجتماعاً حضره رؤساء الفِرَق العسكرية ، وكتبوا فيه رسالة إلى السلطان أحمد الثالث سلطان الدولة العثمانية بيَّنوا فيها ما اقترفه رجب باشا من مظالم ، وسفك للدماء ، وتدبيره مؤامرة للغدر بالمماليك الصناجق وقتلهم فى القلعة ، وطلبوا من السلطان أن يُصدر عفواً عاماً عن إسماعيل بك وجميع الصناجق ، ثم زكوا إسماعيل بك فى رسالتهم هذه بأنه مُصلح غير مُفسد كثيراً ما فعل الخيرات وَعَبَّدَ طريق الحج وأصلح آباره ، وقمع قُطَّاع الطُّرق العربان المفسدين ، ولم يرتكب أى عمل يسيئ إلى الدولة العثمانية .

ثم أكدوا فى نهاية رسالتهم أن والى مصر رجب باشا ما خلعه إلا الرعية التى رفضت أن يكون حاكماً عليها ، وأن الرعية فى مصر تطلب اليوم حاكماً عادلاً يحكم فيها بما أنزل الله سبحانه وتعالى ، وبما جاء فى سُنَّة رسوله ﷺ .

وقد كتب الشيخ عبد الخالق السادات فى نهاية هذه الرسالة بخطه معقباً : « بسم الله الرحمن الرحيم ، ما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن » ، ثم وقَّعَ بخاتمه وباسمه ، وكذلك فعل علماء الأزهر والصناجق المماليك وقاضى القضاة ورؤساء الفِرَق العسكرية ونقيب الأشراف .

ثم كوَّنوا وفداً من سبعة من العسكريين الاختيارية يمثلون الفِرَق العسكرية السبع وعالِم من علماء الأزهر هو الشيخ أحمد العماوى مفتى المالكية ، وأسندوا إلى هذا العالِم رئاسة هذا الوفد .

وقد عهد المجتمعون إلى هذا الوفد بتسليم رسالتهم إلى الصَدر الأعظم

ليقوم بعرضها على السلطان ، كما عهدوا إلى رئيس الوفد الشيخ أحمد العماوى بشرح وجهة النظر المصرية أمام الصَدر الأعظم فى إسلامبول .

وبعد يومين سافر هذا الوفد إلى إسلامبول بحراً ، وهناك اجتمع بالصَدر الأعظم إبراهيم داماد باشا ، وفى هذا الاجتماع سلَّم الشيخ أحمد العماوى رسالة زعماء مصر إلى الصَدر الأعظم ، ثم شرح له وجهة النظر المصرية ، فأبدى اقتناعه وتأييده لما قام به زعماء مصر العلماء والصناجق وقاضى القضاة ورؤساء العسكر .

ثم قام من فوره بعرض رسالة مصر على السلطان أحمد الثالث ، فوافق على ما جاء فيها ، وأصدر فرماناً بتنصيب محمد باشا النشانجى الصدر الأعظم السابق والياً على مصر بدلاً من رجب باشا المخلوع .

فرجع رجال الوفد المصرى يتقدَّمهم عالِم الأزهر الشيخ أحمد العماوى مفتى المالكية ، وهم يرفعون لواء انتصار إرادة مصر فى مواطن الحق والعدل ، وكان لعلماء الأزهر فى إقامة الحق ورفع لواء العدل أعظم المواقف وأشرف الأعمال .

وفى شهر رمضان سنة ١١٣٣ هـ (يوليو ١٧٢١م) دخل محمد باشا النشانجى مصر والياً عليها ، ومعه كتاب من السلطان أحمد الثالث خاطب فيه علماء الأزهر والصناجق وسائر زعماء مصر ، وقدَّم فى كتابه ذِكْر العلماء على مَن عداهم ، ثم بيَّن اللَّبس والتضارب فى المعلومات التى كانت تصل إلى الدولة العثمانية حول الوقائع التى حدثت فى مصر ، ثم أنهى رسالته بقوله : « قد قبلنا شفاعتكم وشهادتكم ، وأرسلنا إلى إسماعيل بك ابن إيواظ الأمان ، واخترنا لكم محمد باشا الصَدر الأعظم والياً على مصر ، وأمرناه بأن يخبرنا بما يقع فى مصر فى رسائل متتالية . . . . . » .

* * *

القضاء على الحزب الچركسى المتسلط فى مصر

(١١٣٦ هـ = ١٧٢٣ ، ١٧٢٤م)

استطاع الأمير محمد چركس أن يكوِّن فى إطار الحزب الفقارى حزباً عسكرياً نُسِبَ إليه ، وبهذا الحزب تمكن من بسط سيطرته على مختلف الهيئات العسكرية والتنفيذية ، ثم تمكن فى نهاية المطاف من توجيه ضربة قاصمة إلى الحزب القاسمى عندما اغتال زعيمه إسماعيل بك ابن إيواظ بك ، وعندما تتبع أعوانه وخواصه بالقتل والاعتقال والنفى ومصادرة أموالهم ، فأصبح محمد بك چركس منذ سنة ١١٣٦ هـ (١٧٢٣م) هو حاكم مصر وزعيم القوى فيها بلا منازع .

ولم يرفض سلطانه ومظالمه فى مصر علناً سوى علماء الأزهر الذين أعلنوا أن الأمير إسماعيل بك قُتِل ظلماً وبغياً ، فرثاه أُدباؤهم وترحَّم عليه شعراؤهم فى قصائد شِعرية قصيرة وطويلة أكثروا فيها من ذِكْر أعماله الحسنة ، ومناقبه المستحسنة ، بل إنهم أعلنوا ما هو أعظم من ذلك كله ، وهو أن حسابَ الجُمَّل أشار إلى أن قاتل إسماعيل بك سيُقتل فى سنة ١١٣٦ هـ ، وذلك فى جملة مقتضبة هى : « سيُقتل قاتله » . . . .

وللعلماء مع الأمير محمد چركس تاريخ سابق ، فهم الذين أصلحوا بين الحزبين المملوكيين الكبيرين القاسمى والفقارى ، وأصلحوا بين چركس ومنافسه إسماعيل بك ، ونادوا بإسقاط حكومة رجب باشا الذى أعدَّ عُدَّته للقضاء على زعماء الحزبين معاً ، لهذا فإن چركس يعلم جيداً أن علماء الأزهر الذين حاربوا ظلم غيره لا يمكنهم أن يسكتوا عن مظالمه وجرائمه . . .

غير أن چركس كان ظلوماً طاغية أطلق لأتباعه الچركسيين العنان فسفكوا

الدماء ، وصادروا الأموال ، ونثروها فى الفِرَق العسكرية العثمانية فمالت إليهم ، وغضَّت الطَّرْف عن جرائمهم ومثالبهم ، وأصبحت القاهرة فى رعب دائم لا يخلو منه ليل أو نهار .

كما استطاع چركس أن يعطل ديوان مصر العالى ، لأن أول مَن سيكشف مظالمه وجرائمه أعضاؤه علماء الأزهر ، فالديوان شورى وحرية رأى ، والشورى وحرية الرأى لا يمكن أن تتواءم مع حاكم عسكرى ديكتاتورى .

ثم حاول أن يفرض سيطرته على القضاء الذى كان يمسك بزمامه العلماء ففشل ، وكان القضاة يصدرون أحكامهم ضد مظالم چركس ، ويدينون جرائمه طبقاً لأحكام الشريعة الغرَّاء .

فلم يجد وسيلة يجابه بها القضاء المصرى سوى محكمة ينشؤها توافق هواه وتؤيد مظالمه ، فكلَّف وكيله صيفى السرَّاج بأن يُنشئ هذه المحكمة ، ولم يُقبِل أحد من العلماء على العمل فيها على الرغم من الإغراءات التى عرضها الچركسيون ، بل سَخِروا منها ، وعَرَّفوا الناس بأهدافها ، ثم أطلقوا عليها « محكمة صيفى السرَّاج » ، ولما ظهرت فضائحها سموها « محكمة المزوِّرين » ، ولما يئس الچركسيون من وجود عالِم أو فقيه يقبل العمل كقاض بها أرغموا فقيهاً (لم يذكر المؤرِّخون اسمه) على العمل بها قاضياً يَفُضّ المنازعات ، ويُصدر الأحكام الشرعية .

وكان الصيفى يتقاضى من الظَلَمة والمدلِّسين رشاوى ، ثم يقوم بتعذيب خصومهم ليعترفوا بالباطل ، ولا يملك قاضى هذه المحكمة إلا أن يحكم بناء على ما اعترف به المدَّعَى عليهم ، غير أن العلماء بيَّنوا لقاضى هذه المحكمة ما يفعله الصيفى قبل أن تُعرض القضايا عليه ، فما كان منه إلا أن اعتذر للأمير چركس عن عدم استمراره فى عمله بهذه المحكمة ، لكن چركس رفض اعتذاره ، فحمله الصيفى على الاستمرار فى قضائه بهذه المحكمة حملاً ، فظل هذا الفقيه يترقب فرصة للهرب إلى أن سنحت له هذه الفرصة ، ففرَّ

هارباً إلى بلدته فى جنوب مصر ، ولم يرجع إلى القاهرة إلا بعد سقوط الحزب الچركسى . . .

وقد ساد الغضب والتذمر جماهير القاهرة بعد أن شهدوا مظالم لا قِبَل لهم بها من رجال الحزب الچركسى ، فانطلقوا فى مسيرة صاخبة إلى الجامع الأزهر ، وطلبوا من العلماء أن يصعدوا القلعة ليحملوا الباشا على اعتقال محمد بك چركس ورجاله ، فأخبرهم العلماء بأن الباشا والقلعة الآن تحت سيطرة محمد بك چركس ، وأن الديوان العالى معطَّل ، وأنهم لا يستطيعون فى ظل هذه الظروف الصعود إلى القلعة .

وقد كانت أخبار محمد بك چركس تصل الدولة العثمانية بطريقة سرية ، لهذا كان لدى الدولة معلومات كاملة عن سياسة هذا الأمير فى مصر ، فلم ينته عام ١١٣٦ هـ حتى أَمَرتْ على باشا الوالى على جزيرة كريت بأن يتجه إلى مصر هو وأعوانه ليتولى حكمها بصفة مؤقتة ، وزوَّدته بمعلومات سرية فحواها أن يتصل بجميع الهيئات فى مصر ، وبخاصة الفِرَق العسكرية ، ليجمع القلوب حول الدولة العثمانية ، ولينفر الناس فى مصر من محمد بك چركس وحزبه .

فلما دخل على باشا مصر هو وأعوانه اختفى محمد باشا النشانجى والى مصر هو وأعوانه ، ولم يظهروا إلا بعد أن نجح على باشا فى تحقيق ما كلَّفته به الدولة العثمانية .

وقد وجد محمد باشا النشانجى الأحوال كلها مهيئة للقضاء على الأمير محمد بك چركس وحزبه لإعادة نفوذ الدولة وولاتها فى مصر .

فلما صعد القلعة وجلس فى الديوان العالى دعا علماء الأزهر ونقيب الأشراف وقاضى القضاة إلى حضور أول جلسة سيعقدها - بعد عودته من مخبئه - لإعادة الهيبة إلى ديوان مصر العالى .

فلما تم نظام المجلس أعلن محمد باشا النشانجى فى أعضائه الحاضرين

منهج سياسة الدولة العثمانية نحو الحزب الجركسى والخطوات التى أمرته بالقيام بها فى مصر . .

ثم لم يلبث أن وجَّه إلى الفِرَق العسكرية نداءً أُعلن فى أوجاقاتها وفى شوارع القاهرة : بأن كل مَن له راتب فى الديوان من الجند والقادة ، وهو مطيع لله ولرسوله ولسلطان المسلمين عليه أن يأتى تحت اللِّواء النبوى الشريف الذى سيُنصب فى الرميلة ميدان القلعة ، وسوف لا يُسأل كل مَن حضر عما مضى ، فتجمَّعت أعداد عظيمة من العسكريين تحت اللِّواء النبوى الشريف . . .

أما محمد بك جركس ، فإنه تيقظ بعد فوات الأوان وأعدَّ للقتال عُدَّته ، فدارت معارك عديدة فى أرجاء القاهرة وخارجها بين قوَّات والى مصر وبين قوَّات محمد بك جركس هُزم فى كثير منها محمد بك جركس وقوَّاته هزائم منكرة ، وقُتِل فيها كثير من رجاله ، وهذا ما حمل محمد بك على إنهاء القتال من جانبه ثم اختفائه وفراره .

وقد اختار محمد بك دولة معادية للدولة العثمانية وهى « النمسا » فلجأ إليها ، وهناك استطاع أن يقنع حكومتها بأنه متى انتصر فإنَّ النمسا ستكون حليفه الأول ، فأعادته النمسا إلى مصر على ظهر سفينة محمَّلة بالأسلحة وآلات الحرب .

فلما دخل مصر تجمَّع حوله رجاله الفارُّون والمختبئون ، وتمكنوا من إدخال السلاح النمسوى وتهيئته للحرب .

فخاض محمد بك جركس بأتباعه حروباً عديدة ضد قوات السلطنة فى مصر انتهت بهزيمته ومصرعه فى أواخر سنة ١١٣٦ هـ (١٧٢٤م) .

ولئن كانت الدولة العثمانية قد أعادت بهذا النصر سلطانها وهيبتها فى مصر ، فإن العلماء فى مصر رأوا فى هذا النصر انتصاراً لمنهجهم السياسى والشرعى ، وانتصاراً للعدل والحق اللّذين طالما ناضلوا من أجل تحقيقهما .

قال الشيخ مصطفى الصفوى الشافعى فى تاريخه :

« وكان چركس من أظلم خلق الله ، وأتباعه أشر منه ، وأيامه أنحس الأيام ، فقد كانوا ينهبون الناس ويقتلوهم جهاراً فى طرقات القاهرة ، فعجَّل الله لهم الدمار ، ولم تطل دولتهم » .

ونظم الشيخ محمد الغمرى الشافعى قصيدة سجَّل فيها الوقائع التاريخية التى حدثت إبَّان تسلط الحزب الچركسى أنهاها بقوله :

وسُنَّةُ اللهِ فى كلِّ مَنْ حكمْ　　　يَنْزِعُهُ مِنْ مُلكِهِ إذا ظَلَمْ

فالملكُ بالعَدلِ يَدُومُ لكافرِ　　　ولمْ يدمْ لمسلمٍ جائرِ

أىْ : « إنّ العدلَ أساسُ المُلْك » .

* * *

خلع سليمان باشا العظم

(١١٥٢ هـ = ١٧٣٩م)

لما تولى سليمان باشا العظم حكم مصر فى سنة ١١٥٢ هـ (١٧٣٩م) شجَّع الشِّقاق والتناحر بين حزبين مملوكيين احتلا الصَّدارة فى حلبة الصراع حول السيطرة على مشيخة مصر ، هذان الحزبان هما : المماليك القطامشية ، والمماليك الجلفية ، وكان عمر بك قطامش يتزعم الحزب الأول ، بينما كان يتزعم الحزب الثانى على كتخدا الجلفى .

ومن الأخطاء السياسية التى وقع فيها سليمان باشا العظم أنه بالإضافة إلى تشجيعه الشقاق بين هذين الحزبين أخذ يُقرِّب إليه المماليك القطامشية وزعيمهم عمر بك ، فلما استمر الخلاف بين هذين الحزبين بادر المماليك القطامشية بقتل على كتخدا الجلفى زعيم المماليك الجلفية .

فانتشر بين الناس أن على كتخدا الجلفىّ ما قُتِل إلا بموافقة الباشا وعلمه ، كما صَحَّ لدى علماء الأزهر أنه قُتِل مظلوماً بلا جريمة ، وقد كان مشهد جنازة على كتخدا الجلفى أكبر دليل على ما ذاع بين أهل القاهرة وهو أنه قُتِل مظلوماً ، إذ شهد جنازته جمعٌ عظيم من علماء الأزهر ، وأرباب الأشاير ، والأشراف ، والأُمراء وعامة الناس .

وبعد أن انتهى المماليك الجلفية من دفن زعيمهم عقدوا اجتماعاً للنظر فى أمر اغتيال هذا الزعيم دعوا إليه علماء الأزهر وشيخى البكرية والسادات ، وهما من العلماء وأرباب الأشاير والسجاجيد ، والصناجق والأُمراء ،

والأغاوات السبعة ، وبعد أن تباحث المجتمعون فى تلك القضية اتفقوا على خلع والى مصر سليمان العظم ، وتنصيب يوسف بك قائمقام على مصر ، ثم كلَّفوا الأمير حسين الخشاب بإنزال سليمان باشا العظم وأعوانه من القلعة .

وقد قام الأمير حسين الخشاب بإنزال الباشا وأعوانه من القلعة وإسكانهم فى قصر يوسف ريثما يعدون عُدَّتهم للسفر إلى إسلامبول بَيْد أن الحزب الجلفى لم يكتف بذلك ، وإنما انتدب جماعة من رجاله لقتل الرجال المنتمين إلى القطامشى الذين قتلوا على كتخدا ، فتمكن هؤلاء من قتلهم .

وبعد أن أدرك المماليك الجلفية ثأرهم اختاروا عثمان بك زعيماً لهم فعقد اجتماعاً دعا إليه العلماء وشيخى البكرية والسادات ، والصناجق والأُمراء ، وأرباب السجاجيد والأشاير ، وأغاوات الفِرَق العسكرية السبع .

وقد اتفق المجتمعون على كتابة رسالة إلى السلطان محمود الأول يبينون فيها أسباب خلع سليمان باشا العظم ويطلبون إرسال باشا غيره يحكم بالعدل .

ولما أتموا كتابة هذه الرسالة قرروا إرسالها مع وفد مكوَّن من سبعة من العسكريين يمثلون الفِرَق العثمانية السبع فى مصر ، كما قرروا أن يكون أمير هذا الوفد عالِماً من علماء الجامع الأزهر ، وهو العلامة الشيخ إبراهيم ابن مصطفى الحنفى .

وقد أقلع هذا الوفد من الإسكندرية متجهاً إلى إسلامبول ، وهناك اجتمعوا بالصَّدر الأعظم ، حيث بيَّن لهم فى لهجة صارمة مدى استياء الدولة من زعماء مصر الذين لا يكفون عن خلع باشواتها ، ثم قال لهم ساخراً : أى نوع من الباشوات ترسله لكم ؟ لتصنع لكم باشا من خشب لعله يوافق أهواءكم ! ثم أصدر أمره باعتقال العسكريين السبعة ، كما أمر بعد ذلك بقتل أحدهم مدعياً عليه أنه كان ركيزة قوية لحزب الضرب الذى قُضى عليه فى مصر .

أما رئيس الوفد الشيخ إبراهيم الحنفى ، فإن مفتى الدولة العثمانية المولى

فيض الله زاده استضافه ونأى به عن اتهامات كان من المحتمَل توجيهها إليه ، وكان مفتى الدولة يعرف للشيخ إبراهيم قدره وفضله ، فلما استقرَّ به المقام فى إسلامبول خصص له حلقة تابعة لمشيخة الحديث الشريف فى جامع أياصوفيا . . فكثر تلاميذه هناك وأصبحوا يُشار إليهم بالبنان فى علم الحديث الشريف .

وفى أوائل سنة ١١٥٣ هـ (١٧٤٠م) بعث الصَّدر الأعظم برسالة إلى قائمقام مصر يوسف بك تضمَّنت أمره بأن يبقى سليمان باشا العظم والياً على مصر بقية هذا العام لإتمام أعمال السنة المالية (سنة ١١٥٢ هـ = ١٧٣٩م) ، وأن الدولة ستولى على مصر من بعده على باشا الحكيم . .

كما تضمَّنت رسالة الصَّدر الأعظم عبارات التهديد بسيف السلطنة الطويل . . .

بَيْد أن الصناجق المماليك الجلفيين وحلفاءهم ومَن تابعهم من سائر الصناجق والأُمراء المماليك لم يرهبهم هذا التهديد الذى جاء فى رسالة الصَّدر الأعظم ، فلم يسمحوا لسليمان باشا بالعودة إلى حكم مصر فى القلعة ، وظل يوسف بك قائمقام على ولاية مصر حتى نهاية سنة ١١٥٣ هـ (١٧٤٠م).

ومما لا شك فيه أن مشاركة العلماء فى خلع سليمان باشا العظم ورئاسة أحدهم لوفد مصر الذى سافر إلى إسلامبول لعرض أسباب هذا الخلع كان نابعاً من مبادئهم الثابتة التى تدور حول إقامة العدل ، ورفع الظلم ، ووجوب إسناد الولاية إلى والٍ يحكم بما أنزل الله سبحانه وتعالى وبما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أما ما فعله الصَّدر الأعظم فإنه لم يحل مشكلة ، ولم يُقدِّم أمراً أو يُؤخِّر أمراً ، ولم يدعم سُلْطة الدولة العثمانية فى مصر .





الفصل الثانى

عُلَمَاءُ الأَزهر جَبْهَةُ مُعارَضَةٍ سِيَاسِيَّةٍ وَإِصْلاح

- تمهيـــد .
- معارضة العلماء لخاير بك : سنة ٩٢٨ هـ .
- معارضة العلماء لسليمان باشا الخادم : سنة ٩٤٤ هـ .
- معارضة شيخ الأزهر فى ولاية داود باشا على مصر : سنة ٩٥٠ هـ .
- علماء الأزهر فى مواجهة العصيان العسكرى (الطلبة) : سنة ١٠١٧هـ .
- العلماء يخمدون بادرة عصيان عسكرى : سنة ١٠٣٢ هـ .
- معارضة العلماء للسلطان محمد الرابع : سنة ١٠٧٤ هـ .
- العلماء فى مواجهة مفاسد العربان : سنة ١٠٧٨ هـ ، ١٠٩٧ هـ .
- علماء الأزهر يواجهون عدوان العسكر على الأفراد : سنة ١١٠٠ هـ .
- علماء الأزهر يدافعون عن حقوق الزارعين فى أراضى الصعيد الأعلى : سنة ١١٠٤ هـ .
- العلماء يدافعون عن الموارد المالية للتعليم والشعائر الإسلامية : سنة ١١٠٦ هـ .
- العلماء يجابهون مؤامرة اليهود لإضعاف اقتصاد مصر : سنة ١١١٤ هـ .

علماء الأزهر جبهة معارضة سياسية وإصلاح

● **تمهـــيد :**

عرفنا فى الفصل السابق أن علماء الأزهر اضطلعوا بحماية رجال الأحزاب المملوكية المهزومة تحقيقاً للعدل ، وتأميناً للمروَّعينَ من خصومهم السياسيين ، كما اضطلعوا بأدوار مؤثرة فى إسقاط الحكومات العثمانية الجائرة والأحزاب المملوكية المتسلطة .

وفى هذا الفصل أعرضُ لوناً آخر من ألوان العمل السياسى الذى مارسه علماءُ الأزهر ، هذا العمل السياسى هو « المعارضة السياسية والإصلاح » .

وقد كان سلاح العلماء فى هذين المجالين اللِّسان والبيان ، والشريعة والإيمان ، وكان ميدانهم فى الأحوال العادية الديوان العالى بقلعة القاهرة ، حيث كان يمثلهم عدد لا بأس به فى هذا الديوان من العلماء ومشايخ العلم ، وفى الأحوال غير العادية كان ميدانهم أماكن أُخرى مشهورة فى القاهرة ، وكانت أهدافهم فى كل الأحوال هى رفع الظلم ، وإقامة الحق والعدل ، وإنصاف الضعفاء والفقراء ، والدفاع عن الحقوق العامة ، والمبادئ الأخلاقية والشرعية ، والتصدِّى للظَّلَمة وذَوى النزعات العدوانية ، والحفاظ على النظام الشُّورىّ فى الحكم ، والمحافظة على كرامة الأفراد ، ودعم مسيرة العلم والشعائر الإسلامية ، وتقديم الرحمة على المنفعة ، وإيثار العفو عند نظر القضايا والمشكلات .

ومما لا ريب فيه أن العلماء فى جميع أحوالهم ومواقفهم السياسية والإصلاحية كانوا يعتمدون على أُصولٍ شرعيةٍ واضحة لا لَبْس فيها ولا خفاء .

* * *

معارضة العلماء لخاير بك

(٩٢٣ - ٩٢٨ هـ = ١٥١٧ - ١٥٢٢م)

يُعَدُّ خاير بك أول وال ولته الدولة العثمانية على مصر .

وقد كان خاير بك زعيم حزب مملوكي وضع نفسه في
العثماني الغازي الذي قاده السلطان سليم الأول ، فلما استقر الأ
لآل عثمان كافأ السلطان سليم خاير بك بتنصيبه والياً على مصر .

وقد كانت مواقف علماء الأزهر في عهد خاير بك امتداداً لموا
الغزو العثماني لمصر ، فعلى الرغم من أن خاير بك وقف على ا
البر أوقافاً ذات شأن ، فبنى المدرسة الخايربكية ، وخصّ الجامع
المحياة ، فإن العلماء والفقهاء وطَلَبة العلم كانوا كسائر طبقات المـ
يبغضونه ولا يقرون ولايته ، وذلك لإكثاره من سفك دماء خصوما
حولهم شُبْهة خصومته ، ولتوسعه في المظالم التي لفحت نيـ
مجتمع مصر ، ومنهم العلماء وطَلَبة العلم ، يُضاف إلى هذا ما
بعض الجنود التراكمة من إفساد ضجّ منه شعب القاهرة ، ولم
العثمانيون أية جهود مؤثرة لقمعهم نكاية في خاير بك ليظهر
العثمانية عجزُه .

وكانت الدولة العثمانية تملك في هذا الوقت أقوى جهاز
عسكري ، لهذا لم تكن أحوال مصر خافية على رجال الحكو
والسلطان العثماني الذي بعث في شهر ربيع الأول سنة ٩٢٦
١٥٢٠م) برسول عثماني على مستوى عالٍ ليقوم بتقصّي الحقائق
فلما دخل هذا الرسول القاهرة عقد خاير بك جلسةً للديوان العالي

هذا الرسول ، وأخذ خاير بك يدافع عن نفسه أمام أعضاء الديوان ورسول السلطان سليم الأول ، ثم كتب حُجّةً فحواها أنه يعمل بإخلاص لصالح الرعية ، وأن الناس فى مصر راضون عنه ، ثم طلب من أعضاء الديوان التوقيع عليها ، فرفض علماء الأزهر قضاةُ القضاة الأربعة التوقيع عليها ، وقالوا لخاير بك : « نكتب بخطوط أيدينا باطلاً ، ونشهد بأن مصر فى غاية الأمان ، وأن التركمان لم يُحدثوا قلاقل ولم يفسدوا فى القاهرة . . . ! إنَّ هذا باطل لا يجوز ، ولا ينبغى أن يصدر منا . . . » .

فأصيب خاير بك بخزى عظيم أمام رسول السلطان ، ثم عدل عن إرسال ما كتبه إلى السلطان سليم الأول .

ونتيجة لهذا الموقف الشجاع الذى وقفه علماءُ الأزهر فى مواجهة سياسة والى مصر خاير بك بعث السلطان سليم بكتاب إلى خاير بك فى شهر شوّال سنة ٩٢٦ هـ مع رسول عثمانى ذى مرتبة عالية أمره فيه بأن يترفق بالرعية ، وأن يكف أيدى التراكمة عن الإفساد ، وأن يصرف للچراكسة رواتبهم وعلوفاتهم ، وأن ينظر فى مصالح أولاد الناس [١] ، وأن يعمل على إصلاح النقود الذهبية والفضية ، وأن يصرف إلى مَن قُطعت رواتبُهم رواتبَهم .

وفى شهر المحرَّم سنة ٩٢٨ هـ (ديسمبر ١٥٢١م) قاد الشيخ شمس الدين محمد اللقانى المالكى والشيخ شمس الدين محمد الديروطى الشافعى مسيرة من العلماء والفقهاء والوكلاء [٢] وطَلَبة العلم إلى الاستراحة الأميرية القديمة بالريدانية ، حيث كان يحتفل خاير بك برسول السلطان سليمان القانونى .

فلما واجهوا خاير بك ورسول السلطان أعلنوا سخطهم على مظالمه وإهماله

---

(١) أولاد الناس : أبناء المماليك الذين لم يسلكوا مسلك آبائهم وقنعوا بحياة بعيدة عن الحياة الأميرية (الحكومية) ، وأحياناً كانت الحكومات العثمانية تستعين بهم فى أعمال حربية مؤقتة .

(٢) الوكلاء : الفقهاء المدافعون عن حقوق موكليهم أمام القضاء ، أى (المحامون)

أمن البلاد وراحة العباد ، كما أعلنوا سخطهم على اليسق العثمانى (مجموعة القوانين العثمانية) الذى شُرع فى تطبيقه فى مصر على الإدارات القضائية ، فأُلزم المتقاضيان بدفع رسوم معيَّنة ، كما ألزم الورثة بدفع نسبة معيَّنة من الميراث ، كما ألزم الزوج بدفع رسوم معيَّنة عند الزواج ، أو الطلاق ، أو رد الزوجة إلى عصمته .

ثم أعلنوا فى وضوح أن كل هذا مخالف للشرع ، وذكروا البراهين الشرعية التى تؤيد أقوالهم .

ثم قالوا : إنَّ الشرع لم تعد له صَوْلة حتى أن الفُسَّاق أصبحوا يتجاهرون بالمعاصى والمنكرات .

فقال خاير بك للشيخ اللَّقانى : اسمع يا سيدى الشيخ ! مَن أكون أنا ؟ الخنكار [1] أمر بأن نعمل باليسق العثمانى ، وقال : سيروا على اليسق العثمانى ! فصاح رجل من طلبة العلم يُدعى عيسى المغربى قائلاً : هذا يسق الكفر !! فأمر خاير بك بالقبض عليه وتسليمه إلى الصوباشى [2] ليعاقبه ، فأُلقى القبض عليه وسُلِّم إلى الصوباشى فى هذا اليوم .

فواصل خاير بك حديثه قائلاً : يا سيدى الشيخ أنا أخاف على رقبتى أكثر من رقابكم ، امضوا على بركة الله . . !

فصاح أحد الفقهاء : نحن نسافر إلى السلطان سليمان ، ونعرض عليه حقيقة ما يحدث فى مصر .

فلم يجرؤ خاير بك على إصدار أمره بالقبض عليه ، فتجاهله ، ثم أمر بفض المجلس .

غير أن بعض الأمراء المماليك تحلَّقوا حول خاير بك ، وشفعوا فى طالب العلم عيسى المغربى ، فأمر بإطلاق سراحه ، فأُطلق سراحه فى هذا اليوم .

---

(١) الخنكار : السلطان .

(٢) الصوباشى : وظيفة أمنية من سلطات صاحبها ملاحقة المجرمين ، والعَسَس ، والحفاظ على مرافق الدولة والمصالح المرسلة ، والتصدى للشغب .

أما العلماء فإنهم عندما رجعوا إلى القاهرة علم أهلها أخبارهم ، فتجمهروا وضجوا بالدعاء على خاير بك والجهر بمثالبه ، وأغلق التجار متاجرهم ووكائلهم ، وشرعوا فى إغلاق المساجد والمدارس احتجاجاً على سياسة خاير بك الجائرة .

فلما علم خاير بك بتذمر أهالى القاهرة أرسل موقِّع الديوان إلى الشيخ محمد اللَّقانى ليقول له : لا تؤاخذ ملك الأُمراء فإنه لم يكن يعرفك . . ! كما بعث معه بأموال وأمره بأن يوزعها على طَلَبة العلم .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن السخط ظل سارياً بين أهل الأزهر وأهالى القاهرة على سياسة خاير بك وأعماله .

فلما حلَّ شهر رمضان أراد خاير بك أن يخفف حدة السخط عليه لدى العلماء وطَلَبة العلم ، فذهب هو وحاشيته إلى الأزهر لصلاة الجمعة ولتوزيع شىء من الأموال على طَلَبة العلم .

غير أن نتيجة ذلك جاءت عكس ما كان يرجوه ، فلما انتهى من صلاة الجمعة تصدَّى له جمع عظيم من الفقهاء والعلماء يتقدمهم الشيخ رضى الدين الدَّهان وصاحوا به : يا ملك الأُمراء انظر أحوال الرعية !

فأسرع نحو فرسه وامتطاه بسرعة وهو يقول : نعم نعم !

وكذلك فعل أُمراؤه .

أما حامل المال فإنه عندما شرع فى توزيعه ثار طَلَبة العلم فى وجهه ، وعنفوه وآذوه وطردوه ، وأعلنوا سخطهم على سياسة والى مصر خاير بك .

لكن أعظم احتجاج وجَّهه قضاة مصر إلى خاير بك والعثمانيين لفرضهم « اليسق العثمانى » هو رفضهم فى سنة ٩٢٨ هـ (١٥٢٢م) بالإجماع تسليم سجلات محاكمهم المملوكية إلى القاضى العثمانى المولى صالح ، وإخفاؤهم هذه السجلات فى أماكن لم تستطع عيون خاير بك وأعوانه الوصول إليها ، فاضطرت الدولة العثمانية إلى إنشاء سجلات جديدة فى جميع المحاكم على غرار سجلات محاكم إسلامبول .

* * *

معارضة العلماء لسليمان باشا الخادم

(٩٤٤ هـ = ١٥٣٧م)

عندما كثرت أعمال البرتغال العدوانية فى البحار والت الدولة العثمانية إرسال حملاتها إلى سواحل الهند وبحر العرب وخليج عدن عبر مصر للقضاء على الوجود البرتغالى فى هذه المناطق ، كما اهتمت ببسط نفوذها على اليمن ليكون قاعدةً تنطلق منه الحملات لضرب البرتغاليين فى البحار والثغور التى احتلوها ، وللدفاع عن البحر الأحمر وحماية الحرمين الشريفين .

ومن القادة الذين كلّفتهم الدولة بقيادة هذه الحملات سليمان باشا الخادم الذى تولى حكم مصر مرتين : إحداهما فى سنة ٩٣١ هـ (١٥٢٥م) ، والأخرى فى سنة ٩٤٣ هـ (١٥٣٦م) بعد عودته من حروبه البحرية ضد البرتغال والتى لم يُكتب له فيها النجاح .

وقد كان من أعظم أسباب فشل هذا الباشا مظالمه وسفكه للدماء فى عدن وغدره ببعض زعمائها ، فنفرت منه القلوب ، وتحاشاه ذوو المناصب والنفوذ .

وكذلك كانت سياسته فى مصر ، وممن غدر بهم أمير الصعيد داود بن عمر صديق الأزهر ، وحبيب شعب مصر .

وقد كان للعلماء مواقف كثيرة أعلنوا من خلالها سوء سياسته ، وحالوا بينه وبين كثير من مآربه العدوانية .

ومن هذه المواقف تصديهم ليهود مصر ومنعهم من بناء كنيسة فى حارة زويلة بعد أن أمر والى مصر سليمان باشا الخادم ببنائها ، وذلك فى سنة ٩٤٤ هـ (١٥٣٧م) ، وأعظم مَن تصدَّى لمعارضة سليمان باشا فى هذه

القضية من العلماء ناصر الدين اللّقانى المالكى ، وناصر الدين الطبلاوى ، والشيخ أحمد بن عبد الحق ، وضياء الدين بن الجلبى ، وبدر الدين الغزى ، وشهاب الدين محمد الرملى ، وشمس الدين محمد البرهتوشى ، وقاضى قضاة مصر محمد بن إلياس الرومى ، والشيخ العلامة بدر الدين إبراهيم ابن نُجَيْم الذى ألّفَ رسالةً فقهية بيَّنَ فيها حكم بناء هذه الكنيسة بعنوان « رسالة فى حكم بناء كنيسة حارة زويلة فى زمن قاضى العساكر المنصورة بمصر شيخ الإسلام محمد بن إلياس » .

* * *

مُعَارضَةُ شَيْخ الأَزْهر فى ولاية داود باشا على مصر

(٩٥٠ هـ = ١٥٤٣م)

كان النظام السائد فى مصر أنه عندما يُوَلّى السلطانُ والياً عليها من الباشوات ذوى القدر لا بُدّ من أن يعتمد ديوان مصر العالى ولايته ، فإذا تم هذا الاعتماد تصبح ولايتُه نافذة .

وعندما قدم داود باشا إلى مصر والياً عليها فى شهر المحرَّم سنة ٩٤٥ هـ (١٥٣٩م) ، وصعد إلى الديوان العالى ، اعتمد أعضاء هذا الديوان ولايته ، لكن شيخ الأزهر عبد الحق السنباطى علم من مصادر ارتضاها أنَّ داود باشا ما زال رقيقاً لم يحصل على حريته بعد ، وهذا ما جعل ولايته على مصر باطلة ، فترسَّخ فى ضمير شيخ الأزهر أنَّ من واجبه أن يُقدِّم له النُّصح ليتنحَّى عن ولاية مصر تنفيذاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، لأن مثل هذا النُّصح لا يجرؤ أن يبديه أحدٌ غيره فى الديوان العالى أو فى أى مكان آخر .

وفى شهر شعبان سنة ٩٥٠ هـ (١٥٤٣م) دعا داود باشا أعضاء الديوان لعقد جلسة اعتيادية ، فحضر أعضاء الديوان وفى مقدمتهم علماء الجامع الأزهر ، ثم أقبل داود باشا فى حاشيته ليرأس جلسة الديوان .

فلما استقرَّ فى مجلسه قال له شيخ الأزهر : يا داود إنك رقيق لا يجوز لك أن تتولى حكم مصر ، لأنَّ كل ما أصدرته من أحكام وما ستُصدره باطل ولا تصح ولايتك ، ولا تُنفَّذ أحكامك إلا إذا حصلتَ على وثيقة عتقك . . .

فذهل داود باشا ، واشتدَّ غضبه ، وهمَّ باستلال سيفه من غمده ليرد ما ظنه إهانةً إلى شيخ الأزهر ، غير أن رؤساء الفِرَق العسكرية العثمانية تصدوا له ،

وأمسك أحدهم بيده قائلاً : يا باشا دع سيفك فى غمده ، فهذا شيخ الإسلام الإمام .

فعرف داود باشا أنَّ أعضاء الديوان وفى مقدمتهم رؤساء العسكر قد انحازوا إلى شيخ الأزهر ، وأنه كاد أن يقع فى خطأ عظيم سَيُرْدِيه ، ثم يورده موارد الهلكة ، ولما هدأت نفسه تيقن أن شيخ الجامع الأزهر لم يرد إهانته ، وإنما أراد تصحيح خطأ ، واستقامة حكم يتعلق بأحوال أُمَّة من الأمم الإسلامية ، ولا يقتصر على الباشا وحده .

عند ذلك اعتذر إلى شيخ الأزهر ، واسترضاه ، فاتفق أعضاء الديوان : العلماء ، والصناجق ، ورؤساء العسكر ، والدفتردار على أن يبادر داود باشا بطلب وثيقة عتقه من السلطان سليمان القانونى ليتسنى له الاستمرار فى حكم مصر ، فسارع داود باشا بإرسال رسالة إلى السلطان طلب فيها إرسال وثيقة عتقه ، فبادر السلطان سليمان القانونى بإرسال وثيقة العتق إلى داود باشا مشفوعةً بتوجيهه إلى شكر شيخ الجامع الأزهر عبد الحق السنباطى الذى كان سبباً فى الإنعام عليه بالحرية .

وقد أثَّرت هذه المواقف فى داود باشا تأثيراً حسناً ، فتقرَّب من العلماء وشغف بمجالسهم وأحاديثهم ، كما شغف بالعربية وعلومها ، فجمع الكثير من تراثها بالاستنساخ والشراء ، فتكوَّنت لديه مكتبة عظيمة .

ويذكر مؤرِّخو هذا العصر أن مصر كانت فى عهد داود باشا أرض الرخاء ، ومهبط الأرزاق ، ومحل السكينة والنعمة ، لواءُ العدل فيها مرفوع ، وراية الظلم منكسة ، ولعل هذا هو السر فى بقاء داود باشا والياً على مصر اثنى عشر عاماً ، وهى أطول فترة قضاها والٍ عثمانى فى حكم مصر .

* * *

علماء الأزهر فى مواجهة العصيان العسكرى « الطُّلْبَة »

(١٠٠٦ - ١٠١٧ هـ = ١٥٩٨ - ١٦٠٨م)

نسب مؤرِّخو العصر العثمانى أول عصيان عسكرى فى مصر إلى عهد والى مصر أويس باشا (٩٩٤ - ٩٩٩ هـ = ١٥٨٥ - ١٥٩٠م) ، وبدخول سنة ١٠٠٦ هـ (١٥٩٨م) أصبح العصاة العسكريون قوة مرهوبة الجانب فى مصر ، ففرضوا الأتاوات ، ونشروا المظالم والرعب ، وأطلقوا على أنفسهم « الطُّلْبَة » ، ولما أحسوا بأن السُّلْطة الحاكمة بدأت تتحرك لانتزاع أنيابهم ومخالبهم جمعوا جموعهم وهجموا على والى مصر محمد باشا الشريف وأعوانه ، فنجَّاهم الله عزَّ وجَلَّ بقدرته ، إذ أرسل ريحاً عاصفاً حالت بينهم وبين محمد باشا وأعوانه .

غير أن العُصَاة استطاعوا بعد ذلك قتل بعض رجال السُّلْطة ، ونهب كثير من الدور والأموال ، وقد طاولت شرورهم بعض علماء الأزهر مثل الشيخ محيى الدين الغزى ، والشيخ محمد بن أبى السرور البكرى .

كما نشروا الرعب والإرهاب فى كثير من الأقاليم والقرى ، ، ولم يتورَّعوا عن قتل كل مَن لم يلب مطالبهم .

ولما تولى إبراهيم باشا حاجى حكم مصر فى ذى الحجة سنة ١٠١٢ هـ (١٦٠٤م) طالبه هؤلاء العُصَاة بترقيات القُدُوم ، وهى مكافآت مالية اعتادوا أخذها كلما تولى باشا حكم مصر ، فرفض أن يصرف إليهم هذه المكافآت ، وأغلظ لهم القول ، ثم ألقى القبض على عدد من جنودهم وقتلهم ، فتربصوا به إلى أن تمكنوا منه فقتلوه وبعض حاشيته فى ربيع الثانى سنة ١٠١٣ هـ (أغسطس ١٦٠٤م) .

ولقد عَضَّدَ علماء الأزهر الباشوات الذين تولوا حكم مصر إبَّان سيطرة المتمردين العسكريين « الطُّلْبَة » بأقلامهم وألسنتهم ، وفى دروسهم ، وعلى المنابر ، وفى قصائدهم ومؤلَّفاتهم .

ولم يتمكن أحد من ولاة مصر العثمانيين من القضاء على العُصَاة العسكريين « الطُّلْبَة » إلا محمد باشا قول قران السلحدار ، وذلك فى سنة ١٠١٧ هـ (١٦٠٨م) ، وكان لمساندة علماء الأزهر أثر واضح فى انتصاره على « الطُّلْبَة » ، إذ أن تهيئة النفوس ، وإقناع العقول فى مثل هذه المواقف هى الخطواتُ الأُولى لتحقيق الغايات الشريفة والمقاصد النبيلة .

ومن المؤلّفات التى سجّل فيها العلماء أحداث « الطُّلْبة » ، وبيَّنوا مفاسدها ومخاطرها « كشف الكُرْبة فى رفع الطُّلْبَة » ، و« النُّزهة الزهية » وكلاهما للشيخ محمد بن أبى السرور البكرى الصِدِّيقى الذى عاصر أحداث الطُّلْبَة وأصابه بعضُ شرها وشررها .

ومنها « تحفة الأحباب » للشيخ يوسف الملوى ، وهو ممن عاصر أيضاً هذه الأحداث .

ومنها « الدر المنضد فى مدح الوزير محمد » للشيخ زين الدين النحريرى الحنفى الذى عاصر أيضاً هذه الأحداث .

ومن القصائد التى جادت بها قرائح علماء الأزهر الذين عاصروا أحداث « الطُّلْبَة » قصيدة الأستاذ الأعظم مفتى السلطنة فى مصر الشيخ أبى المواهب البكرى الصِدِّيقى ، وهى اثنان وأربعون بيتاً مطلعها :

قد توالت من السرور البشائر ... وإلهى بالنصر سَرَّ الخواطر

ومنها قصيدة الإمام الشيخ عبد الله الدنوشرى التى مطلعها :

إنَّ الطغاة المارقين لقد رمى ... ربُّ الأنام بكيدهم فى نحرهم

وله أيضاً بيتان وضع فى آخر ثانيهما تاريخ انتصار محمد باشا على العُصَاة « الطُّلْبَة » هما :

بُشرى لمولانا الوزير محمد   هذا الذى بذوى الضلالة يفتكُ

وعلى البغاة له انتصارٌ دائمٌ   تاريخُه جمعُ الخوارجِ أُهلكوا

ومنها قصيدة الشيخ زين الدين النحريرى التى مطلعها :

السعدُ أقبل نحو جاهك يحتمى   ولنحـــو عزك بات أصْبَحَ مُنْتمى

قطـــعَ المنازلَ والديارَ ولم يُنخ   إلا علـى بـاب الـوزير الأعظم

وقصيدته التى مطلعها :

بك دار النصر أضحت   بهجـــــةٌ للناظـــرين

رســم العــدل عليهــا   بالكـــرام الكــاتبين

فَهَلُمُّـــوا وادْخُـــلُوها   بســـــــــلامٍ آمنيـن

* * *

العلماء يُخمدون بادرةَ عصيان عسكرى

(١٠٣٢ هـ = ١٦٢٢م)

فى سنة ١٠٣٢ هـ (١٦٢٢م) أوشك العصيان العسكرى أن يستيقظ فى مصر مرة أخرى ، لأن العسكريين كانوا شديدى الحرص على كل حق مالى خوّله لهم قانون الدولة العثمانية أو العُرْف العام ، وكانوا لا يبالون من أى طريق يحصلون على حقوقهم ، ولو أضرّ هذا بالمصلحة العامة أو بمالية الدولة ، ولو أراقوا فى سبيل ذلك الدماء ، أو أعلنوا العصيان وخروجهم على السُّلْطة والنظام .

فعندما ارتقى السلطان مراد الرابع عرش الدولة العثمانية فى ١٥ من ذى القعدة سنة ١٠٣٢ هـ (سبتمبر ١٦٢٣م) حدث فى المناصب الكبرى تغييرات ، ومن هذه المناصب باشوية مصر التى اختار لها السلطان مرادُ الرابع (علىّ باشا) ، غير أن العسكريين فى مصر أجمعوا على طلب ترقى القُدُوم ، فعارضهم أعوان على باشا بأن مصطفى باشا المعزول لم تزد مدة ولايته على ثلاثة شهور ، وقد دفعت الدولة عند بدء ولايته ترقى القُدُوم إلى العسكريين ، ثم قالوا لهم : لو أننا أجزناكم ترقياً آخر بسبب ولاية على باشا لأصبح ترقيان فى عام واحد ، وهو أمر لا تطيقه خزانة الدولة ويضر بالرعية . .

بَيْد أن العسكريين تعصبوا تعصباً شديداً وقالوا : لا بد لنا من أخذ ترقى القُدُوم ولو تولى على مصر كل يوم باشا جديد ، فاحتدم الجدل فى هذا المجلس واشتد حتى أن العسكريين استلوا خناجرهم ، وجرحوا بها بعض أعوان على باشا .

وهنا تدخل علماء الأزهر ، وكان هدفهم إخماد أية بادرة لظهور عصيان

عسكرى جديد ، فاستطاعوا الوصول إلى حل وسَط ارتضاه الجميع ، وهو أن يظل مصطفى باشا والياً على مصر ، وفى الوقت نفسه يرجع على باشا إلى إسلامبول .

ولما استقرَّ الأمر كما رأى العلماء كُتبت رسالة إلى السلطان مراد الرابع بما استقرَّ عليه الأمر فى مصر حسبما رآه العلماء ، وقد وَقَّعَ على هذه الرسالة الشيخ أحمد زين العابدين البكْرى الصدِّيقى نيابةً عن علماء الجامع الأزهر ، كما وَقَّعَ عليها كبار الأُمراء المماليك ، ورؤساء العسكر العثمانى فى مصر .

ولما قرأ السلطان العثمانى مرادُ الرابع رسالة مصر وعرف رأى علماء الأزهر وافق على ما جاء فيها بعد أن أيَّدها أمامه شيخ الإسلام فى الدولة العثمانية يحيى أفندى الذى يُعَد الرئيس الأعلى لعلماء الدولة العثمانية وولاياتها .

ثم وردت إلى القاهرة رسالة من السلطان تضمنت أمره ببقاء مصطفى باشا والياً على مصر ، فقُرِئت هذه الرسالة فى ديوان مصر العالى بحضور علماء الأزهر فى الجلسة التى انعقدت فى ٢٢ من ربيع الأول سنة ١٠٣٣ هـ (ديسمبر ١٦٢٣م) .

وبرأى علماء الأزهر الحكيم تجنَّبت مصر شرور عصيان عسكرى كان وشيك الوقوع كما تجنَّبت خزانة الدولة عبء الإنفاقات المالية فى ترقى القُدُوم .

* * *

معارضة العلماء للسلطان محمد الرابع

(١٠٧٤ هـ = ١٦٦٣م)

فى سنة ١٠٧٤ هـ (١٦٦٣م) ورد فرمان سلطانى إلى والى مصر عمر باشا بإعداد سجلات الرواتب والعلوفات مفصَّلةً ، ثم إرسالها إلى إسلامبول للنظر فى شأنها ، وقد ساد اعتقاد بين رجال الحكم وأرباب الرواتب والعلوفات فى مصر فحواه أن الدولة العثمانية ستلغى بعض هذه الرواتب ، وستختصر بعضها الآخر ، فلما عُرِض فرمان السلطان محمد الرابع على أعضاء الديوان العالى فى مصر عارضه علماء الأزهر بقيادة شيخهم شيخ الأزهر أبى العزائم سلطان المزاحى ، وبيَّنوا ما سيترتب على تنفيذ مثل هذا الفرمان من توقف الحركة العلمية ، وتعطيل الشعائر الدينية ، وافتقار المعتمدين على الرواتب ، أو ضياعهم ، وضياع عدد عظيم من المتقاعدين والأرامل واليتامى والمرضى والمساكين .

فما وسع الباشا وبقية الأعضاء إلا أن ارتضوا رأى العلماء ، ووافقوا على أن يكتب العلماء رسالة إلى السلطان محمد الرابع يُبيِّنون فيها ما سيترتب على تنفيذ مثل هذا الفرمان فى مصر من ضياع كثير من الحقوق العامة والخاصة .

وقد عهد العلماء إلى شيخ الشافعية إبراهيم المأمونى بكتابة رسالة العلماء إلى السلطان محمد الرابع .

وقد بدأ الشيخ إبراهيم المأمونى رسالته بحمد الله والثناء عليه ، والصلاة على رسوله ﷺ ، ثم نوَّه بمنهج عُمَر بن الخطاب رضى الله عنه فى الحكم ، وبيَّنَ أن المرتبات والعلوفات سُنَّة عُمَرية ، ثم أكد أن الشريعة الإسلامية تبقى ببقاء العلماء إلى يوم الدين ، وأن العلماء هم الظاهرون بالحق لا يضرهم مَن

خذلهم أو خالفهم حتى يأتى أمر الله ، كما جاء فى الحديث النبوى الشريف ، فهم الفئة التى ستظل قائمة بأمرها بالمعروف ، ونهيها عن المنكر ، وتذكيرها أرباب الدول بالحق والعدل لأن فى الحق والعدل دوامَ الدول .

لهذا فإن مراتب العلماء ستظل فاخرة فى الدنيا والآخرة ، وإليهم يرجع الناس فى أمر دينهم ودنياهم ، هم فى كل دولة المكرَّمون المؤيَّدون خصوصاً الدولة العثمانية القائمة بنُصرة الدين ، المجاهدة لإعزاز الإسلام والمسلمين ، رافعة لواء الجهاد ، الموفَّقَة فى الفتوحات .

ثم قال : إنه لما وردت رسالة السلطان بإرسال دفاتر الرواتب والعلوفات إلى دار الخلافة الشريفة ، ومحل تخت السَّلْطنة المنيفة ، وقع فى نفوس أصحابها الخوف من تعرض أرزاقهم للحَيْف ، فاستغاثوا بالعلماء ، والتمسوا منها التحدث فى هذا الشأن .

وقد عهدنا إلى شيخ الإسلام ومفتى الأنام يحيى أفندى مفتى الدولة العثمانية بالتحدث إليكم ، ثم قال : إن قاهرة مصر عامرة بالعلم والعلماء والحُفَّاظ والفهماء ، خصوصاً أهل الجامع الأزهر ، والموطن الأنور ، وهم يرجون أن تبقى لأهل مصر رواتبهم وعلوفاتهم على ما هى عليه .

ثم حذَّر من العواقب الوخيمة التى سيؤدى إليها إلغاء الرواتب والعلوفات أو حذف بعضها ، فقال : ومتى والعياذ بالله قُطعت هذه المرتبات والعلوفات ، أو أُبطلت ، أو حصل فى تلك الرسوم خلل آلَ ذلك إلى خراب ذلك الإقليم العظيم ، وبطلان ما فيه من الخير الجسيم ، ونحن مؤملون فى السلطان خيراً ، لأن أفعاله رشيدة حميدة .

لقد استطاع علماء الأزهر بمعارضتهم الصادقة إيقاف فرمان السلطان محمد الرابع ، وحماية بعض المجتمعات فى مصر من الفاقه والضياع ، والحفاظ على الحق العام فى التعليم وإقامة الشعائر ، فخمدت محاولة الدولة للقضاء على الرواتب والعلوفات أو النَّيْل منها ، ولم تظهر إلا فى سنة ١١٤٨ هـ .

* * *

العلماء فى مواجهة مفاسد العُرْبان

(١٠٧٨ ، ١٠٩٧ هـ = ١٦٦٧ ، ١٦٨٦م)

إنَّ القلاقل التى كانت تثيرها القبائل العربية ضد النظام الحاكم فى مصر بمهاجمتها المدن والقرى والريف وطرق السفر لم تكن وليدة العصر العثمانى ، وإنما كانت ميراثاً تلقاه هذا العصر عما سبقه من عصور ، فلقد عاش البدو حقب التاريخ وهم لا يدينون بالولاء إلا لقبائلهم وزعمائهم ، وكانت الحكومات العثمانية فى مصر تبذل جهوداً عظيمة فى سبيل تطويع هذه القبائل ، وكف شرورها عن أهل الحَضَر ، وعن طرق السفر العامة ، وعن قافلة الحج المصرى ، وكانت الحروب بين القوَّات المصرية العثمانية والقبائل العربية تقع حول الريف ، وفى الصحراء الشرقية ، وسيناء ، وفى شبه الجزيرة العربية على طريق الحج .

ومما يجدر ذكره أن الحجاز واليمن وولاية الحبش ظلَّت تابعة لمصر فى ظل التبعية العامة للدولة العثمانية ، فكان لا يُبرم أمرٌ من أُمور هذه الولايات إلا بعد أن يُبَتَّ فيه فى الديوان العالى بمصر .

لهذا عندما قاد الشريف حمود بعض القبائل العربية التى تميل بطبعها إلى الحرب معلناً ثورته ضد النظام العثمانى المصرى فى الحجاز سيَّرت الحكومة العثمانية فى مصر حملة مكوَّنة من خمسمائة مقاتل بقيادة الأمير يوسف بك فى سنة ١٠٧٨ هـ (١٦٦٧م) للقضاء على ثورة الشريف حمود فى الحجاز .

بَيْد أن هذه الحملة لم تثبت أمام جحافل العُرْبان ، فوقع جنودها بين قتيل وأسير ووقع الأمير يوسف بك قائد الحملة فى الأَسْر أيضاً .

غير أن يوسف بك استطاع أن يبعث فى شهر شعبان سنة ١٠٧٨ هـ (يناير ١٦٦٨م) بثلاث رسائل إلى مصر إحداها إلى علماء الأزهر ، والثانية إلى والى مصر إبراهيم باشا البوستانجى ، والثالثة إلى أمير الحج المصرى يخبرهم فيها بالموقف الصعب الذى انتهت إليه الحملة التى كان يقودها .

لهذا أمر إبراهيم باشا البوستانجى والى مصر بعقد مجلس الديوان العالى بجميع هيئاته فى أقرب وقت ، وقد قرَّر مجلس الديوان العالى فى حضور علماء الأزهر وجوب تحرك حملة عسكرية أُخرى مزوَّدة بالمدافع بقيادة الأمير محمد بك أبى قورة للقضاء على حركة الشريف حمود وتخليص الأمير يوسف بك وجنده من الأَسْر .

فانطلقت هذه الحملة فى ١٦ من شوَّال سنة ١٠٧٨ هـ (مارس ١٦٦٨م) ، واستطاعت أن تشتت شمل العُرْبان ، وأن ترغم الشريف حمود وأعوانه على الفرار ، وأن تستخلص من أيديهم الأمير يوسف بك وجنده المأسورين .

وفى سنة ١٠٩٧هـ (١٦٨٦م) هاجم شيخ قبائل عُرْبان البحيرة عبد الله ابن وافى قرى البحيرة فى مصر ، ونهب ما فيها حتى أوشكت أن تؤول إلى الخراب ، فبعث أهالى هذه القرى برسائلهم إلى علماء الأزهر يُعلمونهم فيها بما حلَّ بقراهم من الخراب والدمار بعد الهجمات التى قام بها عُرْبان البحيرة ، فلما قرأ علماء الأزهر رسائل أهالى البحيرة طلبوا عقد الديوان العالى فوراً للنظر فى استنجادات أهالى البحيرة .

فلم يلبث حمزة باشا والى مصر أن أمر بعقد الديوان العالى فى شهر رمضان سنة ١٠٩٧ هـ (يوليو ١٦٨٦م) . وقد حضر هذا المجلس علماء الجامع الأزهر وأرباب السجَّادات البكرية والسادات ، والصناجق ، ورؤساء الفِرَق العسكرية ، وقرر المجتمعون إرسال حملة عسكرية مؤلَّفة من ألف جندى يقودها ثلاثة صناجق ، وأن تُسْنَد القيادة العامة إلى الأمير إبراهيم بك ، وأن تُزوَّد هذه الحملة بالأسلحة اللازمة ، وبذخيرة عام ، وبمائة كيس ديوانى ،

وأن تُرْسَل منشورات إلى جميع أقاليم الوجه البحرى بوجوب القبض على شيخ قبائل عُرْبان البحيرة عبد الله بن وافى .

فانطلق الأمير إبراهيم بك بهذه الحملة إلى إقليم البحيرة واستطاع أن يشتت شمل أعظم قبائل البحيرة « قبيلة الهنادى » التى ينتسب إليها عبد الله بن وافى ، وأن يجبر رجالها على التعمق فى الصحراء ، وترك الأراضى الخضراء ، ثم تتبع إبراهيم بك بعد ذلك القبائل الأُخرى التى سخَّرها عبد الله بن وافى فى تحقيق مآربه العدوانية ، فشتَّت شملها ، وحملها على التعمق فى بطون الصحراء وعدم الاقتراب من الحَضَر .

ونتيجة لتلك العمليات الحربية الموفقة نعمت البلاد ، وأمن العباد فى إقليم البحرية فترة طويلة من الزمن ، وكان لعلماء الأزهر الفضل الأكبر فيما نعمت به البحيرة من أمن وسلام .

* * *

علماء الأزهر يواجهون عدوان العسكر على الأفراد

(١١٠٠ هـ = ١٦٨٩م)

كما واجه علماء الأزهر عدوان العسكر على الجماعات ، واجهوا أيضاً عدوان العسكر على الأفراد من منطلق حماية كرامة الإنسان ، والحفاظ على حقوقه التى كفلها له الإسلام .

ففى ١٩ من شهر رجب سنة ١١٠٠ هـ (إبريل ١٦٨٩م) ، بينما كان الشيخ أحمد بن عبد الدايم تلميذ الشيخ يحيى المغربى الأزهرى يسير فى شارع الغورية ، إذ عرج على غلام ليشترى منه قرنفلاً ، فوجده يبيع بأسعار غالية ، فنهره ، ولم يدر أنه من صبية باشجاويش الإنكشارية رجب باشى ، فما هى إلا لحظات حتى وجد نفْسَه محاطاً بعساكر رجب باشى الذين قبضوا عليه وأوسعوه ضرباً ، ثم اقتادوه إلى مقر رئيسهم الباشجاويش رجب ، وهناك انتزعوا ملابسه الخارجية ، وأوقعوا به صنوفاً من العذاب ، ثم سلَّموه إلى أوضه باشى الذى غطى رأسه حتى لا يعرفه أحد ، ثم ذهب به إلى باب متولى القاهرة ، فتصادف مرور شيخ البوادريه ، فأخذ يسأل عن المقبوض عليه ، فعلم أنه الشيخ أحمد بن عبد الدايم ، فسارع إلى محكمة بابى سعادة والخرق ، وأبلغ قاضيها جمال الدين الطباطبى ، ففزع من توقح العسكر وإهانتهم أحد العلماء ، فهبَّ مسرعاً ومعه عدول المحكمة وشيخ البوادرية إلى باب المتولى . وهناك استجوب أوضة باشى قائلاً : بأى سبب ألقيت القبض على هذا الرجل ؟ فقال أوضه باشى : أنا ما قبضتُ عليه إنما قبض عليه العسكر ، فقال القاضى : هذا رجل عظيم فاضل طالما نفَّع وعلَّم . . هل وجدتَ هذا الرجل سكران أو متعرضاً لفاحشة أو سارقاً لشيء ؟

فقال أوضه باشى : لم أره فى إحدى هذه الحالات .

فأمر القاضى عدوله بتسجيل المحاورة التى دارت فى حُجَّة شرعية ، ثم أمر أوضه باشى بإعادة ملابس الشيخ إليه وإطلاق سراحه ، فنفذ أوضه باشى أمر القاضى ، فارتدى الشيخ ملابسه ، وعاد إلى داره .

فلما علم طلبة العلم فى الأزهر بما حدث أغلقوا باب الأزهر الكبير بإذن شيوخهم ، ونصبوا البيارق فوق المآذن ، وصاحوا بتسفيه العسكريين البُغَاة والحط من أقدارهم ، كما أعلنوا السخط على البُغَاة العسكريين وزعمائهم ، فأغلق تجار القاهرة دكاكينهم ، وأبطلوا أسواقهم تضامناً مع أهل الأزهر .

فلما وصلت هذه الأخبار إلى قلعة القاهرة خشى سليمان كتخدا الإنكشارية مغبة هذا الأمر وسوء عاقبته ، فبادر بإلقاء القبض على أوضة باشى بوابة المتولى الإنكشارى ، وحمَّله مسئولية ما حدث ، وسجنه فى سجن القلعة تمهيداً لعقابه بما يستحق .

ثم ذهب إلى الشيخ أحمد بن عبد الدائم هو وجماعة من أعوانه العسكريين واستسمحه .

ومما لا شك فيه أن موقف علماء الأزهر وقضاته وإن كان دفاعاً عن كرامة عالِم منهم ، لكنه فى المقام الأول دفاع عن كرامة الإنسان فى مصر ، ومواجهة لعدوان العسكر وسفهائهم على الأفراد .



عُلَمَاءُ الأَزهر يُدافعُون عَنْ حُقُوق الزَّارعين
فى أرَاضى الصَّعيد الأعلى
(١١٠٤ هـ = ١٦٩٣م)

كانت المناطق الزراعية فى الصعيد الأعلى (جرجا وقنا) تُعَد مصدراً أساسياً للغلال الأميرية ، وغلال الحرمين الشريفين .

بَيْد أن الوارد من هذه المناطق إلى الشُّوَن الأميرية أخذ يتدنى حتى أن والى مصر على باشا لم يستطع أن يلبى حاجة الدولة العثمانية والحرمين الشريفين من الغلال فى سنة ١١٠٤ هـ (١٦٩٣م) .

وقد كانت الدولة العثمانية وحكومتها فى مصر تريان أن السبب فى هذه الأزمة ما هو إلا خروج مناطق الصعيد الأعلى الزراعية من نظام الكاشفية ودخولها فى نظام الالتزام (١) ، لهذا أرسلت الدولة العثمانية أوامرها إلى والى مصر على باشا برد هذه المناطق إلى نظام الكاشفية .

---

(١) كانت الزراعة فى مصر خاضعة لنظامين : نظام الكاشفية ، ونظام الالتزام ، فنظام الكاشفية : هو أن تُكلِّف حكومة مصر حاكم الإقليم (الكاشف) بأن يقوم بزراعة جميع الأراضى الخاضعة لحكمه أو بعضها ، ثم يورد إلى شُوَن الدولة وخزانتها المستحَق على هذه الأراضى من الغلال والأموال .

ونظام الالتزام هو أن تعرض الحكومة الأراضى الزراعية فى مزاد علنى بالديوان على أصحاب الأموال ليلتزم مَن رسا عليه المزاد بزراعة المساحة التى خُصِّصت له ، ثم يقوم بتوريد ما التزم بأدائه إلى شُوَن الدولة وخزانتها من غلالٌ وأموال .

وقد دخل ميدان الالتزام الزراعى فى مصر سائر الطبقات كالعثمانيين والمماليك =

فانتدب على باشا الأمير عوض بك القاسمى إلى الصعيد الأدنى والصعيد الأعلى معاً لضبط وتسجيل الجهات التى طُبِّق عليها نظام الالتزام بدلاً من نظام الكاشفية تمهيداً لردها إلى نظام الكاشفية كما كانت ، فرصد سبع جهات فى الصعيد الأدنى .

غير أنه عندما شدَّ رحاله إلى مناطق الصعيد الأعلى ثار الزَّارعون فى تلك المناطق ، واعترضوا طريقه فى جموع غفيرة ، ومنعوه من التقدم صوب الجنوب محتجين بأن هذه المناطق كانت خراباً يباباً ، فأصلحوا جسورها ، وعمروا قنواتها ، وأنفقوا فى هذا الصدد أموالاً طائلة ، ولم يتوانوا بعد ذلك فى دفع ما فُرِضَ عليها من أموال وغلال .

ثم قالوا للأمير عوض بك : « إن أردتم رد هذه الأراضى إلى الكاشفية فادفعوا لنا ما أنفقناه عليها من أموال ، وشرع الله بيننا وبينكم » .

فرجع الأمير عوض بك إلى القاهرة ، وعرض الأمر على والى مصر على باشا ، ولما تفحَّص على باشا هذا الأمر ترجح لديه أن زُرّاع الصعيد الأعلى لم يفعلوا ما فعلوه من تلقاء أنفسهم ، وإنما فعلوه بتشجيع من زعماء العسكريين العزب والإنكشارية ، وقد أراد هؤلاء الزعماء العسكريون أن يصبح موقف والى مصر على باشا أمام الدولة مخذولاً ، فبعث على الفور بسبعة فرمانات حرب إلى الفِرَق العسكرية السبع ، ورفع أعلام الحرب فى ميدان القلعة ليتجمع الجند والقادة حولها تمهيداً للزحف على الصعيد الأعلى لفرض مشيئة الحكومة العثمانية فى مصر وأوامرها على هذه المناطق .

بَيْد أن علماء الأزهر فى الديوان العالى كان لهم رأى مخالف لرأى والى

= والعلماء والفقهاء والتجار والفلاحين والنساء ، وحملوا على عواتقهم مسئولية رواج الزراعة أو كسادها أمام الحكومة ، وفى كلا النظامين ظلّت الأراضى الزراعية بيد الدولة استمراراً للنظام الإسلامى الأول الذى ارتضاه أمير المؤمنين عُمَر بن الخطاب وصَحْبه رضى الله عنهم .

مصر على باشا ، فبعد أن تَقَصَّوْا الحقائق عرفوا أن المسألة كلها لم تَتَعدَّ مطالبة أهل الصعيد الأعلى بحقوقهم الشرعية فى هذه الأراضى التى يزرعونها ، لهذا بادروا بإعلان رأيهم أمام والى مصر على باشا ، وطلبوا منه أن يعقد الديوان قبل أن يحرك قواته إلى الصعيد .

ومما عضد العلماء فى موقفهم هذا مبادرة أهل الصعيد الأعلى بإرسال رسالة إلى سلطان الدولة العثمانية حَمَّلُوا فيها والى مصر على باشا مسئولية تدنى الغلال فى الشُوَن الأميرية بمصر وتوقف حكومة على باشا فى مصر عن إرسال الغلال إلى الحرمين الشريفين ، كما ادَّعوا عليه بأنه رفض أن يستلم منهم الغلال الأميرية وغلال الحرمين ليُخرج الأراضى الزراعية من أيديهم ، ثم أنهوا رسالتهم بأنهم مستعدون لإرسال الغلال المقررة على أراضيهم إلى حضرة السلطان فى إسلامبول كل عام .

لهذا بادر والى مصر على باشا بعقد مجلس الديوان العالى فى ٥ من ذى القعدة سنة ١١٠٤ هـ (يوليو ١٦٩٣م) .

وفى هذه الجلسة بيَّن علماء الأزهر بجلاء الحقوق الشرعية التى يطالِب بها أهلُ الصعيد الأعلى الزَّارعون ، وأنهم لم يتجاوزوا هذه الحقوق ، فوافقهم بقية أعضاء الديوان : الأُمراء ورؤساء الفرَق العسكرية على أن تظل أراضى الصعيد الأعلى التابعة لصنجقية جرجاً فى تصرف أهلها الزَّارعين .

غير أن والى مصر على باشا نجح فى إلزام الزَّارعين فى الصعيد الأعلى بشروط ثلاثة هى : أن يُضاف إلى الأموال الأميرية المقررة على أراضيهم الزراعية خمسة وخمسون كيساً ديوانياً فى نهاية كل عام ابتداء من سنة ١١٠٣ هـ (١٦٩١م) الماضية .

وألا ينتسب أهالى الصعيد الأعلى إلى أية فِرْقة من الفِرَق العسكرية السبع ، وأن يدفعوا إلى الباشا غرامةً مالية قدرها خمسة وأربعون كيساً ديوانياً فى هذا العام فقط .

وعلى الرغم من نجاح الباشا فى فرض شروطه سالفة الذِكْر على أهالى الصعيد الأعلى ، فإن علماء الأزهر فى الديوان العالى لم تهتز صورة نجاحهم فى الدفاع عن حقوق الزّارعين فى الصعيد الأعلى ، فحسبهم أنهم أبقوا الأراضى الزراعية فى تلك المناطق بأيدى زارعيها الذين عمروها ، وأنفقوا فى سبيل استصلاحها أموالاً عظيمة ، ولم يتوانوا فى دفع ما فُرِض عليها من مال وغلال .

ومما لا شك فيه أن تأييد العلماء لحقوق أهل الصعيد الأعلى كان نابعاً من تأييد الشرع لحقوقهم ، كما أن أقصى أمانى أهل الصعيد الأعلى كانت تدور حول بقاء الأراضى الزراعية تحت أيديهم .



العلماء يدافعون عن الموارد المالية للتعليم والشعائر الإسلامية

(١١٠٦ هـ = ١٦٩٤ ، ١٦٩٥م)

فى سنة ١١٠٦ هـ (١٦٩٤م) توقف ملتزمو الأراضى الزراعية فى مصر عن دفع الأموال المقررة على أراضيهم إلى خزانة الديوان العالى محتجين بأن منسوب الفيضان كان منخفضاً ، وأن الأراضى الزراعية لم تَجُد إلا بمحاصيل قليلة .

فاقترح قاضى القضاة فى إحدى جلسات الديوان العالى على ملتزمى الأراضى الزراعية أن يدفعوا ثلث الأموال المقررة ليتسنى لحكومة على باشا صرف المرتبات لمستحقيها ، غير أن هذا الاقتراح لم يحصل على موافقة الديوان العالى .

لهذا عقد على باشا والى مصر الديوان العالى فى ١٦ من ربيع الثانى سنة ١١٠٦ هـ (١٦٩٤م) بكامل هيئاته : علماء الأزهر ، والصناجق ورؤساء الفِرَق العسكرية ، ودعا ملتزمى الأراضى الزراعية إلى حضور هذه الجلسة لأنهم طرف أساسى فيما سيُعرض على أعضاء الديوان العالى فيها .

فَلَمَّا اكتمل نظام المجلس قال على باشا : إنه طبقاً للكشف والتحرى الذى قام به رجاله تبيَّن أن أراضى الغربية والمنوفية والشرقية والفيوم والجيزة لم تَجُدْ بالغلال هذا العام .

فظهر فى الجلسة رأى فحواه أن يدفع الملتزمون فى هذا العام المستحقات الأميرية ، وأن يؤجلوا دفع العوائد والجهات وخدمات العسكر وخراج الأوقاف والرِّزَق إلى أن تجود الأرض فى فصل زراعى لاحق .

وكان علماء الأزهر قد تقصَّوا الحقائق ، وعرفوا أن الملتزمين يستطيعون دفع خراج الأوقاف والرزق فى هذا العام ، لأن حواصلهم وخزاناتهم مليئة بالغلال والأمول التى جادت بها الأراضى فى العام الماضى ، وأن توقف الملتزمين عن دفع خراج الأوقاف والرزق يؤدى إلى تعطيل حلقات العلم وإقامة الشعائر الإسلامية .

وقد كان زعماء المماليك والعسكر يسيطرون على الالتزام فى مصر ، لهذا تغلَّب الرأى القائل بدفع الأموال الأميرية فقط هذا العام وتأجيل ما عداها .

فلما رأى والى مصر على باشا الاتجاه السائد فى المجلس والذى رضى به الملتزمون الحاضرون فى المجلس وأيَّدوه ووعدوا بتنفيذه فوراً كتب حُجَّةً بذلك على الملتزمين وأخذ توقيعاتهم عليها ، وبهذا ضمن والى مصر على باشا مستحقات الدولة وقنع به ولم يعارض فيما سواه .

ولما بدأت الآثار السيئة تظهر على ساحات التعليم والشعائر صعد فى ٥ من شوَّال سنة ١١٠٦ هـ جمع من علماء الأزهر وطلبة العلم القلعة للقاء على باشا ، وكان فى مجلسه آنذاك الثلاثة الكبار المسيطرون على الالتزام فى مصر ، وهم : مصطفى كتخدا الباشا ، ويوسف أغا كتخدا الجاويشية ، وإبراهيم بك أمير الحج المصرى .

فلما أخذ علماء الأزهر مجالسهم فى مقر حكم والى مصر على باشا وجَّهوا إلى هؤلاء الثلاثة الكبار المسيطرين على الالتزام لوماً عظيماً وأسمعوهم شديد القول ، فما وسع هؤلاء الثلاثة إلا أن تعهدوا أمام علماء الأزهر ووالى مصر على باشا بدفع مال الوقف والرزق .

عند ذلك أصدر على باشا فرماناً إلى جميع الملتزمين ليبادروا بدفع خراج الأوقاف والرزق ، ودوَّن بهذا حُجَّة شرعية فى سجلات الديوان .

وبهذا النضال الخيرى الذى أدَّاه علماء الأزهر تجنبت مصر توقفاً كاد أن يحدث فى مسيرة التعليم ، وخللاً أوشك أن يقع فى نظام أداء الشعائر الإسلامية .

وقد روى الصوالحى أن أولاد المكاتب صعدوا فى مسيرة كبيرة إلى القلعة بإشراف معلميهم وهم يهتفون : « رحم الله قايتباى ، أهلك الله إبراهيم بك الصغير أمير الحج » .

فلما علم إبراهيم بك بمسيرة أولاد المكاتب وما هتفوا به ، قال :

« أنا سأدفع خراج الأوقاف والرزق التابعة لى وكل مَن يمتنع من الملتزمين عن الدفع فنحن جميعاً سنقف ضده » .

فما كان من على باشا والى مصر إلا أن عمَّم فرمانه السالف ذكره على جميع الملتزمين ، وذلك فى ١٠ من شهر شوَّال سنة ١١٠٦ هـ (مايو ١٦٩٥م) .

* * *

العلماء يجابهون مؤامرة اليهود لإضعاف اقتصاد مصر

(١١١٤ هـ = ١٧٠٣م)

أدّت السياسة النقدية لملتزم دار الضرب المصرية المعلم ياسف اليهودى إلى حدوث اضطرابات نقدية ، فقتله العسكر فى سنة ١١٠٨ هـ (١٦٩٦م) ، وفى سنة ١١١٤ هـ (١٧٠٣م) تعمّد يهود مصر إحداث أزمة نقد ليحصلوا من خلالها على مكاسب مالية كبيرة ، ولينتقموا للمعلم ياسف اليهودى الذى قتله العسكر وهم فى ثورتهم العمياء .

وقد بدأ اليهود تنفيذ خطتهم بأن جَدُّوا فى شراء النقود الفضية الديوانية وغير الديوانية بسعر أكثر من سعرها المتداول ، ثم حوّلوها إلى سبائك ، لهذا ارتفعت أسعار النقود ارتفاعاً فاحشاً زاد على ضِعْف قيمتها ، وقد أدّى هذا إلى خسارات جسيمة فى رؤوس الأموال ، لهذا هبَّ التجار والسوقة وأصحاب رؤوس الأموال وأرباب الصناعات فى مسيرة ساخطة ، واتجهوا إلى الجامع الأزهر ، وهناك عرضوا قضية النقد على العلماء ، فكتب العلماء مذكرة مفصّلة حول هذه القضية ، ثم تقدّموا هذه المسيرة واتجهوا بها إلى القلعة ، وهناك التقوا فى الديوان العالى بوالى مصر محمد باشا قرة ، وسلّموه المذكرة التى دوّنوا فيها مطالب التجار والسوقة وأصحاب رؤوس الأموال وأرباب الصناعات ، ثم أكّدوا له أن خسارات جسيمة ستحل بمالية مصر ، وأحوالها التجارية إذا لم يتخذ قراراً حاسماً .

وبعد أن وعى والى مصر محمد باشا قرة الأمر أصدر فرماناً بعقد ديوان مصر العالى فى بيت حسين أغا بلفية ، ودعا إليه جميع أعضائه : العلماء ، والصناجق ، والأغوات رؤساء الفِرَق العسكرية السبع .

كما دعا إليه قاضى القضاة ، وكتخدا الباشا ، وهذان من أعضاء الديوان بحكم مناصبهم .

وقد قرر المجتمعون تعويض الأسواق بنشر نقود فضية لا يستطيع اليهود الاستفادة من سبكها ، كما قرروا إنشاء وظيفة « حاكم الرعية والأسعار » بمصر على غرار نظام إسلامبول ، وأسندوها إلى على أغاة الإنكشارية ، فأحكم على أغاة الإنكشارية الرقابة على الأسعار والأسواق ، وبدأت أحوال النقد المصرى تتخذ مساراتها الطبيعية بعد أن نشرت حكومة محمد باشا قرة النقود الفضية الجديدة ، فاطمأن التجار وأصحاب رؤوس الأموال والسوقة وأرباب الصناعات ومستهلكو السلع التجارية .

ولا شك فى أن الفضل الأول فى مجابهة مؤامرة اليهود النقدية ، إنما يرجع إلى علماء الأزهر .

* * *

العُلماءُ يُصلِحُون بَيْن فَريقين انكشاريَّيْن تَأَهَّبَا للحَرب الداخليَّة

(١١١٩ هـ = ١٧٠٧م)

كان علماء الأزهر بحكم مكانتهم الاجتماعية وبحكم وجودهم فى الديوان العالى وتأثيرهم النافع فى قراراته مهيئين للدخول بين الفِرَق العسكرية المتناحرة إما بفرض الصلح الذى يرتضيه كل فريق ، وإما بإعلان بغى الفريق المعرض عن الصلح فى تصريحات أو خطب أو فتاوى شرعية .

ففى شهر شعبان سنة ١١١٩ هـ (نوفمبر ١٧٠٧م) انقسم جيش الإنكشارية فى مصر إلى فريقين ، فريق يتزعمه الأميران إبراهيم بك وغيطاس بك ، وفريق يتزعمه الأميران أيوب بك ومحمد بك .

وسبب هذا الانقسام هو رغبة كل فريق فى أن تكون وظائف الإنكشارية الكبرى وزعاماتها فى يده .

وقد اندفع كل فريق وراء أطماعه ، وتمسَّكَ بمواقفه ، وتعصَّبَ لآرائه ، واستيقظت الفتنة ، وبدأت الحرب الداخلية تنذر بشررها ، وبرز الجند والقادة وأعد كل فريق عُدَّته للقتال ، وأوشكت القاهرة أن تقع فى أتون حرب ضروس تحرق نيرانها المتحاربين ، ومَن ليست لهم صلة بهذه الحرب أو جريرة .

بَيْد أن علماء الأزهر لمّا رأوا تفاقم الأمور عقدوا اجتماعاً فى بيت البكرية حضره شيخ السادات ، ثم أجروا اتصالات مكثفة بزعماء الفريقين الانكشاريّيْن المتنازعَيْن ، وبجميع الأطراف الأُخرى المتداخلة فى النزاع ، ثم اجتمعوا بوالى مصر حسن باشا السلحدار ، ونجحوا فى نهاية المطاف فى عقد صلح بين الفريقين الإنكشاريين المتنازعين ارتضاه الجميع .

وأبرز ما جاء فى هذا الصلح هو إبعاد الأمير إفرنج أحمد عن أوجاق الإنكشارية ، وفى نظير هذا يقلده والى مصر حسن باشا السلحدار أرقى رتبة فى وظائف الصنجقيات ، وهى « صنجق طبل خاناه » [1] ، وقد كان إبعاد إفرنج أحمد عن أوجاق الإنكشارية عملاً حكيماً .

وبهذا الصلح الحكيم الذى عقده علماء الأزهر بين فريقين عسكريين كبيرين سكنت الفتنة وأمنت القاهرة شرور حرب محرقة ربما طال أمدها .

* * *

(١) الصنجق طبل خاناه : أى الذى تُدَق له الطبول كلما ارتاد القلعة ، أو عاد إلى منزله ، كما تُدَق له الطبول فى المناسبات العامة ، وعند موته .

العُلَماءُ يَمْنَعُونَ اليَهُودَ مِنَ السَّيْرِ بَيْنَ المَقَابِرِ الإسلاميَّة

(١١٢٧ هـ = ١٧١٥م)

سبق أن عرفنا أن علماء الأزهر قضوا على مؤامرة اليهود فى مصر لإضعاف الاقتصاد القومى ، وذلك من خلال نفوذهم فى ديوان مصر العالى .

وفى سنة ١١٢٧ هـ (١٧١٥م) دأب يهود مصر على اختراق مقابر المسلمين والسير بينها كلما أرادوا الذهاب إلى مقابرهم فى الجبل الأحمر للزيارة أو لدفن موتاهم على الرغم من وجود طريق آخر محاذ لنهر النيل سبق أن خُصِّص لهم ، وسلكه أسلافهم ، وكانوا هم يسلكونه حتى وقت قريب ، وقد آذى هذا العمل اليهودى مشاعر المسلمين ، لأن مقابرهم تضم بعض الصحابة وكثيرين من التابعين والأئمة والصالحين ، فسرى بينهم تذمر عام ، وظهرت اتجاهات قوية لمنع اليهود بالقوة من السير بين المقابر الإسلامية ، غير أن علماء الجامع الأزهر رأوا أنه من الحكمة رفع الأمر إلى ولى الأمر حتى لا تُراق الدماء ، وولىُّ الأمرِ سيحكم فى هذه القضية وفق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية بعناية العلماء .

فكتب الشيخ عبد الخالق السادات الشافعى مذكرة شملت جوانب الموضوع ماضيه وحاضره ، وضم إليها فتوى علماء الأزهر والتى جاء فيها « أنه لا يجوز لليهود أن يدوسوا بأقدامهم مقابر ضمَّت أجساد الصحابة والتابعين والشهداء والصالحين والأئمة والأولياء منذ الفتح العُمَرى إلى الآن » ، وقد وقَّعَ على مذكرة الشيخ السادات بعضُ كبار العلماء وشيوخ الزوايا والمساجد والتكايا .

وبعد أن تم ذلك عرض علماء الأزهر هذه المذكرة على والى مصر عبدى باشا ، فأصدر عبدى باشا فرماناً فحواه : « إنه بناءً على فتوى السادة العلماء الشريفة يقوم أغاة مستحفظان [1] بمنع اليهود من عبور مقابر المسلمين ، ويُلزَمُون بسلوك طريقهم المحاذى لنهر النيل » .

وبهذا الموقف الحازم الذى وقفه علماء الأزهرِ اطمأن المسلمون إلى تحقق الحفاظ على حُرْمة مقابرهم ، ومَنِع اليهود من استهتارهم الذى كان سيوقعهم فى مدارج الهلكة والخسران .

* * *

(١) مستحفظان : اسم آخر أُطلق على الإنكشارية ، وأغاة مستحفظان هو زعيم الإنكشارية فى مصر ، والإنكشارية أو مستحفظان هى أقوى الفِرَق العسكرية العثمانية فى مصر وإسلامبول .

عُلَماءُ الأَزْهَر يَعْزِلُون أغاة الإنكشَارِيّة دِفَاعاً عن حُقُوق الأفراد

(١١٣٠ هـ = ١٧١٧م)

ظَلّ علماء الأزهر يواجهون مفاسد العسكر وعدوانَ سفهائهم على الأفراد ، وكان هذا متوائماً مع المكانة التى تَبَوّؤُوها ، وما أُنيط بهم من واجبات شريفة أبرزها الدفاع عن حق الفرد وعن الحقوق العامة .

ففى سنة ١١٣٠ هـ (١٧١٧م) أمر والى مصر على باشا أغاةَ الإنكشارية بأن يخرج فى كوكبة من الفرسان ليفتش فى أرجاء القاهرة عن العسكريين المفسدين الذين يستولون على بضائع الناس بأبخس الأثمان أو ظلماً بلا ثمن ، وعن السوقة الذين يرفعون الأسعار ، وينشرون الغلاء ، فيؤدِّب مَن يجده منهم مُقْتَرِفاً لمثل هذه الأعمال أدباً على قدر فعله ، ولا يَخشَ فى الحق أميراً ولا عظيماً .

ومما لا شك فيه أن أهداف هذه الحملة إصلاحية أخلاقية ، وكان من الممكن أن تُؤْتى ثمارها المرجوة فى مجتمع يحب الإصلاح ويتمسك بالأخلاق ، لو أن قائدها أغاة الإنكشارية كان على شىء من الصلاح والأخلاق .

وقد قيل فى المثل : « فاقد الشىء لا يعطيه » .

لهذا ما تحرّك أغاة الإنكشارية بفرسانه حتى أصبح شغله الشاغل مراقبة الجمهور عن كثب ليرى مَن ينتصب له واقفاً ومَن لا ينتصب .

وكأنما كان الناس يقرأون فكره ولغة وجهه وعينيه ، فكان كلما مرّ على ملأٍ منهم هبُّوا له وقوفاً ليتجنبوا شره .

غير أن رجلاً لم يكترث لهذا الأغا وفرسانه عند مرورهم ، ولم ينتصب

واقفاً كما فعل الناس ، فتوقف أغاة الإنكشارية بموكبه ، وسأل هذا الرجل قائلاً : لِمَ لَمْ تقف كما وقف الناس ؟

فقال الرجل فى شجاعة : أنا ابن شيخ الإسلام منصور المنوفى !

فغضب الأغا وأمر أعوانه بضرب الرجل فضربوه ضرباً مبرحاً ، فلما وصلت أخبار الاعتداء على ابن شيخ الإسلام منصور المنوفى إلى علماء الجامع الأزهر أوقفوا دروس العلم ، ثم عقدوا اجتماعاً دعوا إليه مشايخ الزوايا ، ثم خرج العلماء وطلبة العلم والمتعبدون فى الزوايا ومشايخهم فى مسيرة ساخطة متجهين إلى الديوان العالى ، وهناك عرض كبارُ العلماء قضيةَ اعتداء أغاة الإنكشارية ورجاله على ابن شيخ الإسلام منصور المنوفى على والى مصر على باشا ، ولم يغادروا الديوان العالى إلا بعد أن أصدر والى مصر فرماناً بعزل أغاة الإنكشارية من منصبه عزلاً مؤبداً .

فانظر كيف انحرف هذا الأغا بوظيفته عن مسارها لأُمور شكلية أدَّت به إلى العدوان على إنسان شريف ، وانظر كيف أدَّى به هذا السلوك السيء إلى الطرد من منصبه .

ومما لا شك فيه أن هذه الحادثة التاريخية من الدلائل القوية على حرص علماء الأزهر على الدفاع عن كرامة الفرد ، وإنزال العقوبة بمن يسلك مسلكاً عدوانياً من أهل السُّلْطة على الأهالى ، كعقوبة الطرد من المنصب التى هى بلا شك أقسى على نفوس ذَوى المناصب والسلطات من أية عقوبة أُخرى ، والتى هى بلا شك درسٌ للمعتدى وعبرةٌ لأمثاله .

* * *

معارضة العلماء للسلطان محمود الأول

(١١٤٨ هـ = ١٧٣٥م)

فى سنة ١١٤٨ هـ (١٧٣٥م) بعث السلطان محمود الأول رسالةً إلى والى مصر بكير باشا تتضمن أمراً بإبطال المرتبات والعلوفات وإيداع مخصَّصاتها المالية فى خِزانة الدولة بمصر ريثما تخضع لتنظيمات أُخرى .

فعقد بكير باشا مجلس الديوان العالى بقلعة القاهرة ، ودعا إليه الصناجق المماليك ، ورؤساء العسكر ، وقاضى القضاة ، وعلماء الجامع الأزهر ، وهم : الشيخ سليمان المنصورى مفتى المذهب الحنفى ، والشيخ عبد الله الشبراوى مفتى المذهب الشافعى ، والشيخ أحمد العماوى مفتى المذهب المالكى ، والشيخ سالم النفراوى مفتى المذهب الحنبلى ، والشيخ عمر الطحلاوى مفتى المذهبين المالكى والشافعى .

فلما تُلِىَ أمرُ السلطان قال قاضى القضاة العثمانى : أمر السلطان لا يخالَف وتجب طاعته ، فقال الشيخ سليمان المنصورى : يا شيخ الإسلام هذه المرتبات جرت من مدة الملوك السابقين ، وأقرَّها نائب السلطان ، وفِعل نائب السلطان كفِعل السلطان ، وقد جرى العُرْف وجرت العادة بتداولها ، ومنها ما هو مرتب على خيرات ومساجد وأسبلة ، ولا يجوز إبطال ذلك لأن إبطاله إبطال للخيرات ، وتعطيل للشعائر الإسلامية ، ولا يجوز لأحد يؤمن بالله ورسوله أن يُبطل ذلك ، وإن أَمَرَ ولىُّ الأمر بإبطاله لا يُسلَّمُ له بذلك ، ويُخالَف أمره ، لأنه أتى أمراً مخالفاً للشرع ، ولا يُسَلَّمُ للسلطان ولا لنائبه بفعل ما يخالف الشرع ، ولا تجوز طاعته ، ثم ساد المجلس حوارٌ طويل امتد إلى جلسات

أُخرى ، وظهر خلالها اقتراح بفرض ضريبة يدفعها كل مَن يتقاضى راتباً إلى خِزانة الدولة .

وقد اتفق المجتمعون على أن يكتب العلماء رسالة إلى السلطان محمود الأول يُبيِّنون فيها آراءهم التى عارضوا بها فى ديوان مصر العالى .

فعهد العلماء إلى الشيخ عبد الله الشبراوى بكتابة رسالة إلى السلطان محمود الأول موجَّهة إليه من علماء الأزهر .

وقد بدأ الشيخ عبد الله الشبراوى بمقدمة مناسبة لموضوع الرسالة ، ثم ذكر أنه إنما يتحدث فى هذه الرسالة نيابةً عن رؤساء المذاهب الأربعة ، وعلماء الجامع الأزهر ، وأرباب السجَّادات البكرية ، والسادات ، والفقراء ، وأرباب الحقيقة الصوفية الذاكرين الله كثيراً الذين انقبضت قلوبهم ، وتكدَّر بالهم ، وتغيَّر حالهم عندما ورد خط شريف فى شأن الرواتب والعلوفات المرصدة على الشعائر الإسلامية ، والعِلم ، والمتقاعدين وأولادهم ، والأرامل واليتامى والمساكين .

ثم قال : إن غالب تلك الرواتب والعلوفات قد رُصِد على مساجدَ تُقام فيها الصلوات ، وزوايا يُذكر فيها الله تعالى كثيراً وتُعقد فيها مجالس الخيرات ، وقراءات قرآن عظيم الشأن ، وتسبيل ماءٍ فى سبيلٍ يشرب منه الإنسان ، أو فى حوضٍ يشرب منه الحيوان ، وتكريم آل بيت النبى سيد ولد عدنان ، وحلقات علم يعقدها العلماء وطَلَبة العلم ، وجنودٍ مُقاتلةٍ أو مُرابطةٍ فى سبيل الله تعالى .

ثم قال : إن هذه الرواتب والعلوفات رَصَدَ أموالها ومواردها الملوكُ والسلاطين ونوَّابهم السابقون المتصفون بالعدل والتقوى تحقيقاً للمصالح المرسَلَة وتمكيناً لضعفاء المسلمين وفقرائهم ومرضاهم من أرزاقهم بعد أن أصبحوا محجوبين عن الديوان .

ثم استطرد قائلاً : إن مصر القاهرة عامرةٌ بالعلم والعلماء والحُفَّاظ والفهماء فى المساجد والزوايا والرباطات والتكايا ، خصوصاً أهل الجامع الأزهر والموطن الأنور ، وهم قائمون بالفريضة بنشر الشريعة الغرَّاء ، دائمون على ذلك شهراً ودهراً ، منهمكون فى الاشتغال بطلب العلم آناء اللَّيل وأطراف النهار ، مستمرون على الدعاء لحضرتكم بدوام الدولة والحفظ من الأعداء ، يعيشون بما يصل إليهم من الأوقاف والمرتبات ، كذا الفقراء المتقاعدون والأرامل وأهل الضرورات ممن نشأ بتلك الديار ، أو كان من أغراب الأقطار ، وإن كان ذلك دون الكفاية ، لكنهم لله تعالى شاكرون .

ثم بيَّنَ الشيخ الشبراوى الأضرار العظيمة التى سوف تنجم عند قطع المرتبات والعلوفات ، فقال : ومتى والعياذُ بالله قُطعت وأُبطلت ، أو حصل فيها خلل أو عُطِّلت بطل الاشتغال بالعلوم وتعلم القرآن الكريم وحفظه ، وحصل خلل فى تلك الرسوم ، وآل ذلك إلى خراب هذا الإقليم العظيم وبطلان ما فيه من الخير الجسيم .

ثم هدَّد الشيخ الشبراوى بثورة قد يقوم بها شعب مصر إذا ما أحس بالضرر فقال : وربما قامت الرعية وهاجت ، واضطربت أحوالها وماجت ، لأن قطع المعايش والأرزاق يفضى إلى ما هو أعظم وأشد .

ثم نصح السلطان بالتزام العدل فى أسلوب جميل ، وذكر ما ورد فى فضائل العدل من الأحاديث ، وأكَّدَ أن العلماء مُكرَمون فى كل زمان .

ثم بيَّنَ التسلسل التاريخى والأصل الشرعى لرصد الأموال على العلم والعلماء والمتعبدين والفقراء وذَوى الضرورات والمجاهدين والمرابطين والمتقاعدين وآل النبى عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم .

فقال : إن أول مَن خصَّصَ من بيت مال المسلمين للعلماء والمجاهدين والمرابطين فى سبيل الله وللفقراء وذَوى الضرورات وعِترة المصطفى صلى الله عليه وسلم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه اقتداء بسُنَّة النبى ﷺ ،

وقد اتَّبع الخلفاءُ والسلاطين والملوك الذين جاءوا بعد عمر بن الخطاب رضى الله عنه سُنَّته ، كالشهيد نور الدين ، وصلاح الدين الأيوبى ، والكامل الأيوبى .

واختتم الشيخ الشبراوى هذه الرسالة بحثٍّ السلطان العثمانى على أن يُصدر فرماناً بإبقاء الرواتب والعلوفات على ما هى عليه اقتداءً بأهل الفضل والفضيلة .

وبهذه المعارضة القوية ، وبتلك الرسالة الصادقة استطاع علماء الأزهر أن يُوقفوا فرمان السلطان محمود الأول ، فحموا رسالة العلم والتعليم والحقوق العامة الأُخرى ، كإقامة الشعائر ، ورعاية الفقراء واليتامى والأرامل والمساكين والمنقطعين للجهاد والرباط فى سبيل الله والمتعبدين .

فخمدت بهذا مرةً ثانية محاولة الدولة القضاء على تلك الموارد الحضارية والإنسانية العظيمة .

❋ ❋ ❋

عُلَمَاء الأزهر يُدافِعُونَ عَن حَقِّ المسلمِينَ العَام فى الحَجِّ الآمن

(١١٥٨ - ١١٦١ هـ = ١٧٤٥ - ١٧٤٨م)

كثيراً ما كان يتعرَّض رَكْب الحج المصرى والذى كان يتبعه ركب حج شمال إفريقيا - لغارات قبائل العُرْبان فى صحارى مصر والحجاز وكان هذا شيئاً معتاداً ، وحدوثه كان متوقَّعاً . ومن أوائل واجبات أمير الحج المصرى اصطحاب فِرْقة عسكرية قوية مزوَّدة بالبنادق والمدافع للدفاع عن قافلة الحج ، ونادراً ما كان يفشل أمير الحج فى أداء واجباته العسكرية والإدارية ، غير أنه منذ سنة ١١٥٨ هـ (١٧٤٥م) انقلب الوضع فأصبح أمير الحج هو مصدر خوف الحُجَّاج ومتاعبهم وآلامهم ، ومبعث قلقهم ، والسبب فى قعود كثيرين من المسلمين عن أداء فريضة الحج .

ذلك أنه عندما تولى خليل بك ابن قيطاس القَطامشى إمارة الحج فى هذا العام استغلّ منصبه استغلالاً مشيناً ، فأطلق أيدى أتباعه وعبيده فى القاهرة وطريق الحج ، فعاثوا فى الأرض فساداً ، إذ فرضوا على أثرياء بولاق أتاوات كبيرة ، كما وقفوا على طريق العقبة حيث فرضوا على كل حاج أتاوة معيَّنة ، وادّعوا أنها صدقات وما هى بصدقات ، لأنهم كانوا يأخذونها بالإكراه ، ولا يقبلون إلا الجيد العظيم وما سخا من المال والمتاع ، ومَن قاومهم قتلوه .

وظل الأمر كذلك حتى دخلت سنة ١١٦٠ هـ (١٧٤٧م) ، فرفض المغاربة السفر لأداء فريضة الحج ما دام أتباع خليل بك أمير الحج يقطعون طريق العقبة ، ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام .

فلما علم مولاى عبد الله ملك المغرب بتوقف قافلة الحج المغربى هذا العام لعدم أمن الطريق بعث برسالة إلى علماء مصر وأمرائها قال فيها بعد المقدمة :

« إن مما شاع بمغربنا والعياذُ بالله وذاع ، وانصدعت منه صدور أهل الدين أىّ انصداع ، وضاقت من أجله الأرض على الخلائق ، وتحمَّل مَن فيه إيمان ما ليس له بطائق من تعدى أمير حجكم على عباد الله ، وإظهار جُرأته على زوَّار رسول الله ، فقد نهب المال ، وقتل الرجال ، وبذل المجهود فى تعديه الحدود ، وبلغ فى خُبثه الغاية ، وجاوز فى ظُلمه النهاية ، فيالها من مصيبة ما أعظمها ومن داهية دهماء ما أجسمها ، فكيف يا أُمَّة محمد ﷺ يُهان أو يُضام حجاج بيت الله الحرام وزائرو نبينا عليه الصلاة والسلام ؟

ويسبب ذلك تأخر الرَّكْب هذه السنة لهنالك ، وأفصحت لنا علماء الغرب بسقوطه لَمَّا ثبت عندهم ذلك ، فياللعجب كيف بعلماء مصر ومَن بها من أعيانها لا يقومون بتغيير هذا المنكر الفادح بشيوخها وشبابها » ؟

وقد أثار علماء الأزهر هذه القضية فى الديوان العالى وفى سائر المحافل ، وألزموا والى مصر محمد باشا بالعمل على تأمين طريق الحج .

فلم يلبث محمد باشا أن ألقى القبض على أمير الحج المصرى خليل بك وثلاثة من أعوانه وقتلهم ، وذلك فى مطلع سنة ١١٦١ هـ (١٧٤٨م) ، ثم بعث إلى ملك المغرب برسالة عرَّفه فيها بأن طريق الحج أصبح آمناً .

كذلك بعث علماء الأزهر إلى ملك المغرب برسالة ذكروا فيها ما حلَّ بالعُصَاة من النِقَم ، وأن طريق الحج أصبح آمناً كأمان الحرم .

ومما يجب أن نلحظه هو تقديم ملك المغرب فى رسالته خطابه للعلماء على سائر أهل السُّلْطة والأمراء .

وإرسال العلماء إلى ملك المغرب رسالة مستقلة .

وهذا بلا ريب يُشير إلى المكانة السياسية التى تبوأها علماء الأزهر فى مصر بجانب مكاناتهم الاجتماعية والدينية وزعامتهم الشعبية .

* * *

مواقف علماء الأزهر فى عصر نفوذ المماليك

● **تمهيـــد :**

سبق أن بينتُ أن علماء الأزهر عارضوا بعض سلاطين الدولة العثمانية ، وأوقفوا فرماناتهم التى بعثوا بها إلى الديوان العالى فى مصر ، كما أنهم عارضوا فى الديوان العالى وخارجه كثيرين من الباشوات الذين تولَّوا حكم مصر ليصححوا مناهجَهم فى الحكم طبقاً لأحكام الشريعة الغرَّاء .

وقد كانت معارضات العلماء نابعة من قوة وجودهم فى الديوان العالى كجبهةٍ لها هيبتها وثقلها ، كما كانت نابعة من حق النُّصح الذى خوَّلته لهم الشريعة الإسلامية السمحاء ، والتى كان العملُ بها أمراً مقرَّراً سارياً فى الدولة العثمانية وولاياتها حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الميلاديين .

بَيْد أنه منذ منتصف القرن الثانى عشر الهجرى أصبح حكم مصر فى يد الزعماء المماليك ، وأصبح الوالى العثمانى مجرَّد مراقِب عثمانى يعنيه فى المقام الأول أن تظلَّ مصر تابعة للدولة العثمانية ، وأن تُرسل إليها الأموال الأميرية المقررة (الخزنة) كل عام ، وأن تُرسل إلى الحرمين الشريفين الغلال والأموال المقرَّرة كل عام .

وكان أقوى زعيم لأقوى حزب مملوكى يُمسك بزمام الحكم فى مصر هو وحزبُه ، ويُطلَقُ على هذا الزعيم « شيخ البلد » أى شيخ مصر .

ولا يجرؤ والى مصر الباشا العثمانى أن يُقرِّر قراراً أو يُصدر أمراً أو يفعل فعلاً أو يتركه إلا إذا وافق عليه شيخ مصر وارتضاه .

فأصبح من الطبيعى أن تتجه معارضةُ العلماء إلى زعماء المماليك ؛ الهيئة التى أصبح بيدها إصدار القرارات وتنفيذها .

وقد كان المماليك أشد ظُلماً وأكثر تعسفاً من ولاة مصر الباشوات العثمانيين ، لهذا لم يكتف العلماء بمعارضاتهم فى الديوان العالى ، فأعلنوها وجهروا بها فى مواطن أُخرى ، ثم تطوَّرت هذه المعارضات فأصبحت انتفاضات وثورات ضد المماليك قادها علماء الأزهر ، وسأتعرض لها بالبيان فى الفصل التالى بمشيئة الله تعالى .

* * *

مُعَارَضَةُ شيخ الأَزهَرِ محمد الحِفْنَاوىّ للزَّعيمَيْن
حسين بك كشكش ، وعلى بك الكبير
(١١٨٠ ، ١١٨١ هـ = ١٧٦٦ ، ١٧٦٧م)

ظهر فى سنة ١١٧٠ هـ (١٧٥٦م) زعيم قوى يُدعى على بك ، واشتهر بين المماليك بجّن على ، استطاع أن يسيطر هو وحزبه على حكم مصر .

غير أن زعماء الأحزاب المملوكية الأُخرى لم يتركوا له الحكم لقمة سائغة ، فاشتعلت الحروب فى شوارع القاهرة وفى الأقاليم بين على بك وحزبه وبين حُسين بك كَشْكَشْ وحزبه ، فَهُزِم على بك وحزبه ، وفرَّ إلى الصعيد ، وجعل المنيا خط دفاعه الأول .

أما حسين بك كشكش الذى أعلن نفسه شيخاً على مصر ، فإنه عقد الديوان العالى ليأخذ موافقة أعضائه على قتال على بك وأتباعه الذين سيطروا على صعيد مصر ، وكان علماء الأزهر فى الديوان العالى يتزعمهم شيخ الأزهر محمد الحفناوى الشافعى ، فلما عرض حسين بك مسألة إرسال جيوش إلى الصعيد للقضاء على (على بك) وأتباعه انبرى شيخ الأزهر محمد الحفناوى لمعارضته ، ولم يوافقه على تسيير جيوش إلى صعيد مصر ، ثم قال له : لقد أخربتم الأقاليم والبلاد ، لماذا هذه الفتن ؟ ولِمَ هذا القتال ؟ ولأى شيء تعدون عُدَّة الحربْ ؟ على بك هذا أخوكم وزميل نشأتكم ، لِمَ لا يأتى إلى القاهرة ويدخل بيته ، ثم نعقد بينكم صُلحاً تستريحون بعده وتُريحون الناس ؟

ثم وجَّه شيخ الأزهر فى هذا المجلس إنذاراً إلى حسين بك وأتباعه قائلاً :

« وإنى أقسم بالله العلى العظيم لن يسافر منكم أحدٌ أبداً بحملات حربية مطلقاً ، ووالله لو فعلتم فلن يحصل لكم خيرٌ أبداً ولن تلوموا بعد ذلك إلا أنفسكم » ، فقال حسين بك لشيخ الأزهر : يا سيدى ؛ إن علياً هو الذى حرّك الشر ، وعمل على أن يكون له ولمماليكه مُلْك مصر ، فإن لم ننهض لحربه نهض هو لقتالنا وفعل بنا الأفاعيل .

فقال شيخ الأزهر : سوف أبعث إليه برسالة فلا يتحركْ منكم أحد حتى يأتينى منه ردّ .

ثم كتب شيخ الأزهر إلى على بك رسالة شدَّد فيها عليه ووبخه وزجره ، ووعظه ونصحه .

بَيْد أن شيخ الأزهر لم تطل به الحياة بعد هذا الموقف ، فجار إلى ربه فى شهر ربيع الأول سنة ١١٨١ هـ (أغسطس ١٧٦٧م) .

ثم توالت الأحداث لتشهد مصر معارك طاحنة انتصر فى معظمها على بك وتمكَّن من القضاء على خصومه ، وأصبح زعيم المماليك وشيخ مصر بلا منازع .

ولئن كانت معارضة العلماء فى الديوان العالى لم تحقق الأهداف التى كان يرجوها شيخ الأزهر ، وهى أن ينبذ المماليك خلافاتهم ، ويُقدِّموا مصالح مصر وشعبها على مصالحهم ، فإنَّ العلماء بهذه المعارضة قد أدَّوْا ما أوجبه عليهم ربهم سبحانه وتعالى وما ارتضته ضمائرهم .

أما زعماء المماليك فقد أبَوْا إلا أن يخوضوا حرباً رهيبة يقتل فيها بعضهم بعضاً « ولم يحصل لهم خيرٌ أبداً » كما قال شيخ الأزهر .

فقد لقى حسين بك كشكش وأتباعه مصارعهم وطيف برؤوسهم فى القاهرة ، وعلى الرغم من أن على بك قد بلغ هو وأتباعه شأواً عظيماً ، فسيطَر على الحجاز وعلى مناطق شاسعة فى الشام ، وأراد أن يُحيى سَلْطنة المماليك ، فإنَّ بعض أعوانه خانوه ، ومدُّوا أيديهم إلى الدولة العثمانية ، فقضوا عليه وعلى حزبه قضاءً مبرماً ، وذلك فى سنة ١١٨٧ هـ (١٧٧٣م) .

* * *

عُلماءُ الأزهر يُلغُون مَظَالم باب الشُّوَن
ويُجرون مُرتَّبات فُقَراءِ جامعى قايتباى والزغارى
(١١٨٢ هـ = ١٧٦٨م)

مما لا شك فيه أن الديوان العالى بقلعة القاهرة كان أعظم وسيلة مكَّنت العلماء فى مصر من أن يضعوا كثيراً من الأمور فى نصابها ، وأن يرفعوا كثيراً من المظالم عن كواهل الناس ، وأن يردوا إلى أصحاب الحقوق حقوقهم .

ففى سنة ١١٨٢ هـ (١٧٦٨م) - وكان الوالى على مصر يومئذ محمد باشا - طلب علماء الأزهر فى ديوان مصر العالى من محمد باشا أن يصدر فرماناً بإلغاء المظالم (وهى المقررات المالية التى لا سند لها فى الشريعة) من باب الشُّوَن وبإجراء مرتبات فقراء جامعى قايتباى والزغارى المتوقفة ، وقد كتب العلماء مذكرة بهذين الموضوعين ذكروا فيها أن المقررات المالية المفروضة على مُوَرِّدى الغلال أو آخذيها من باب الشُّوَن لا سند لها فى الشريعة الإسلامية ، لهذا فإنها تُعَد من المظالم التى يجب إلغاؤها ، كما بيَّنوا فى مذكرتهم أن مرتبات جامعى قايتباى والزغارى الخاصة بفقرائهما المنقطعين للعبادة والنُّسُك لم تُصرف إليهم فى هذا العام ، وهو عام ١١٨٢ هـ من أوقاف هذين الجامعين المرصَدة على إقامة الشعائر فيهما وعلى فقرائهما المتظلمين من توقف مرتباتهم .

ثم ذكروا أن أوقاف هذين الجامعين الآن تحت نظر وتصرف الأغا حسن بن داود الإنكشارى ، لهذا وجب أن يأمره والى مصر محمد باشا بصرف مرتبات فقراء الجامعين فوراً إليهم .

وقد استجاب والى مصر محمد باشا لمطالب العلماء ، فأصدر فرماناً بإلغاء المظالم والمحدَثات بباب الشُّوَن وغيرها على أن يكون هذا الفرمان دستوراً يُعمل به ابتداء من عام ١١٨٢ هـ .

كما أصدر فرماناً آخر إلى رؤساء الإنكشارية فى مصر بإلزام الأغا حسن بن داود بصرف مرتبات فقراء جامعى قايتباى والزغارى فوراً .

* * *

مُعَارَضةُ الشيخ على الصَّعيدى وَجُهُوده الإصْلاحية

فى عَهْدَى على بك الكبير ومحمد بك أبى الذهب

(١١٨٢ - ١١٨٩ هـ = ١٧٦٨ - ١٧٧٥م)

إبَّان حكم على بك الكبير لمصر ظهر عالِم جليل من علماء الأزهر اشتهر بزعامته العلمية وصَوْلته السياسية ، هذا العالِم هو الشيخ على الصَّعيدى العدوى الذى عُرِف بشدته فى الحق ، وتصديه للباطل ، وحرصه على مجالس العلم ، وبغضه سفاسف الأُمور .

وكان الشيخ على الصَّعيدى يتمسك بتحريم الدخان وينهى عنه ، ويمنعه من أى مجلس يرتاده ، ويرى أن منعه من مجالس العلماء تعظيمٌ للعلم وللعلماء .

وكان إذا ارتاد مجلساً ولو من مجالس الأُمراء ورأى مَن يشرب فيه الدخان شنع عليه ، وكسر آلته ، ولو كانت بيد عظيم قومه ، فترك الناس شرب الدخان فى كل مجلس ظنوا أن الشيخ على الصَّعيدى سيرتاده .

وإذا حدث أن رآه أهلُ مجلس يشربون الدخان قادماً عليهم يرفعون قصباتهم وشبكهم (آلات الدخان) ويخفونها فى عجلة وخوف ، ومع ذلك فإنهم كانوا لا ينجون من زجر الشيخ لهم ، وإنكاره عليهم عندما يعرف آثار الدخان فى مجلسهم .

بل إنَّ على بك الكبير شيخ مصر كان إذا علم أن الشيخ على الصَّعيدى قادم إلى مجلسه رفع منه الشبك والقصبات ، وأخفاها قبل أن يصل الشيخ مع ما اشتُهِر به على بك الكبير من التكبر والاعتداد بالنفس .

وكان الشيخ على الصَّعيدى يتحدَّث إلى على بك وأُمرائه كما يتحدَّث إلى تلامذته ، فلا يترك نُصحهم وتبصيرهم وإرشادهم .

حدث أن الشيخ على الصَّعيدى ارتاد يوماً مجلس على بك الكبير فتلقاه ، ورحَّب به ، وقبَّل يده كعادته ، ثم أجلسه وصمت مفكراً فى أمر ما ، فاعتقد الشيخ على الصَّعيدى أن على بك أعرض عنه ، فقال له : يا على ؛ مَن تكون أنت ؟ إن رضاك وغضبك عندى سواء ، بل إن غضبك عندى خير من رضاك . وحاول على بك أن يسترضيه ، وقال له : يا سيدى ؛ أنا لم أغضب من شىء ، ولكن الشيخ على الصَّعيدى تركه وانصرف .

وكان الشيخ على لا يأتى مجلس على بك إلا للنُّصح ، أو للنهى عن كل أمر مخالف للشرع ، أو لإنصاف المظلومين ، أو لحل القضايا والمشكلات ، فسأل على بك عن المسائل التى جاء من أجلها الشيخ على الصَّعيدى ، فأخبر بها ، فأمر بقضائها وإنصاف أصحابها فوراً .

ولما لقى الأمير على بك مصرعه فى الصالحية فى شهر صفر سنة ١١٨٧ هـ (إبريل ١٧٧٣م) ، وانتقلت مشيخة مصر إلى محمد بك أبى الذهب لم تتأثر مكانة الشيخ على الصَّعيدى فى ظل الحكومة الجديدة ، بل ازدادت عِزاً وتمكيناً ، فلقد كان محمد بك أبو الذهب يجل الشيخ على الصَّعيدى ، ولا يرد له شفاعة قَط ، ولا يمل نصائحه .

وكان الشيخ على الصَّعيدى يستقبل أصحاب القضايا والمشكلات ومَن وقعت عليهم المظالم ، ويكتب أسماءهم وقضاياهم ومشكلاتهم والمظالم التى وقعت عليهم فى عدد من الأوراق ، ثم يذهب بها إلى شيخ مصر محمد بك أبى الذهب ، وعندما يستقر فى مجلسه يُخرج هذه الأوراق ، ويعرض ما فيها من قضايا ومشكلات ومظالم على شيخ مصر قضية قضية أو مشكلة مشكلة أو مَظْلمة مَظْلمة ، ولا ينتقل من قضية أو مشكلة أو مَظْلمة إلى غيرها إلا بعد أن يبت فيها شيخ مصر بما يوافق عدل الشريعة الإسلامية وحكمتها ، ولا يغادر

مجلس شيخ مصر إلا بعد أن ينتهى من جميع القضايا والمشكلات والمظالم التى سجَّلها فى أوراقه ، وشيخ مصر لا يخالفه ، ولا تنقبض نفسه ، ولا يعتريه الملل .

وكان الشيخ على الصَّعيدى لا يُبالى أثناء عرضه تلك القضايا والمشكلات والمظالم أن يعظ شيخ مصر وينصحه ويُعلِّمه ، وإن لحظ فيه فتوراً أنَّبه وشدَّد عليه القول ، كأنما هو تلميذ فى حلقة درسه .

ولما بنى محمد بك أبو الذهب مدرسته المجاورة للأزهر خصَّ الشيخ على الصَّعيدى بمشيخة الحديث الشريف فيها ، كما جعلها مقراً للمفتين الأربعة .

وقد تحدَّث الشيخ المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى عن الشيخ على الصَّعيدى فقال : هو الإمام الهُمام ، شيخ مشايخ الإسلام ، أعلم العلماء ، إمام المحققين ، وعمدة المدققين ، الشيخ على بن أحمد بن مكرم الله الصَّعيدى العدوى المالكى (المتوفى فى سنة ١١٨٩ هـ = ١٧٧٥م) .

* * *

معارضة الشيخ على الصَّعيدى وجهوده الإصلاحية

فى عهد إسماعيل بك

(١١٨٩ هـ = ١٧٧٥م)

ترقى الأمير يوسف بك فى المناصب حتى أصبح أميراً للحج بسبب إصهاره إلى الأمير الكبير محمد بك أبى الذهب ، فانهالت عليه الدنيا حتى أصبح ذا مال وجاه وقوة وسلطان ، غير أنه لم يكن سوىَّ النفس ، فكانت تعتريه حدة عظمى ، ثم يغمره هدوء واضح .

وإذا لم يعجبه نظام دار انتهى من بنائها هدمها فوراً ، وكانت علاقاته بالأُمراء سيئة ، كما كانت علاقاته بالعلماء أعظم سوءاً ، وكان شيخ مصر آنذاك إسماعيل بك يبغضه .

حدث أن الشيخ الفقيه عبد الباقى العفيفى رفع دعوى أمام القاضى المالكى حسن الجداوى يطلب طلاق ابنة أخيه من زوجها الذى غاب عنها المدة الشرعية ، فحكم القاضى بطلاقها ، فلما عاد الزوج شكاه إلى الأمير يوسف بك ، فألقى القبض عليه ، ووضعه فى سجن الجرائم .

فلما بلغ الشيخ علىَّ الصَّعيدى هذا الخبر بادر فى جمع من العلماء ، منهم القاضى المالكى حسن الجداوى - إلى بيت الأمير يوسف ، فلما أخذوا أماكنهم فى مجلسه قال له الشيخ على الصَّعيدى : ما هذه الأفعال وما هذا التجرؤ ؟

فقال الأمير يوسف : أفعالكم أقبح .

فقال الشيخ الصَّعيدى : كيف ؟

فقال الأمير يوسف : مَن يقول إن المرأة إذا غاب عنها زوجها وترك لها ما تنفقه تُطلَّق ، فإذا عاد وجدها مع زوج آخر ؟

فقال الشيخ على الصَّعيدى : هذه أحكام شرعية نحن أعلم بها ، وما قضى به القاضى يجرى به العمل فى مذهب الإمام مالك .

فقال الأمير يوسف : آه لو رأيتُ هذا القاضى .

فما كان من القاضى الشيخ حسن الجداوى إلا أن أعلن وجوده فى شجاعة قائلاً : ها أنا ذا ، ولقد قضيتُ وفقاً لأُصول مذهبى .

فصاح الأمير يوسف بقوله : والله لأحطمنَّ رأسك .

عند ذلك انتصب الشيخ على الصَّعيدى واقفاً ، وقد احمرت عيناه ، فصاح فى وجه هذا الأمير قائلاً : « لعنك الله أيها العبد ، ولعن اليسرجى الذى جاء بك ، ولعن مَن باعك ومَن اشتراك ، ومَن جعلك أميراً » .

فهبَّ أُمراء يوسف بك يهدئون من ثورة الشيخ ، ويسترضونه ، ويعدونه بإطلاق سراح الشيخ العفيفى .

أما الأمير يوسف فإنه ارتج عليه ، ولم يستطع إلا الصمت ، فلم ينبث ببنت شفة غير أنه أشار إلى أمرائه بإطلاق سراح الشيخ العفيفى ، والشيخ على الصَّعيدى ما زال يسب الأمير يوسف ويلعنه ويلعن مَن جعله أميراً بصوته المجلجل .

فلما أطلق الأُمراء سراح الشيخ العفيفى أخذه العلماء ، وخرجوا به ومعهم شيخهم على الصَّعيدى ، وأصواتهم تجلجل فى الفضاء بسب يوسف بك ولعنه ، ويوسف بك لا يزداد إلا هدوءاً وصمتاً .

ومما يجدر ذكره أن يوسف بك ما زادته الأيام بعد ذلك إلا حدَّة غضب وانحرافاً عن كل خُلُق سليم ، وما زادته إلا تمسكاً بالخُلُق الذميم ، فساءت العلاقات بينه وبين كافة الأُمراء ، كما ساءت العلاقات بينه وبين شيخ مصر إسماعيل بك ، فدبَّر له مؤامرة انتهت بقتله فى داره ، وذلك فى شهر رجب سنة ١١٩١ هـ (أغسطس ١٧٧٧م) .

﴿ لِيَجْزِىَ اللهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ ، إنَّ اللهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ (١)

* * *

---

(١) إبراهيم : ٥١

مُعَارَضَة العُلماء لحَسَنْ باشا القُبطان

(١٢٠٠ ، ١٢٠١ هـ = ١٧٨٦ ، ١٧٨٧م)

بينما كان المماليك سادرين فى غيهم غارقين فى مظالمهم وأطماعهم ، إذْ قرع أسماعهم نبأ أسطول عثمانى يقوده حسن باشا القبطان قد وصل إلى الإسكندرية فى ٦ من رمضان سنة ١٢٠٠ هـ (يوليو ١٧٨٦م) على متنه جيش عثمانى كبير لإعادة سُلْطة الدولة العثمانية وهَيبتها فى مصر ، ولإعادة إسماعيل بك شيخاً على مصر بعد أن طرده من هذه المشيخة إبراهيم بك ومراد بك ، واستوليا على حكم مصر ، ولم يقوما بإصلاح قَط ، وإنما استسلما لتيارات المظالم والمفاسد فضجَّ الناس ، وعمَّ التذمر ، وهبَّت الانتفاضات بقيادة علماء الأزهر كما سيأتى بيانه ، لهذا كان دخول حسن باشا القبطان بجيشه مصر متفقاً مع اتجاهات علماء الأزهر وجمهور مصر السياسية .

وقد فوجئ المماليك بوصول هذا الجيش العثمانى الكبير ، فأصابهم الذهول والهلع واضطربت أحوالهم ، وتصاغروا أمام علماء الجامع الأزهر ووالى مصر محمد باشا يكن ، وأكثروا من ترددهم على علماء الأزهر واستعطافهم ، وأعلنوا أمامهم توبتهم وندمهم ، وبذلوا وعوداً مؤكدة بإرسال خزنة الدولة العثمانية وأموال وغلال الحرمين الشريفين فى مواعيدها المقرَّرة .

وقد كوَّن علماء الأزهر منهم وفداً ضم شيخ الأزهر أحمد العروسى الشافعى ، وشيخ المالكية محمد الأمير ، وشيخ الأحناف محمد الحريرى ، واصطحب هذا الوفد معه ثلاثة من رؤساء العسكر العثمانيين فى مصر للقاء حسن باشا القبطان ومعرفة أهدافه .

فلما التقوا به قال لهم : إنى ما أتيتُ إلى مصر إلا للعمل على راحة

الرعية ، وإن السلطان أوصانى بقوله : إن الرعية وديعة الله عندى ، وإنى استودعتك ما أودعنيه الله عَزَّ وجَلَّ .

ثم قال : إن راحة الرعية فى إزالة هذين المملوكين الكافرين (أى إبراهيم بك ومراد بك) .

فأدرك العلماء والعسكريون أن هدف حسن باشا القبطان هو إقصاء إبراهيم بك ومراد بك وأتباعهما عن حكم مصر .

وكان الصَّدر الأعظم يوسف باشا قد بعث إلى علماء الأزهر برسائل تدور حول هذا الهدف ، وقد وصلت إليهم هذه الرسائل بعد دخول حسن باشا القبطان بجيشه مصر .

وعلى الرغم من تصاغر المماليك أمام علماء الأزهر ومحمد باشا يكن والى مصر ، فإن مراد بك قاد حملة دفاع عسكرية لصد الجيش العثمانى فى الشمال .

وهناك بين محلة العلويين وفوة هاجم مراد بك الجيش العثمانى ليوقف تقدمه نحو القاهرة لكنه فشل ، فانسحب بسرعة وفرَّ بقواته صوب الجيزة .

أما إبراهيم بك شيخ مصر ، فإنه أكثر من تردده على كبار العلماء كالشيخ الدردير والشيخ العروسى والشيخ البكرى ، وأظهر أمامهم كثيراً من التواضع والانكسار ليكسب ودهم ، وليتجنب ثورة شعبية ضده وضد صاحبه مراد بك وأتباعهما قد تشتعل فى هذا الوقت الحرج لتؤيد حسن باشا القبطان انتقاماً منهم .

يقول الشيخ العلامة المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى : وركب إبراهيم بك فى هذا اليوم وذهب إلى الشيخ البكرى ، وهنأه بعيد الفِطر ، ثم ذهب إلى الشيخ العروسى والشيخ الدردير ، وصار يحكى لهم ، وتصاغر فى نفسه جداً ، وأوصاهم بالمحافظة وكف الرعية عن أمر يُحدثونه أو قومة أو حركة فى مثل هذا الوقت ، فإنه كان يخاف ذلك جداً خصوصاً لما أُشيع أمر الفرمانات التى أرسلها الباشا للمشايخ وتسامع بها الناس . . .

أما والى مصر محمد باشا يكن فإنه جمع العساكر فى ميدان الرميلة ، وتسابق المتطوعون المدنيون إلى الانضمام إليهم انتصاراً للدولة العثمانية وقوّاتها ، وانتقاماً من المماليك ورداً على مظالمهم .

وأما إبراهيم بك فإنه صفّ متاريسه ومدافعه فى السبتية استعداداً لصد جيش حسن باشا وسفنه القادمة من الشمال ، وعسكرَ مماليكه فى هذه المنطقة ، وما هى إلا أيام حتى دهمتهم السفن والقوّات العثمانية ، فتركوا مواقعهم ولاذوا بالفرار ، فضجّ أهالى القاهرة وضواحيها بالبِشر والسرور وغمرهم الحماس فكسروا عجلات المدافع التى تركها المماليك .

وقد استطاع إبراهيم بك جمع شراذم جيشه ، وحاول أن يستولى به على القلعة لكنه فشل ، فلم يجد أمامه مخرجاً سوى الفرار من القاهرة إلى الصعيد ، وهناك التقى بصديقه مراد بك ، حيث اتجها بقواتهما إلى أسيوط ، وجعلاها مقراً لهما .

وفى ١٢ من شهر شوّال سنة ١٢٠٠ هـ (أغسطس ١٧٨٦م) سيطر العثمانيون على القاهرة ، وصعد حسن باشا وأعوانه القلعة وسط ابتهاج الأهالى وفرحهم ، فضرب والى مصر محمد باشا يكن مدفعية القلعة ابتهاجاً بهذا النصر ، وأثناء صعود حسن باشا القلعة قابله جمع عظيم من تجار القاهرة وأعيانها وعلمائها وشكوا إليه مظالم المماليك ، فوعدهم خيراً .

وقد تمكّنت القوات العثمانية من أسر أبناء المماليك الفارين ونسائهم ، وكان من بين النساء المأسورات زوج إبراهيم بك .

وكان هذا الموقف بداية إعلان علماء الأزهر معارضتهم لسياسة حسن باشا ، فبعثوا إليه بادئ ذى بدء مَن يبلغه بوجوب إطلاق النساء .

فقال : لا مانع عندى من إطلاق سراحهنّ بشرط أن يدفعنّ ما على أزواجهنّ من مال السلطان ، إن أزواجهنّ ظلوا سنين طويلة ينهبون البلاد ، ويأكلون مال السلطان والرعية ، وقد خرجوا من القاهرة على خيولهم وتركوا

الأموال عند النساء ، فإن دفعنَ ما على أزواجهن أخليت سبيلهنَّ ، وإلا أذقناهنَّ العذاب .

ولما مضت عدة أيام ولم يدفع النساء المأسورات ما على أزواجهنَّ الفارين من أموال ، أو يرشدن إلى أماكنها ، أعلن حسن باشا بأنه سيبيع هؤلاء النساء والأبناء ، وسيضم مال البيع إلى بيت المال .

فتكوَّن على الفور وفد من كبار علماء الأزهر ضم شيخ الأزهر أحمد العروسى ، والشيخ أحمد الدردير ، والشيخ محمد الحريرى ، والشيخ أبا الأنوار محمد السادات للقاء حسن باشا القبطان ، وإبلاغه بأن بيع نساء المماليك وأبنائهم محرَّمٌ لا تقره الشريعة الإسلامية ، فلما دخلوا مجلسه قال الشيخ أبو الأنوار محمد السادات موجهاً حديثه إلى حسن باشا القبطان : إنَّا سُرِرنا بقدومك إلى مصر لما ظنناه فيك من العدل والإنصاف ، وإنَّ مولانا السلطان ما أرسلك إلى مصر إلا لإقامة الشرع ومنع الظلم ، وإنَّ بيع الحرائر وأمهات الأولاد والأولاد لا يجوز شرعاً .

فكان وقع حديث الشيخ السادات على حسن باشا كالصاعقة ، فغضب وأحضر كاتب ديوانه وقال له : اكتب لى أسماء هؤلاء الشيوخ لأرسلها إلى السلطان وأخبره بمعارضتهم لأوامره ، ولسوف أرجع إلى الدولة ليبعث السلطان إليكم غيرى فتروا ماذا سيفعل ؟

أما كفاكم أنى أقتل كل يوم من عساكرى طائفة بأهون الأسباب مراعاة للرعية وشفقةً عليها ، ولو أن غيرى فى مكانى هذا لرأيتم ماذا يصنع عساكره بالناس وفى البيوت والأسواق !؟

فقال العلماء : أيها الباشا ؛ إنما نحن ناصحون شافعون بالحق ، والواجب المفروض علينا هو أن نقول الحق .

فهدأت نفسُ حسن باشا وأمر بإطلاق سراح نساء المماليك وأبنائهم ، وكان

الفضل فى هذا لتلك المعارضة الصادقة المصلحة النزيهة المستمَدة من شرع الله ، والتى تكفَّل العلماء برفع لوائها فى فترات تاريخهم المجيد .

وخلال سنة ١٢٠١ هـ تطورت أُمور ، وتغيَّرت أحوال ، وأصبحت الدولة العثمانية تواجه عدواناً روسياً كبيراً على شبه جزيرة القرم العثمانية ، فلهذا استدعت حسن باشا القبطان للعودة بأُسطوله وجيشه إلى إسلامبول لمساندة القوات العثمانية المدافعة عن شبه جزيرة القرم .

لهذا بادر حسن باشا القبطان بعقد الديوان العالى فى ١٤ من ذى الحجة سنة ١٢٠١ هـ (سبتمبر ١٧٨٧م) ، وقد حضر هذا الاجتماع علماء الجامع الأزهر وعلى رأسهم شيخ الأزهر أحمد العروسى ، كما حضره شيخ مصر إسماعيل بك والصناجق المماليك الموالون له ، ورؤساء الفِرَق العسكرية العثمانية فى مصر .

فلما اكتمل نظام المجلس تلا عليهم حسن باشا كتابين وردا من الدولة العثمانية ، تضمَّن أحدهما أمراً موجهاً إلى حسن باشا بسرعة العودة إلى الديار العثمانية للمشاركة فى صد جيوش روسيا التى شرعت فى غزو شبه جزيرة القرم .

وتضمن الآخر عفو الدولة العثمانية عن الأميرين الفارين إبراهيم بك ومراد بك ، بشرط أن يقيم الأول فى قنا ، وأن يقيم الثانى فى إسنا ، ولا يُسمح لهما بدخول القاهرة .

وقبل أن يغادر حسن باشا القبطان مصر زوَّد شيخ مصر إسماعيل بك ببعض المدافع والأسلحة ، وأبقى معه ألفاً وخمسمائة من جنود البحرية العثمانية (الغليونجية) وغليوناً صغيراً .

ثم غادر مصر بقوَّاته وأُسطوله فى آخر شهر ذى الحجة سنة ١٢٠١ هـ (سبتمبر ١٧٨٧م) .

وكان الفضل لعلماء الأزهر فى صون حقوق النساء والأبناء والحفاظ على حرياتهم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

فعلى الرغم من تودد حسن باشا القبطان إلى العلماء وتقربه منهم ، فإنهم لم يتوانوا فى نُصحه وتقويم مسلكه عندما ظهرت منه بوادر الإخلال بالمنهج الإسلامى .

كما أنَّ الخلافات التى نشبت بينهم وبين الأُمراء المماليك لم تمنعهم من الانتصار لحقوق أُسرهم وذويهم التى كفلتها لهم الشريعة الإسلامية .

فعارضوا بالحق حسن باشا القبطان وهو فى أوج انتصاره وقوَّته ، وانتصروا بالحق للأُمراء المماليك وهم فى أشد أحوالهم هزيمة وضعفاً .

وتلك واللهِ مناقب لا يدركها إلا أعظم الناس خُلُقاً ونُبلاً .

* * *

الفصل الثالث

عُلَمَاءُ الأزهر يَقُودُون الثَّورَاتِ والانتفَاضَاتِ الشَّعبيّة

- تمهيـــد .
- انتفاضة البحيرة : سنة ١١٠٣ هـ .
- انتفاضة بنى سويف : سنة ١١٠٩ هـ .
- انتفاضة القاهرة الأولى : سنة ١١٢٨ هـ .
- ثورة طلبة الأزهر وأهالى القاهرة : سنة ١١٩١ هـ .
- ثورة الحسينية الأُولى وانتشار التذمر فى بعض أقاليم مصر : سنة ١١٩٩ - ١٢٠٠ هـ .
- انتفاضة القاهرة الثانية : سنة ١٢٠١ هـ .
- ثورة الحسينية الثانية : سنة ١٢٠٥ هـ .
- ثورة شعب مصر ، ووثيقة الصلح بين علماء الأزهر والمماليك : سنة ١٢٠٩ هـ .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

علماء الأزهر يقودون الثورات والانتفاضات الشعبية

● **تمهيـــــد :**

عرفنا فى مواطن سابقة أنّ علماء الأزهر كانوا جبهة سياسية لها نفوذها الصالح وآثارها النافعة فى ديوان مصر العالى وفى المجتمعات المصرية .

كما عرفنا أن علماء الأزهر استطاعوا بثبات وقوة حماية المطارَدين السياسيين من رجال الأحزاب المهزومة الذين احتموا بالجامع الأزهر .

كما عرفنا أن علماء الأزهر كان لهم دور واضح فى إسقاط الحكومات العثمانية الجائرة ، كما كان لهم دور قوى فى القضاء على الأحزاب المملوكية العسكرية المتسلّطة .

ولقد كانت هذه الأعمال القوية التى قاموا بها نابعةً من مبادئهم ، فتمسكّوا بإحقاق الحق ، وإقامة العدل ، ورفع المظالم ، واحترام الإنسان .

وفى هذا الفصل أُقدّم اتجاهاً سياسياً آخر لجبهة علماء مصر ، هذا الاتجاه ظهر واضحاً فى قيادتهم للثورات والانتفاضات الشعبية التى هبّت فى القاهرة وفى الأقاليم مطالِبة بإقامة الحق والعدل ، ورفع الظلم واحترام الإنسان .

ومما يجدر ذكره أن شعب مصر اتخذ علماء الأزهر قادته وأئمته والمتحدّثين باسمه والمدافعين عن قضاياه أمام السُّلْطات الحاكمة باقتناع وإيمان عقلى ، وود وميل قلبى ، فنجحت القيادة ، ونجحت الانتفاضات والثورات نجاحاً عظيماً بمقاييس هذا العصر .

* * *

انتفاضـــــة البحيرة

(١١٠٣ هـ = ١٦٩١م)

فى شهر المحرَّم سنة ١١٠٣ هـ (١٦٩١م) اقتحمت القاهرة مسيرة غاضبة ضمَّت جموعاً عظيمة من أهالى البحيرة وأعيانها تُعبِّر عن سخطها على السُّلْطات والهيئة الحاكمة التى يتزعمها كاشف البحيرة الأمير إبراهيم بك لإهمالها الضرب على أيدى قبائل العُرْبان المفسدة .

وكان زعيم هذه الانتفاضة يحمل حُجَّةً من قاضى محكمة البحيرة أثبت فيها بكافة الإثباتات الشرعية أن هؤلاء العُرْبان نهبوا الأموال والمقومات والزروع وأسروا النساء ، وقتلوا الرجال ، وفرضوا على أهالى البحيرة أتاوات وشاركوهم فى المواريث ، وتعدوا وطغوا بكل سبيل ، ولم تسلم من مفاسدهم قرية من قرى البحيرة . . . .

وقد اتجهت مسيرة البحيرة الكبرى إلى الجامع الأزهر ، فازدحم الجامع الأزهر والشوارع التى حوله بجماهير تلك المسيرة بعد أن انضم إليها كثيرون من أهل القاهرة .

وفى الجامع الأزهر عرض زعماء الانتفاضة قضيتهم على شيخ الأزهر وعلمائه ، فلما عرف علماء الأزهر تلك المفاسد والموبقات التى اقترفها عُرْبان البحيرة ضد الأهالى تَقدَّم جماعة منهم وعدد عظيم من طَلَبة العلم المجاورين مسيرة أهالى البحيرة ، وقادوها إلى القلعة رافعين أمامهم لواء النبى ﷺ ، واصطحبوا معهم قاضى مصر ليشهد أحاديثهم فى الديوان العالى حول قضية أهالى البحيرة .

ومن مظاهر تأييد أهالى القاهرة لانتفاضة أهالى البحيرة أنهم اصطفوا على جانبى الطريق المؤدى إلى القلعة ليشهدوا تلك المسيرة التى يقودها علماء الأزهر ومجاوروه رافعين لواء النبى ﷺ ، فلما رأوها رفعوا أيديهم مهللين مُكبِّرين ، ثم تبعهم جماعة آخرون منهم .

فلما وصلت هذه المسيرة الكبرى القلعة سُمح لعلماء الأزهر وأعيان البحيرة بدخول الديوان العالى . . . وفى الديوان العالى اجتمعوا بعلى باشا ، وأطلعوه على الحُجَّة القضائية ، وشرحوا له حقائق ما يجرى من مفاسد العُرْبان وطغيانهم فى أرجاء البحيرة ، بينما تقف السُّلْطة الحاكمة فى البحيرة موقف المتفرج ، فسأل على باشا أعيان البحيرة قائلاً : وماذا ترون ؟

فقالوا : تكتب لنا فرماناً يُجيز لنا قتال العُرْبان إذا شرعوا فى الاعتداء علينا ، ومَن قتلناه منهم فلنا متاعه وفرسه وسلاحه ، ولا يجوز لحاكم إقليم البحيرة أن يعارضنا فى قتالهم ، ولا أن يسألنا عما غنمناه منهم .

كما أنه يجب على ملتزمى أراضى البحيرة ألا يباشروا أعمالهم إلا ومعهم الجنود السيمانية (١) ، والملتزم الذى يعمل بغير الجنود السيمانية لا يجوز له أن يسألنا لماذا قتلنا مَن تعدى علينا من العُرْبان ، ولا يجوز له أن يدافع عن المهزومين منهم لأنه أهمل واجبات الأمن والدفاع .

وعلى والى مصر على باشا أن يُنحِّى الأمير إبراهيم بك عن حكم ولاية البحيرة لأنه يغلبُ على ظننا أنه متواطئ مع هؤلاء العُرْبان ، وإذا لم يكن متواطئاً فهو مهمل غير كفء للدفاع عن أهالى الإقليم وقمع المفسدين .

فأعلن الباشا وعلماءُ الأزهر وسائر أعضاء الديوان موافقتهم على ما طلبه أعيانُ البحيرة وعلماءُ الأزهر المتحدِّثون معهم ، ثم انصرف أهالى البحيرة من القلعة ، لكنهم ظلوا مقيمين حول الجامع الأزهر ليعرفوا مَن سيكون حاكماً

(١) الجنود السيمانية : المخصصون لحماية الأقاليم والحفاظ على الأمن الداخلى .

على إقليمهم ، وما وسائل الدفاع التى دبَّرها على باشا لحماية أهالى البحيرة من هجمات العُرْبان عليهم .

لكنهم عرفوا فى اليوم التالى أن إبراهيم بك لم يُعزل ، ولم يتخذ على باشا أى وسيلة من وسائل التغيير والإصلاح ، فثاروا وضجوا بالتكبير والتهليل وبإعلان السخط على الظالمين والمفسدين ، وكذلك فعل مَن انضم إليهم من أهالى القاهرة ، كما ثار بثورتهم طَلَبة العلم ، وأغلقوا أبواب الجامع الأزهر ، فاجتمع العلماء بعلى باشا ليعرفوا منه أسباب إحجامه عن أى إصلاح وتغيير ، فأعرب لهم على باشا عن رأيه وهو أن إبراهيم بك فى نظره أكفأ أمير لحكم البحيرة ، وأن ما حدث فى البحيرة من المفاسد التى اقترفها العُرْبان كانت فوق طاقة جنده وسلاحه ، غير أن العلماء لم يوافقوه على رأيه ، وأصروا على أن يقوم على باشا بالإصلاح والتغيير ، وإلا فإن أهالى البحيرة سيظلون معتصمين بالجامع الأزهر ، وسيؤيدهم العلماء فى كل ما يفعلونه .

فاضطر والى مصر على باشا إلى أن يُعَيِّنَ أميراً مملوكياً غير إبراهيم بك فى حكم البحيرة برتبة قائمقام ، وأن يبعث بحملة عسكرية تضم ثلاثمائة وخمسة عشر مقاتلاً مزوَّدين بالبنادق والمكاحل [(١)] بقيادة ثلاثة من الأغاوات المهرة يتزعمهم الأمير إسماعيل بك ، وفى الوقت نفسه أرضى الأمير إبراهيم بك بإبقاء رتبته كحاكم اسميّ لإقليم البحيرة .

فلما دخلت هذه الحملة إقليم البحيرة انضم إليها جند إبراهيم بك حاكم الإقليم السابق ، فظلَّت تطارد العُرْبان وتكيل إليهم الضربات تلو الضربات من أواخر شهر رجب إلى العاشر من شوَّال سنة ١١٠٣ هـ (١٦٩٢م) ، فعمَّ الأمن إقليم البحيرة فترة غير قليلة من الزمن ؛ وكان الفضل الأول والأكبر فى هذا لعلماء الأزهر .



(١) المكحلة : بندقية كبيرة الحجم ، فى حجم مدفع صغير .

انتفَاضــــةُ بنى سُوَيْف

(١١٠٩ هـ = ١٦٩٧م)

كما كانت انتفاضة أهالى البحيرة احتجاجاً على إهمال الحكومة العثمانية فى مصر شئون الأمن والدفاع ، وتركها العُرْبان المفسدين يهجمون على قرى البحيرة ومدنها ومزارعها ، فكذلك كانت انتفاضة أهالى بنى سويف احتجاجاً على إهمال الحكومة العثمانية شئون الأمن والدفاع عن القرى والمدن والمزارع ضد هجمات العُرْبان المفسدين .

وكما كان علماء الأزهر هم قادة انتفاضة البحيْرة ، فكذلك كانوا هم قادة انتفاضة بنى سويف .

غير أن انتفاضة بنى سويف تجاوزت القاهرة ليصل مبعوثها عالِم الأزهر إلى إسلامبول عاصمة الخلافة العثمانية .

ففى سنة ١١٠٩ هـ (١٦٩٧م) طغى العُرْبان المغاربة والضعفا والنجما فى البلاد فأكثروا فيها الفساد .

ولكثرة ما اعتاده أهالى بنى سويف من إهمال السُّلْطات الحاكمة فى مصر شئون الأمن والدفاع عن الأهالى ضد العُرْبان المفسدين يئسوا من قيام هذه السُّلْطات بعمل جدىّ فى مجال تأمين الأهالى والقرى والبلدان والمزارع ، سواء فى هذا السُّلْطات المحلية وسُلْطات القاهرة ، لهذا اتجهوا فى جموعهم إلى علماء الأزهر المقيمين فى مدينة بنى سويف ، فكان هؤلاء العلماء خير مَن قاد انتفاضتهم ووجهها التوجه المثمر النافع ، فكتبوا باسم شعب بنى سويف رسالة إلى السلطان مصطفى الثانى بيَّنوا له فيها ما يجرى فى إقليم بنى سويف

من الجرائم والمفاسد التى يقترفها العُرْبان المغاربة والضعفا والنجما ، كما بيَّنوا إهمال السلطات الحاكمة فى مصر شئون الأمن والدفاع عن الأهالى ، واتهموا بعض هذه السُّلْطات بالتواطؤ مع هؤلاء العُرْبان المفسدين .

ثم اختاروا من بينهم عالماً فاضلاً هو الشيخ شمس الدين محمد المالكى الذى اشتهر بشجاعته وصبره وحلمه ليسافر إلى إسلامبول بهذه الرسالة ، وليعرض على السلطان مصطفى أو الصَّدر الأعظم ما يجرى فى إقليم بنى سويف وغيرها من بلدان مصر من إهمال للأمن ، واستهتار بأرواح الناس وأموالهم ، وتواطؤ مع العربان المفسدين .

ولما حان موعد سفره أعدُّوا له راحلة وزوَّدوه بالمال ، فاستقل راحلته إلى الإسكندرية ، ومنها اتجه بحراً إلى إسلامبول ، ولما دخل مدينة إسلامبول قصد بيت شيخ الإسلام السيد فيض الله زاده أفندى ، فعرض عليه قضية الأمن المفقود فى إقليم بنى سويف ، وسلَّمه رسالة شعب بنى سويف الموجَّهة إلى السلطان مصطفى ، فلما جال بنظره فيها وجد أنها قد تضمنت بعد المقدمة والدعاء والثناء ما يلى :

« إننا يا صاحب السعادة فى ضيق من الأعراب المغاربة والضعفا والنجما ، فقد أهلكوا زرعنا ، وأكلوا أرزاقنا ، وأسروا أولادنا ونساءنا ، وكلما عرضنا قضيتنا على الحاكم وكيلكم فى مصر بعث إلينا بحملة يقودها صنجق وأغاة أسباهية ، فيقع على كواهلنا تكاليف إقامتهم .

وليتهم يحاربون الأعراب بصدق ، فإن الأعراب عندما يرونهم يعتصمون بالجبال ، فيبعث إليهم قادة الحملة مَن يفاوضهم فى دفع قدر من المال نظير عودتهم إلى القاهرة ، فيدفع الأعراب إليهم كل ما يقررونه عليهم .

وبعد أن تغادر الحملة الإقليم يهاجم الأعراب المدن والقرى والزروع ، ولا يعودون إلى مضاربهم إلا بعد أن يغنموا أضعاف ما دفعوه إلى قادة الحملة . .

وما زال هؤلاء العُرْبان بالإقليمين (بنى سويف والبهنسا) وهم ليسوا أصلاً من عربانها .

وكل راع يُسأل عن رعيته ، ونحن أعلمناكم فى الدار الدنيا حتى لا تقولوا لنا يوم الحساب بين يدى الله الواحد القهَّار : ليس لى بهذا الأمر علم ، أطال الله عمركم ، وأدام نصركم » .

ولم يلبث شيخ الإسلام أن بعث بهذه الرسالة إلى الصَّدر الأعظم حسين باشا عموجة ، فوصلته الرسالة فى وقت كان يثير فيه نائبه أحمد أغا قضية توقف الملتزمين الهوَّارة فى صعيد مصر الأعلى عن إرسال الغلال الأميرية المقررة على أراضيهم إلى الشُّؤَن الأميرية بالقاهرة .

لهذا جعل الصَّدر الأعظم بنى سويف والبهنسا وجرجا مناطق عصيان ، ثم عرض رسالة بنى سويف على السلطان مصطفى الثانى وأعلمه أن الملتزمين الهوَّارة فى إقليم جرجا متوقفين عن إرسال الغلال الأميرية المقررة على أراضيهم إلى الشُّؤَن الأميرية بالقاهرة .

فبعث السلطان مصطفى على الفور بأوامره إلى والى مصر حسين باشا ليُسَيِّر الحملات العسكرية الكفيلة بتأديب العُرْبان المغاربة والضعفا والنجما ببنى سويف والبهنسا ، وتأديب الملتزمين الهوَّارة بإقليم جرجا ، وحذَّره من أى مخالفة لهذه الأوامر أو تهاون فى تطبيقها .

فلما تُليت رسالة السلطان فى ديوان مصر العالى الذى ضم العلماء والصناجق ورؤساء الفرَق العسكرية وافق أعضاؤه على تكليف الأمير عوض بك بقيادة حملة لتأديب عُرْبان بنى سويف والبهنسا ، كما وافقوا على تكليف الأمير عبد الرحمن بقيادة حملة أُخرى لتأديب الملتزمين الهوَّارة فى إقليم جرجا .

فلما انتهت هاتان الحملتان من أداء الواجبات العسكرية المنوطة بهما تنفس أهالى بنى سويف والبهنسا الصعداء ، وتمتعوا بالأمن فترة غير قليلة من الزمن ، كما بدأت الشُّؤَن الأميرية تتلقى الغلال المفروضة على إقليم جرجا ، وكان الفضل الأول فى هذا لعلماء الأزهر .

* * *

انتفاضـــة القاهرة الأولى

(١١٢٨ هـ = ١٧١٥م)

فى شهر المحرَّم سنة ١١٢٨ هـ (ديسمبر ١٧١٥م) أصدر عبدى باشا الوالى على مصر قرارات مالية شملت أسعار الدنانير والريالات والأنصاف الفضة ، وأمر دار سك النقود بضرب نقود فضية ونحاسية جديدة تتواءم مع هذه القرارات .

ثم أمر أغاة الإنكشارية ووالى القاهرة بأن يُشهر بالنداء فى أرجاء القاهرة ما تضمنته هذه القرارات .

غير أن هذه القرارات كان لها رد فعل سئ بين أهالى القاهرة ، فأغلق التجار متاجرهم ووكائلهم ، وأبطل السوقة أسواقهم ، وانتشر بين جميع أهالى القاهرة تذمر عام لما ستُلحقه هذه القرارات بتجاراتهم وأموالهم من خسائر محققة .

ثم أعقب هذا مسيرة كبيرة ضمَّت التجار والسوقة وأصحاب رؤوس الأموال وكثيرين من أهالى القاهرة ، وقد اتجهت هذه المسيرة الساخطة إلى الجامع الأزهر ، وهناك أعلنوا سخطهم واستياءهم من قرارات الحكومة العثمانية فى مصر ، فتضامن معهم علماء الأزهر وطَلَبته ، وأغلقوا أبواب الجامع الأزهر إعلاناً لهذا التضامن ولبدء الانتفاضة والاحتجاج .

ثم عقد علماء الأزهر اجتماعاً فى صحن الجامع الأزهر غصَّ بتجار القاهرة وسائر أهلها ، وبعد أن أعلن التجار وأهالى القاهرة احتجاجهم وبيَّنوا وجهة نظرهم ، قرر علماء الأزهر أن يقودوا مسيرتهم المحتَّجة بحيث يَتَصَدَّرُهَا

طَلَبة العلم إلى القلعة ، فلما وصلت المسيرة الغاضبة إلى القلعة سُمِح بدخول العلماء وأعيان التجار الديوان العالى للتحدث إلى والى مصر عبدى باشا حول قراراته المالية ، فلما أخذوا مجالسهم فى الديوان العالى تباحثوا مع عبدى باشا حول قراراته المالية ، وبَيَّنوا له الأضرار الجسيمة التى ستلحق بالتجار وأصحاب رؤوس الأموال والسوقة ، وأكدوا له أن معظم الضرر سيقع على كاهل الفقراء فى مصر ، ثم طلبوا منه أن تجرى المعاملات المالية على نظام النقد السابق ، فاقتنع عبدى باشا برأى علماء الأزهر وأعيان التجار ، وأمر أغاة الإنكشارية ووالى القاهرة بأن يُشهرا النداء فى القاهرة بأن المعاملات القديمة ستظل على ما هى عليه لا تغيير فيها ولا تبديل ، فانصرف التجار والسوقة وسائر الأهالى بعد أن اطمأنت نفوسهم وهجعت أفئدتهم ، وأعادوا فتح متاجرهم ووكائلهم ، وأدار السوقة أسواقهم ، وباشروا بيوعهم وتعاملاتهم ، وبدت القاهرة فى أحوالها الطبيعية :

وازداد الأهالى ارتباطاً بعلمائهم ومعرفةً لفضلهم وولاءً لهم .

* * *

ثورة طلبة الأزهر وأهالى القاهرة

(١١٩١ هـ = ١٧٧٧م)

بعد أن توفى محمد بك أبو الذهب فى سنة ١١٨٩ هـ (١٧٧٥م) ظهر على مسرح السياسة والحكم حزبان مملوكيان هما حزب إسماعيل بك ، وحزب إبراهيم بك ومراد بك ، وعلى الرغم من أن إسماعيل بك وحزبه سيطر على حكم مصر سيطرة كاملة ، فإنه سمح لإبراهيم بك ومراد بك ورجالهما بالعمل معه فى حدود لا تمكنهم من السيطرة .

وقد ظهر فى هذه الفترة أُمراء يحبون الشر ولا يحفلون بشرع أو نظام اعتماداً على قوة نفوذهم وانتشار سُلْطتهم وتمكن عصبيتهم ، فأدَّى هذا إلى وقوف طَلَبة العلمْ فى الأزهر وبعض أهالى القاهرة جبهة واحدة فى وجه هؤلاء المماليك الطغاة .

ففى سنة ١١٩١ هـ (١٧٧٧م) اغتصب رجل من أتباع الأمير يوسف عقاراً موقوفاً على طَلَبة العلم المغاربة ، فلما طولب برفع يده عنه احتمى بِسَيِّده الأمير يوسف بك فعضده وآزره فى باطله ، فالتجأ طَلَبةُ العلم المغاربة إلى القضاء ، وتصدَّى للدفاع فى هذه القضية عن حق طَلَبة المغرب الشيخ عباس المغربى ، فحكم القاضى لصالح طَلَبة العلم المغاربة .

فلما علم الأمير يوسف بك بذلك أرسل جمعاً من جنوده للقبض على الشيخ عباس المغربى المجاور فى الأزهر ، فتصدَّى لهم طَلَبةُ الأزهر ، ولم يمكنوهم من القبض على الشيخ عباس المغربى ، ثم أخرجوهم من الجامع مهانين مشعثين .

ولما علم الشيخ أبو البركات أحمدُ الدردير شيخ المالكية بما حدث بعث إلى هذا الأمير بورقة مع رسولين من طَلَبة العلم حذَّره فيها من التعرض لطَلَبة العلم فى أوقافهم وأموالهم ، كما حذَّره من عدم تنفيذ حكم القاضى .

فما كان من يوسف بك إلا أن اعتقل رسولى الشيخ الدردير ، فلما جاءت أنباء ذلك إلى الجامع الأزهر أوقف طَلَبة العلم الدراسة ، وغلَّقوا أبواب الجامع الأزهر ، وصعد عدد منهم المآذن يُكبِّرون ويُهلِّلون ، ويعلنون سخطهم على الأُمراء الظَلَمة ، ويجهرون بمثالبهم وبالدعاء عليهم ، وكان إغلاق أبواب الأزهر والجهر بمثالب المماليك من فوق مآذنه إعلاماً لأهالى القاهرة ببداية انتفاضة سيقوم بها أهل الأزهر لمواجهة الأُمراء المماليك ، فأغلق تجار القاهرة متاجرهم ووكائلهم ، وأبطل السوقة أسواقهم ، وتجمَّع أهالى القاهرة حولهم ، ثم انطلقوا فى جموعهم صوب الجامع الأزهر معلنين تضامنهم مع طَلَبة العلم والعلماء وسخطهم على المماليك ، فأحسَّ كبيرا المماليك - إسماعيل وإبراهيم - بخطورة الموقف ، فبعثا إلى يوسف بك أمراً بإطلاق سراح رسولى الشيخ الدردير ، فما وسعه إلا الامتثال لأمرهما .

وقد ظنَّ زعيما المماليك أن الأمر قد انتهى بإطلاق سراح الرسولين ، فبعثا إبراهيم أغا إلى الجامع الأزهر ليعرف من علمائه الوقت الذى ستعود فيه حركة الحياة إلى متاجر القاهرة وأسواقها ، غير أن علماء الأزهر لم يكترثوا لإبراهيم الأغا ولم يروه أهلاً لمخاطبتهم خاصةً وأن هناك حقوقاً كثيرة متعلقة بأهل الأزهر وبعامة الناس لا يُجدى التحدث فيها مع مثل هذا الأغا ، ولا بد من التحدث فيها مع أمير مملوكى كبير كإسماعيل بك أو إبراهيم بك ، أى أن الحقوق التى هَبَّ من أجلها أهل الأزهر ليست هى حقوق الطَلَبة المغاربة فحسب ، وما حقوق الطَلَبة المغاربة إلا القشَّة التى قصمت ظهر البعير .

فلما شهد إبراهيم أغا عدم اكتراث علماء الأزهر له ظنَّ أنهم حَقَّروا من شأنه ، فخرج من الأزهر على عجلة من أمره ، ثم عاد بكوكبة من الفرسان ، ونادى فى حى الغورية بفتح المتاجر ، وأنه على التجار الأمان .

غير أن طَلَبة الأزهر المغاربة وجموعاً من أهل القاهرة ترصَّدوا لإبراهيم أغا وجنده ، ثم باغتوهم بهجمة شجاعة بما فى أيديهم من مساوق وعصى ، ففرَّ إبراهيم أغا بفرسانه ، غير أنه كرَّ على طَلَبة العلم ومَن معهم من أهل القاهرة ، فشتَّت شملهم ، وقتل منهم ثلاثة ظهر فيما بعد أنهم من طَلَبة العلم المغاربة ، كما جَرَحَ منهم عدداً آخر ، ولئن كان ما خلفته هذه المعركة من القتلى والجرحى الأزهريين والقاهريين قد أثَّر تأثيراً شديداً فى نفوس طَلَبة العلم والعلماء وأهالى القاهرة ، فإن أثرها كان على كبار المماليك أشد ، لأن حركة الحياة اليومية ظلَّت متوقفة فى القاهرة ، وسرى بين الناس تذمر وسخط شديدان ، كما أن البيوتات المملوكية المقهورة والتى تبغضْ حكم الثلاثة : إسماعيل وإبراهيم ومراد - أخذت تستغل حالات السخط والتذمر لصالحها ، وبدأت تتحرك فى الخفاء ضد حكم الثلاثة ، كما أن استفحال السخط والتذمر والمقاومة الصامتة ربما شدَّ انتباه الدولة العثمانية إلى مصر ، فتكرس جهدها للتخلص من هؤلاء المماليك الذين طالما شلوا نفوذها فى مصر ، وجعلوا سُلْطتها فيها سُلْطة اسمية .

لهذا كله بادر شيخُ مصر إسماعيل بك بالنزول بنفسه إلى الميدان ليلتمس بنفسه أقرب الحلول وأحسنها ، وأخذ يتقرَّب من الشيخ أبى الأنوار محمد السادات ليكون واسطة خير بينه وبين علماء الجامع الأزهر ، واتخذ إسماعيل بك من المدرسة الأشرفية مقراً له ، وتمسَّك بصحبة الشيخ السادات .

ومن هذه المدرسة بعث إسماعيل بك برسلٍ من الأُمراء الكبار إلى علماء الجامع الأزهر ليسلموهم رسالته وليأخذوا منهم ردَّهم عليها .

وقد تضمَّنت رسالة إسماعيل بك نداءً إلى العلماء وطَلَبة العلم فى الأزهر بأن يصرفوا جموع الناس المتجمهرين فى الأزهر وحوله لأن مطالبهم قد أُجيبت (يقصد مطالب المجاورين المغاربة) .

فردَّ العلماء على رسالته برسالة جاء فيها : إننا لا نرضى بمجرد الوعود ،

وإن مطالبنا هى رفع الظلم وإقامة العدل ، وصرف الحقوق المالية للعلماء والطَّلَبة والتى أوقف المماليك صرفها منذ فترة طويلة .

فانتقل إسماعيل بك من المدرسة الأشرفية إلى الجامع المؤيدى ، وظل متمسكاً بصحبة الشيخ السادات ، وبعث إلى العلماء مَن يبلغهم بأنه معهم ، وسيعمل على تحقيق مطالبهم .

ثم بعث إليهم بعهد كتبه بخط يده وبمشورة صاحبه الشيخ السادات فحواه : « أن إسماعيل بك شيخ البلد (أى مصر) يتكفل بقضاء مطالب العلماء وتنفيذ فتاويهم وصرف رواتبهم وجراياتهم ، وأن الشيخ أبا الأنوار محمد السادات يضمن إسماعيل بك شيخ مصر أمام العلماء . . . » .

وقد بعث إسماعيل بك بهذا التعهد مع رجلٍ من أهل العلم حرصاً منه على سريته وعلى إرضاء العلماء .

غير أن هذا التعهد لقى قبولاً عند بعض العلماء وطَلَبة العلم ، ولقى معارضة عند آخرين .

وقد أعلن العلماء والطَّلَبة المعارضون : « أن كلام إسماعيل بك هذا لا أصل له ، وأنه من حيله التى لا تنطلى على عاقل » .

وبعد أن ترددت الرُّسُل بين علماء الأزهر وإسماعيل بك اتفق كبار علماء الأزهر على إضافة شرطين رضى بهما سائر علماء الأزهر وطَلَبته ، وهما : ألا يتولى إبراهيم أغا نظارة الأزهر ، وألا يسلك هذا الأغا والمحتسب ووالى القاهرة الطرق الممتدة أمام الجامع الأزهر ، فقبل إسماعيل بك هذين الشرطين ، وأمر بإضافتهما فوراً إلى تعهده ، ووقَّع عليهما ، وشهد عليه الشيخ السادات .

ولكى يُظهر للعلماء نواياه الحسنة بادر بإرسال جزء كبير من رواتب العلماء وطَلَبة العلم المتأخرة ، كما أمر بردِّ حقوق الطَّلَبة المغاربة وأوقافهم إليهم ، ومنح بعضَ هؤلاء الطَّلَبة وظائف ومرتبات من أوقاف مُرْصَدة على أهل العلم

عموماً ، وأصدر أمره بعزل إبراهيم أغا عن نظارة الأزهر ، كما حذَّر هذا الأغا ووالى القاهرة ومحتسبها من المرور فى الطرق الممتدة أمام الجامع الأزهر ، كما عيَّن إبراهيم بك ناظراً على الأزهر بدلاً من إبراهيم أغا .

غير أنه لم تمض مدة طويلة حتى تعمَّد اثنان من الثلاثة الممنوعين من المرور أمام الأزهر المرورَ بموكبيهما متحدِّين بهذا ما تَعهَّد به سيِّدهُم إسماعيل بك للعلماء .

فبعث علماء الأزهر إلى إبراهيم بك برسالة يستنكرون فيها تلك الاستفزازات التى اقترفها الأغا ووالى القاهرة .

فردَّ إبراهيم بك على رسالتهم برسالة قال فيها : « إن الطريق يمر بها البَرُّ والفاجر ولا غِنى لرجال الحكم عن المرور فيها . . . . » .

ومما لا شك فيه أن مُعَاضدةَ الأُمراء الكبار لأمير تجرى فى دمائه العصبية والطغيان دفعت به إلى ارتكاب أعمال أشد حماقة وأعظم جُرماً ، فقد أخذ إبراهيم أغا يبحث عن زعيم القاهريين الذين عَضَّدوا الطَّلَبة المغاربة فى الهجوم عليه هو وفرسانه فى حى الغورية إلى أن تمكن من القبض عليه ، وهو شاب ذو همة عالية يدعى حسن المدابغى ، وبعد أن قبض عليه أمر بضربه حتى فارق الحياة .

ويصفه المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى « بأنه رجلٌ شريفٌ من أهل البلد » ، ولا شك فى أن أهل القاهرة خسروا حسن المدابغى ، كما خسر الأزهر طَلَبته الذين قُتِلوا فى الغورية .

لكن ثورة الأزهر والقاهرة كسبت كثيراً إذ استطاعت فرض شروطها التى استجابت لها زعامة المماليك مرغمة .

كما أن تضامن أهل القاهرة مع طَلَبة الأزهر فى نضالهم يُعَدُّ من مكاسب هذه الثورة ومفاخرها .

ومما يجدر ذكره أن إبراهيم آغا الذى قتل الطَّلَبة المغاربة فى حى الغورية وأمر بضرب القاهرىِّ الشريف حسن المدابغى حتى فارق الحياة فى سنة ١١٩١ هـ (١٧٧٧م) وقع عليه القصاص الإلهى ، فقُتِل بالوسائل التى قَتَل بها حسن المدابغى ، وذلك فى سنة ١١٩٥ هـ (١٧٨١م) ، إذ أمر الأمير الكبير إبراهيم بك بالقبض عليه وضربه بالعصى حتى الموت ، فلما فارق الحياة أمر بإلقاء جثته فى النيل ، وذلك لأُمور نقمها منه ، فأخرج أبناؤه جثته بعد أيام من ساحل شبرا ودفنوها .

ولم يستطع مؤرخ هذه الحقبة الشيخ عبد الرحمن الجبرتى الوصول إلى معرفة أسباب قتل إبراهيم آغا فقال : « إنه لم يُعلم لذلك سبب » .

لكن الذى لا يختلف عليه اثنان هو أن ما حلَّ بإبراهيم آغا إنما هو القصاص الإلَهى .

﴿ لِيَجْزِىَ اللهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ ، إنَّ اللهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ (١) .

* * *

(١) إبراهيم : ٥١

ثورة الحُسَـــيْنِيَّة الأُولى
وانتشار التذمر فى بعض الأقاليم
(١١٩٩ ، ١٢٠٠ هـ = ١٧٨٤ ، ١٧٨٥ ، ١٧٨٦م)

ظلَّ إبراهيم بك ومراد بك يعملان فى صمت وثبات للاستيلاء على السُّلْطة فى مصر إلى أن استطاعا فى أول سنة ١١٩٢ هـ (١٧٧٨م) أن يضعا فى أيديهما زمام الحكم ، فاضطر إسماعيل بك وبعض صناجقه إلى مغادرة القاهرة متجهين إلى صعيد مصر .

وقد ظل إسماعيل بك متخفياً فى صعيد مصر فترة من الزمن استطاع بعدها الفرار إلى إسلامبول .

أما إبراهيم بك ، فإنه تقلَّد مشيخة مصر بعد خروج إسماعيل بك وأعوانه من القاهرة ، فأصبح هو وصديقه مراد بك صاحبى السُّلْطة الحقيقة فى مصر بلا منازع ، ولم يملك والى مصر العثمانى إلا الموافقة على هذه السُّلْطة الجديدة .

بَيْدَ أن المظالم تضاعفت وكثرت أعمال النهب والمصادرات فى عهد هذين الأميرين ليس فى القاهرة فحسب ، وإنما فى سائر أقاليم مصر ، وقد كان مراد بك يقوم بنفسه ومعه جنده بأعمال النهب والمصادرات فى بلاد مصر الشمالية والجنوبية ، ويتتبع بجنده فى الصحراء القبائل العربية ليصادر أموالها وينهب متاعها . . . ولا يتورع خلال ذلك عن سفك الدماء وأسر الرجال والأولاد .

وقد كانت الإسكندرية أسبق من حى الحسينية فى إعلان تذمرها وثورتها على مظالم المماليك ، وإنزالها العقوبات بمرتكبى الجريمة من أهل السُّلْطة ، ففى شهر شعبان سنة ١١٩٩ هـ (يوليو ١٧٨٥م) وجد أهل الإسكندرية

رجلاً من أبنائها مقتولاً ، ولم تتحول أصابع الاتهام عن سردار قلعة الإسكندرية ، فثار أهالى الإسكندرية ثورة عارمة ، واتجهوا فى جموعهم الغاضبة إلى بيت السردار فحاصروه ، ثم أخرجوا منه السردار مهاناً ، وقبضوا عليه ، وانهالوا عليه ضرباً ، ثم مزّقوا ملابسه ، وحلقوا نصف لحيته ، وأركبوه حماراً وجرّسوه وطافوا به فى شوارع الإسكندرية مكشوف الرأس ، وهم لا يفترون عن ضربه وصفعه بالنعال .

وفى القاهرة اشتهر أمير يدعى حسين بك شفت (أى اليهودى) بقيامه بأعمال النهب والمصادرات ، فلم يسلم حى من أحياء القاهرة من نهبه ومصادرته .

وفى شهر جُمَادى الأولى سنة ١٢٠٠ هـ (إبريل ١٢٨٦م) اقتحم هذا الأمير بجنده حى الحسينية بالقاهرة ، فنهب بعض بيوتها ومخازنها وسلب كثيراً من أموال أهلها ، فانفجر هذا الحى بثورة هادرة غاضبة ، وخرج أهله فى جموع كبيرة ، فانضم إليهم أهل القاهرة ومصر القديمة .

ثم سارت تلك الجموع العظيمة متجهة إلى الجامع الأزهر يتقدمهم أهل الحسينية ، وهم يدقون الطبول دقاّ عنيفاً ، ويشهرون عصيهم ومساوقهم وما يملكونه من أسلحة .

فلما وصلوا الجامع الأزهر عرضوا قضيتهم على شيخ المالكية أبى البركات أحمد الدردير ، فقال لهم : أنا معكم ، غداً بإذن الله تعالى نجمع أهالى الأطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة ، وأركب معكم فننهب بيوت الأُمراء كما نهبوا بيوتنا ، ونموت شهداء ، أو ينصرنا الله تعالى عليهم .

عند ذلك أغلق الثائرون أبواب الجامع الأزهر ، وصعد جماعة منهم مآذنه وصاحوا منها بالدعاء على المماليك ، وجهروا بمثالبهم ومظالمهم ، ودقوا طبولهم دقا عنيفاً ، ثم انتشروا ومعهم طلّبة الإزهر فى الأحياء التجارية

والأسواق ، فتجاوب معهم التجار والسوقة ، فأغلقوا متاجرهم وأوقفوا البيع والشراء فى أسواقهم ، فتعطلت حركة الحياة اليومية فى أرجاء القاهرة .

ثم توامت أخبار هذه الثورة ، وذاع بين المماليك ما توعدهم به الشيخ الدردير ، فبعث شيخ مصر إبراهيم بك باثنين من كبار أمرائه هما :

سليمان بك أغا الإنكشارية ، ومحمد كتخدا أرناءود إلى الشيخ الدردير .

فلما دخلا الأزهر أصيبا بهلع ورعب عظيمين لما شاهداه من تذمر الأهالى وسخطهم .

فقالا للشيخ الدردير : اكتب لنا بياناً بالمنهوبات ، ونحن نلتزم بإحضارها إليكم أينما كانت ، ثم بذلا للشيخ عهوداً موثقة بقراءتهما الفاتحة ، ثم عادا إلى سيدهما شيخ مصر إبراهيم بك ، وأخبراه بما شهداه ، وبما تعهدا به لشيخ المالكية فى الجامع الأزهر .

فعقد إبراهيم بك فى بيته اجتماعاً دعا إليه شيخ المالكية الشيخ الدردير والأمراء الصناجق ، كما أمر حسين بك شفت بحضور هذا المجلس ، فلما أخذ الحاضرون مجالسهم سأل إبراهيم بك حسين بك شفت عن المنهوبات التى نهبها من حى الحسينية ، فأجابه حسين بك فى جرأة بقوله : كلنا نهّابون ، أنت تنهب ، ومراد بك ينهب ، وأنا كذلك أنهب ، فارتجّ على إبراهيم بك وجميع الأمراء ، ولم يدفع أحدهم هذا الاتهام عن نفسه بكلمة واحدة ، لأن ما أجاب به حسين بك كان صدقاً ، فهذا النهب من عمل السُّلْطات الحاكمة وبإذنها ورضاها .

وقد انفضّ المجلس بتلك الصورة المخزية التى كست وجوه الأمراء .

أما الشيخ الدردير فقد انصرف بمكسب معنوى عظيم ، فحسبه أن الأمراء ارتفع بينهم صوت يعترف بأنهم جميعاً نهّابون ، ولم يحاول أحدهم نفى هذه التهمة عن نفسه . .

بَيْد أنه لم تمض بضعة أيام حتى وقعت حادثة نهب لسفينة قادمة من الصَّعيد تحمل قمحاً وخبزاً ومواد غذائية أُخرى لطَلَبة العلم الصعايدة فى الجامع الأزهر ، فلما علم طَلَبة العلم الصعايدة بما حلَّ بسفينتهم ثاروا وأبطلوا الدروس ، وأغلقوا بعض أبواب الجامع الأزهر ، وأيَّدهم العلماء فى موقفهم هذا ، وقالوا : كيف يحدث هذا وقضية نهب الحسينية لم تنته بعد ؟! ، فركب الشيخ الدردير والشيخ العروسى والشيخ محمد المصيلحى وآخرون بغالهم ، واتجهوا إلى بيت شيخ مصر إبراهيم بك ، وتحدَّثوا إليه حول نهب سفينة طَلَبة العلم الصعايدة فى حضور الأمير سليمان بك الذى قام بنهبها .

فدافع هذا الأمير عن نفسه قائلاً : إنَّ ما فى هذه السفينة ملك لأولاد وافى ، وهؤلاء عليهم أموال مقرَّرة للدولة لم يدفعوها .

فقال الشيخ الدردير : إنَّ ما كانت تحمله هذه السفينة ليس ملكاً لأولاد وافى ، إنما هو ملك لطلبة العلم الصعايدة ، فإن كان على أولاد وافى مال للدولة كما تذكر فخذه منهم . . .

ثم أصرّ هؤلاء العلماء الثلاثة على عدم مغادرة بيت شيخ مصر إبراهيم بك إلا بعد أن يرد سليمان بك ما نهبه ، فأمر إبراهيم بك سليمان بك برد المنهوبات إلى أهلها ، فوافق على ردِّها ، وانصرف العلماء ، لكنهم علموا فيما بعد أنه رد بعض هذه المنهوبات .

ومما لا شك فيه أن مصر شهدت فى عصر إبراهيم ومراد أسوأ وأقبح الحكومات التى استحلَّت دم هذا الشعب وماله ، وأحياناً كانت تستحل أسر الرجال والأبناء ، ولا شك فى أن تاريخ هذه العُصبة الحاكمة أعظم شاهد على فشلها فى أحقر الأُمور فضلاً عن أعظمها ، ذلك لأنهم قعدوا عن كل خُلُق حميد ، وتسابقوا إلى كل خُلُق ذميم ، فسقطت هيبتهم من النفوس ولم تجد الجماهير قيادةً تستحق احترامها وولاءها سوى علماء الأزهر .

روى الشيخ الجبرتى فى تاريخه أنه فى شهر جُمَادى الأولى سنة ١٢٠٠ هـ

(مارس ١٧٨٦م) ، بينما كان الشيخ الدردير فى طنطا ، إذ فرض كاشف الغربية على كل جمل يُباع فى سوق طنطا نصف ريال فرنسى ، ثم استولى على جِمال جماعة من الأشراف .

فشكا الناس إلى الشيخ الدردير مظالم هذا الكاشف ، فركب الشيخ بغلته وتبعه جمع عظيم من أهالى طنطا والواردين عليها ، فلما وصل الشيخ الدردير إلى منزل الكاشف وجد وكيله (الكتخدا) فخاطبه وهو راكب بغلته ووبَّخه وعنَّفه تعنيفاً عظيماً ، ثم قال له : « أنتم ما تخافون الله » ، وقبل أن ينهى الشيخ الدردير حديثه هجم شخص من العامة على الكتخدا وانهال عليه ضرباً بعصاه ، فتدخل جنود الكاشف لحماية الكتخدا ، وضربوا هذا الرجل العامى ضرباً مبرحاً ، ثم ضربوا كل مَن حاول الدفاع عنه وكل مَن ظل واقفاً لم يول الأدبار ، وممن وقع عليه الضرب السيد أحمد الصافى خادم الشيخ الدردير .

فلما انجلى الموقف تدارك الأمر كاشفا المنوفية والغربية - وكانا مقيمين فى طنطا فى هذا اليوم - فذهبا إلى الشيخ الدردير واعتذرا إليه بشتَّى الاعتذارات ، واسترضياه ، وتواضعا أمامه ، ثم أمرا بالنداء بالأمان العام فى أرجاء المدينة .

ولما عاد الشيخ الدردير إلى القاهرة استقبله شيخ مصر إبراهيم بك ، ووالى القاهرة ، وكتخدا الجاويشية ، واعتذروا إليه ، وتواضعوا له واسترضوه .

ولم تكن أخبار مماليك مصر بمنأى عن مسامع الدولة العثمانية ، وما شغلها عن دخول مصر بقواتها للإطاحة بهم عن حكمها سوى تلك الحروب المتواصلة التى كُتِب عليها أن تخوضها ضد الأُمم المسيحية فى شرق أوروبا وغربها .

بَيْد أنه فى شهر رمضان سنة ١٢٠٠ هـ (يوليو ١٧٨٦م) فاجأ حسن باشا القبطان مماليك مصر بأُسطول وجيش كبيرين ، وكان هدفه إعادة سُلْطات

الدولة العثمانية فى مصر ، وتنصيب الأمير إسماعيل بك شيخاً على مصر كما كان .

أما إبراهيم بك ومراد بك وأمراؤهما فقد أُسقط فى أيديهم ، وخضعت أعناقهم ، وتصاغروا أمام علماء الأزهر ، وتراموا على أعتابهم ، فلما وصل حسن باشا القبطان بقواته إلى القاهرة دافع عنها المماليك دفاعاً هَشاً ، ثم فروا إلى جنوب مصر ، ولم يرجعوا إلى القاهرة إلا بعد أن خرج حسن باشا القبطان من مصر ، وبعث الباب العالى بفرمان العفو عنهم بشروط لم يقبلها منهم إسماعيل بك شيخ مصر ووالى مصر العثمانى محمد باشا إلا بعد أن ضمنهم علماء الجامع الأزهر ، ومما هو جدير بالذكر أن حسن باشا القبطان لما عاد من مصر بجيشه وأُسطوله أخذ معه خمسةً من الأُمراء المماليك الذين ضجَّت القاهرة وأقاليم مصر من طغيانهم ونهبهم وإفسادهم ، وهم : عثمان بك المرادى ، وعبد الرحمن بك الإبراهيمى ، وحسن كتخدا الجربان ، وسليمان بك الكاشف ، وحسين بك شفت ، فلما وصل بأُسطوله إلى سواحل جزيرة قبرص أمر بسجنهم فى قلعة ليميا (ليماسول) .

وقد ظل هؤلاء الخمسة يكابدون عذاب السجن فترة من الزمن مات خلالها الأمير حسين بك شفت الذى كثيراً ما طغى وبغى على أهالى القاهرة والحسينية ، أما الأربعة الآخرون فقد أخرجتهم حكومة إسلامبول من سجن ليميا وحدَّدت إقامتهم فى إسلامبول .

ولم تفلح محاولات مماليك مصر لإطلاق سراحهم وإعادتهم إلى القاهرة . قال تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ، إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ * مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ، وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ .... ﴾ (١)

* * *

(١) إبراهيم : ٤٢ ، ٤٣

انتفاضـــة القاهرة الثانية

(١٢٠١ هـ = ١٧٨٧م)

بعد أن أقلع حسن باشا القبطان بأسطوله وجيشه من الإسكندرية عائداً إلى الدولة العثمانية فى شهر ذى الحجة سنة ١٢٠١ هـ (سبتمبر ١٧٨٧م) انفرد إسماعيل بك وصناجقه بحكم مصر ، وأقام إبراهيم بك ومراد بك ومماليكهما فى الصعيد الأعلى (قنا وإسنا) تنفيذاً لفرمانات الدولة العثمانية ، وأطلق عليهم (الأُمراء القبالى) أى الجنوبيون ، غير أن خلو خزانة مصر من المال الأميرى أصبح شبحاً مرعباً أصاب إسماعيل بك وصناجقه بقلق دائم ، ولم يكن أمام إسماعيل بك من وسيلة للإنقاذ سوى جمع الضرائب من كافة الفئات التجارية والصناعية والمهنية إلى أن يحين جمع خراج الزراعة والتجارات الخارجية والزكاة والجزية والجمارك وغيرها . ومما لا شك فيه أن هذا التدهور المالى الذى شهدته خزانة مصر إنما كان نتيجة للأخطاء الفادحة التى اقترفها المماليك ، وهى أخطاء تحمَّل الشعب نتائجها المالية وحده ، وكانت هذه الضرائب تسمى فى هذا العصر (المظالم) ، وهذه الكلمة ارتضاها الحاكم والمحكوم على السواء ، لأن الضريبة لا تعتمد على نص فى أُصول الشريعة ، لهذا أطلق عليها شيخ مصر إسماعيل بك (القرض) ليتفادى اتهامه بالعودة إلى المظالم التى طُرد من أجلها المماليك الإبراهيمية والمرادية (القبالى) من الحكم وأُخرجوا من القاهرة .

غير أن جماهير القاهرة لم تخدعهم الأسماء البرَّاقة لأنهم كانوا يعرفون جيداً أن هذه الضريبة حتى وإن كانت قرضاً فإنه القرض الذى لا يُرَد .

لهذا أغلق التجار متاجرهم ووكائلهم ، وفضّ السوقة أسواقهم ، وهبُّوا فى

مسيرة ساخطة إلى الجامع الأزهر ، واستنهضوا علماءه وطَلَبته لرفع الظلم عنهم ، فاستقبلهم شيخ الأزهر الشيخ أحمد العروسى ، فازداد حماسهم ، وأرادوا إغلاق أبواب الجامع الأزهر كما هو معتاد فى مثل هذه الأحوال ، غير أن شيخ الأزهر أشار عليهم بعدم ضرورة إغلاق أبواب الأزهر الآن ، ثم عقد فى الأزهر مجلساً حضره كبار العلماء وتدارس معهم مسألة الضرائب التى فرضها إسماعيل بك على كافة الفئات فى مصر .

وقد استقر رأى المجتمعين على كتابة رسالة إلى إسماعيل بك يُبيِّنون فيها أسباب سخط جماهير القاهرة ، وبعثوا بها مع الشيخ سليمان الفيومى .

فلما قرأ إسماعيل بك رسالة العلماء كتب رداً على رسالتهم جاء فيه « إننا قد منحنا الأمان والعفو لهذه الطوائف الملتفة حول الأزهر ، وإن الأموال المطلوبة إنما هى على سبيل القرض ، والقرض لا يدفعه إلا القادر عليه » .

فلما قرأ شيخ الأزهر هذا الرد أمر بتلاوته على المحتشدين فى الجامع الأزهر ليعرف رأيهم .

بَيْد أن الجماهير ازداد سخطها وعظم غضبها بعد أن استمعت إلى الرد الذى بعث به إسماعيل بك ، ثم صاحوا بالعلماء : هذه مخادعة إسماعيل بك ومماليكه ، وعندما تنفض جموعنا ونفتح متاجرنا وأسواقنا يأخذوننا واحداً بعد واحد ، وأصروا على ألا يفضوا جموعهم إلا بعد أن يحصلوا على مواثيق مغلظة من إسماعيل بك وصناجقه يضمنها علماء الأزهر .

فما وسع شيخ الأزهر أحمد العروسى إلا أن يتقدم هو وكبار العلماء مَسيرةَ القاهرة راكباً بغلته ، وحوله طَلَبة العلم المجاورون قد أشهروا العصى الغليظة ليدفعوا عنه تزاحم عامة الناس وغوغائهم .

وقد اتجهت هذه المسيرة الكبرى خلف شيخ الأزهر والعلماء إلى باب زويلة ولها صياح وضجيج عظيمان ، وهناك دخل شيخ الأزهر والعلماء جامع المؤيد واتخذوه مقراً لهم لمفاوضة إسماعيل بك حول رفع المظالم .

ومن جامع المؤيد أرسل شيخ الأزهر رُسُله إلى إسماعيل بك ليُخبروه بمطالب أهل القاهرة ، فلما أخبر الرُّسُل إسماعيل بك بمطالب أهالى القاهرة ظن أن شيخ الأزهر هو الذى دعاهم إلى هذه المسيرة ، غير أن الرُّسُل بصَّروه بحقيقة الأمر ، فأظهر اقتناعه بقولهم ، ثم قال للرُّسُل : « لقد أرسلتُ إلى كافة الطوائف بالأمان فلينفضوا ، وسوف لا يطالبهم أحد بشىء . . . . » .

فاعتقد الرُّسُل أن إسماعيل بك لبَّى مطالب أهالى القاهرة ، فأخبروا شيخ الأزهر بذلك ، ثم أعلنوه للجماهير ، فانفضت جموعهم معتقدة صدق إسماعيل بك .

غير أنه لم يمض يومان حتى انتشر الجباة فى أرجاء القاهرة والمدن يُحصِّلون تلك الضريبة التى قررها إسماعيل بك والتى سماها (قرضاً) ، ولم يَدَعُوا إنساناً له دخل كبير أو صغير إلا أخذوا منه هذه الضريبة ، حتى بياعى الأسماك المملحة ، وأصحاب الحِرَف الصغيرة .

وقد لوحظ أن الصلة بين شيخ الأزهر وإسماعيل بك أصبحت أكثر جفاءً ، وظهر هذا واضحاً فى جلسات الديوان العالى التى عُقِدت فيما بعد ، إذ كان شيخ الأزهر يوجه إلى إسماعيل بك شيخ مصر اللَّوم ، ويتهم سياسته بأنها السبب فيما يحدث فى مصر من متاعب وقلاقل .

* * *

ثورة الحسينية الثانية

(١٢٠٥ هـ = ١٧٩٠م)

ظل إسماعيل بك شيخ مصر وحزبه الحاكم يعانون من مشكلتين عظيمتين كانتا تهددان حكمهم لمصر .

الأولى : مال الخزانة المصرية الذى أصبح صفراً بسبب سياسة إسماعيل بك وحزبه الرعناء ، وبسبب سيطرة إبراهيم بك ومراد بك على موارد صعيد مصر وأعظمها القمح .

الثانية : تهديدات إبراهيم بك ومراد بك اللّذين أبيا أن يقفا عند الصَّعيد الأعلى (قنا وإسنا) وهما الحدود التى حدَّدتها الدولة العثمانية لهما ، فباتت جيوشهما تهدد القاهرة نفسها .

وفى هذا الجو المكفهر ظهر نهَّابٌ جديد هو أحمد أغا والى القاهرة ، وأحد رجال الحزب الإسماعيلى المملوكى الحاكم ، فقد دأب هذا الأغا على التعدى على أهالى الحسينية ، والاستيلاء على مدخراتهم ، ونهب بيوتهم ومتاجرهم ، وضرب أو سجن أو قتل كل مَن رفع رأسه منهم .

وكان كلما اقتحم هذا الأغا الحسينية بجنده تصدَّى له أهلها وأهالى الأحياء القريبة منها ، فتارة كانوا ينجحون فى صدِّه فيرجع صِفر اليدين ، وتارة أُخرى كان يتغلب عليهم فيعود هو وجنده بمنهوبات عظيمة وببعض المقبوض عليهم من الرجال ، وأصبحت المعارك سجالاً بين الفريقين ، فكان أحمد أغا والى القاهرة لا ينتهى من معركة إلا وقد عقد العزم على أُخرى لينتقم ، أو ليفرض هيبته التى تلاشت فى هذا الحى وما حوله .

وقد كان يقود المقاومة فى حى الحسينية الشيخ أحمد بن سالم شيخ الطريقة البيومية .

وفى ٢٢ من المحرَّم سنة ١٢٠٥ هـ (سبتمبر ١٧٩٠م) بعث أحمد أغا والى القاهرة بفرقة من الجند للقبض على شيخ البيومية ، غير أن البيوميين وأهل الحسينية دافعوا عن شيخهم ، واستطاعوا أن يرغموا الفِرقة العسكرية التى بعث بها والى القاهرة على التراجع والفرار .

ولم يلبث أهالى الحسينية والأحياء المجاورة لها أن هبوا فى مسيرة غاضبة ناقمة ، وانضم إليهم أهالى القاهرة ، فأغلق تجارها متاجرهم ووكائلهم ، كما أبطل السوقة أسواقهم .

واتجهت تلك المسيرة العظمى إلى الجامع الأزهر ، واحتشد الثائرون فى الجامع الأزهر وحوله ، وانضم إليهم طَلَبة العلم المجاورون فأوقفوا الدروس ، وصعدوا مآذن الأزهر ، وأرسلوا صيحاتهم عالية بالتكبير والتهليل ، وذِكْر مظالم المماليك ومثالبهم ، والدعاء عليهم ، بينما كان أهل الحسينية يدقون طبولهم فوق هذه المآذن وحول الأزهر دقاً عنيفاً .

فأعلن شيخ الأزهر الشيخ أحمد العروسى أنه سيذهب الآن إلى شيخ مصر إسماعيل بك ليُرغمه على عزل والى القاهرة أحمد أغا .

فلما اجتمع شيخ الأزهر بشيخ مصر إسماعيل بك طلب منه عزل والى القاهرة أحمد أغا ، فرحب إسماعيل بك بشيخ الأزهر ، لكنه اعتذر إليه عن عدم إمكان هذا فى مثل هذا الوقت ، لأن والى القاهرة من أتباع حسن بك الجداوى ، فطلب منه شيخ الأزهر أن يأمر حسن بك الجداوى بعزله ، لأن منصبه وهو شيخ مصر يعطيه الحق فى إصدار مثل هذا الأمر .

فلم يلبث إسماعيل بك أن وجَّه أمره إلى حسن بك الجداوى بعزل أحمد أغا والى القاهرة ، لكن حسن بك رفض أن يعزل والى القاهرة ، إلا إذا عزل إسماعيل بك ثلاثة من أتباعه من مناصبهم ، وهم أغا القاهرة وكتخدا

المقاطعة ، وكاشف طرا ، كما طالب حسن بك الجداوى بطرد جنود إسماعيل بك (الغليونجية) أى البحرية وجنوده الأرناءود من ساحل بولاق .

غير أن إسماعيل بك أصرّ على أن ينفذ حسن بك أمره بدون قيد أو شرط ، فخرج حسن بك بمماليكه من القاهرة مغاضباً ، وخيم فى العادلية ، بينما تعمد تابعه أحمد أغا والى القاهرة المرور بموكبه فى أرجاء القاهرة متحدياً الرأى العام ، وليغيظ أهالى القاهرة ، فهجم عليه جمع منهم ، فدارت معركة بين الفريقين انتهت بمصرع رجلين من الأهالى وجرح عدد من الفريقين ، وأصبح كل فريق يترصد للفريق الآخر ، وساد القاهرة غضب عام ، واستمر تجارها وسوقتها فى إغلاق متاجرهم ووكائلهم وإبطال أسواقهم ، ولم يجرؤ أحمد أغا والى القاهرة على الخروج بموكبه مرة أُخرى ، وغدت القاهرة كأنها فوق بركان يتأهب للانفجار بين لحظة وأُخرى .

لهذا بادر علماء الأزهر بعقد اجتماع فى بيت الشيخ محمد البكرى تزّعمه شيخ الأزهر ، ودعوا إلى هذا الاجتماع إسماعيل بك شيخ مصر ، فحضر منزعجاً مضطرباً ، وأخذ يسترضى العلماء ، ويهدئ من غضبهم ، ثم أعطاهم عهداً موثقاً بعزل أحمد أغا والى القاهرة مهما تحمَّل فى سبيل ذلك .

ولم يلبث إسماعيل بك شيخ مصر أن عقد اجتماعاً فى الديوان العالى بقلعة القاهرة دعا إليه جميع الصناجق ، ومنهم حسن بك الجداوى .

وقد استقر رأى المجتمعين على عزل أحمد أغا والى القاهرة من منصبه وعزل الأغا التابع لإسماعيل بك من منصبه أيضاً ، وأن يُمنح كل منهما منصب صنجق متقاعد ليصبحا بعيدين عن مواجهة أهالى القاهرة الناقمين عليهما ، كما قرر المجتمعون أيضاً تعيين والى القاهرة من أتباع حسن بك ، والأغا من أتباع إسماعيل بك . . .

وأول شىء فعله والى القاهرة الجديد هو أنه بادر بالذهاب إلى الجامع الأزهر ، واسترضى علماءه ، وجلس معهم ، ووعدهم من نفسه خيراً .

عند ذلك انفضّت الجموع التى كانت تحتشد فى الأزهر وحوله ، وأحس العلماء وطَلَبة العلم وأهالى القاهرة بأن إرادتهم قد تحققت ، وأنهم أسقطوا عَلَماً من أعلام الظلم والطغيان .

غير أن الشيخ عبد الرحمن الجبرتى مؤرِّخ هذه الحقبة لم يُرضه منح أحمد أغا والى القاهرة المعزول رتبة الصنجقية ، وعدَّ هذا مكافأة للمعتدى .

فقال فى عبارة موجزة ساخرة : « والذى كان يركب حماراً أصبح يركب فرساً » ، ومعنى هذا أن الأغا الذى كان يركب حماراً صار صنجقاً يركب فرساً بحكم منصبه الجديد الأرقى من منصبه القديم ، فكأنما المعتدى كوفئ فى نظر الجبرتى ، ونظرة الجبرتى لا شك فى صحتها غير أنه لا ينبغى أن نُهوِّن من حجم إبعاد المعتدى عن الميدان الذى كان يمارس فيه سطوته وتجبره ، فهذا الإبعاد يُعَد اقتلاعاً لصاحب السُّلْطة من سُلْطته ، وما أعظم وقع هذا الاقتلاع على نفس مثل نفس أحمد أغا المغرمة بحب السيطرة والعدوان .

فمما لا شك فيه أن نفساً كنفس أحمد أغا حتى وإن امتطى صاحبها فرس الصنجقية شعرت بإذلال وقهر عظيمين .

* * *

ثَوْرَةُ شعب مِصر

ووثيقة الصلح بين علماء الأزهر والمماليك

(١٢٠٩ هـ = ١٧٩٥م)

لما خلا منصب شيخ مصر بموت إسماعيل بك فى طاعون سنة ١٢٠٥هـ ، (١٧٩١م) اتفق صناجق حزبه على أن يتولى مشيخة مصر الأمير عثمان بك طبل .

وعندما علم الأميران إبراهيم بك ومراد بك بموت إسماعيل بك وولاية عثمان بك طبل مشيخة مصر تطلعا إلى العودة إلى القاهرة ، ثم تحركا بقواتهما صوب الشمال ، وفى الوقت نفسه كثَّفا اتصالهما الديبلوماسى بالقاهرة ، فبعثا برسائل إلى علماء الأزهر وباشا مصر وشيخ مصر عثمان بك طبل .

وقد تضمنَّت رسائلهم بعد المقدمة : « إننا طلبنا فيما مضى الصلح فأبى المرحوم إسماعيل بك ، وكل شيء بقضاء وقدر ، والأمور مرهونة بمواقيتها ، والآن نحن اشتقنا إلى أهلنا ودورنا ، وقد طال اغترابنا ، وعزمنا على دخول القاهرة على أساس الصلح ، وقد تُبنا عن المظالم والمعاصى ، وبيدنا فرمان من السلطان تضمن العفو عنا ، ونعاهدكم على أن ما مضى لا يعود ، وإن أسيادنا مشايخ العلم يضمنون كف غائلتنا » .

وفى ٢٦ من شهر شوَّال سنة ١٢٠٥ هـ (يونيو ١٧٩١م) اجتمع الديوان العالى برئاسة محمد عزت باشا ، وقد حضر هذا الاجتماع من علماء الأزهر شيخ الأزهر أحمد العروسى ، والشيخ عمر مكرم ، والشيخ محمد الأمير ، والشيخ محمد البكرى ، والشيخ أبو الأنوار محمد السادات ، كما حضره الصناجق ورؤساء العسكر ، فلما اكتمل المجلس أمر محمد عزت باشا بقراءة

رسائل إبراهيم بك ومراد بك ، فلما انتهى القارئ من تلاوتها سأل محمد عزت باشا العلماء ، فقال لهم : ماذا تقولون ؟

فقال شيخ الأزهر : إن كان الخلاف بين أُمراء الصعيد وأُمراء القاهرة ، فيمكننا أن نتوسط بينهم ، وإن كان الخلاف بين أُمراء الصعيد والسلطان العثمانى ، فالأمر يرجع إلى نائبه (أى واليه على مصر) ، وبهذا ألقى شيخ الأزهر بالقضية كلها على كاهل محمد عزت باشا والى مصر .

وبعد محاورات كثيرة استقر رأى أعضاء الديوان العالى على أن يكتبوا إلى أمراء الصّعيد رسالة جاء فيها بعد المقدمة : « إن الذى يطلب الصلح يُقدِّم إقراره بذلك قبل أن يتجاوز الحدود المتفَق عليها ، وقد ذكرتم أنكم تُبْتم ، وقد تقدَّم منكم هذا القول مراراً ولم نر له أثراً ، فإن شرط التوبة رد المظالم ، وأنتم لم ترسلوا ما عليكم من المقررات الأميرية للدولة ، فإن كنتم صادقين فى توبتكم فارجعوا إلى أماكنكم التى حدَّدها لكم السلطان ، وأرسلوا الأموال والغلال الأميرية ، وعندئذ نبعث إلى الدولة بطلب الإذن لكم بدخول القاهرة ، فإن الأُمراء الذين فيها لم يدخلوها بسيوفهم وقوتهم ، وإنما السلطان هو الذى أدخلهم فيها ، وهو الذى أخرجكم منها ، فإذا وافق السلطان على عودتكم إلى القاهرة فلا مانع يمنعكم » .

وقد وقَّع على هذه الرسالة والى مصر محمد عزت باشا ، وعلماء الجامع الأزهر ، كما عهد الديوان العالى إلى الشيخ عمر مكرم بتسليم هذه الرسالة إلى إبراهيم بك ومراد بك فى صعيد مصر ، كما أعطاه صلاحيات الوساطة وإرساء قواعد الصلح بين أُمراء الصعيد وأُمراء مصر .

ولقد كانت الأحوال السياسية مهيئة لنجاح الشيخ عمر مكرم فى مسعاه للصلح بين أُمراء الصعيد وأُمراء مصر .

من ذلك أن الدولة العثمانية بعثت برسولها إلى مصر فى صفر سنة ١٢٠٦ هـ

(سبتمبر سنة ١٧٩١م) ، ومعه رسالة تضمنَّت العفو عن أُمراء الصعيد ، وقد أُعلن هذا العفو فى القاهرة ، وضُربت مدفعية القلعة ابتهاجاً به .

فلما تم الصلح بين الفريقين دخل إبراهيم بك ومراد بك وقوَّاتهما القاهرة لتصبح لهما الكلمة الأُولى فى حكم مصر ، وذلك بعد أن تخلَّى شيخ مصر عثمان بك طبل عن المشيخة ليتولاها إبراهيم بك .

وقد ظلَّ المماليك الإبراهيمية والمرادية أكثر من عَام ملتزمين ما عاهدوا علماء الأزهر عليه ، ثم عادوا إلى سيرتهم الأُولى نهَّابين وظَلَمة وسفاكى دماء .

ففى السادس من جُمَادى الأُولى سنة ١٢٠٧ هـ (ديسمبر ١٧٩٢م) انطلق جند إبراهيم بك ومراد بك فى أرجاء القاهرة ، فاستولوا على ما وجدوه من خيل وبغال وحمير وجمال فى الطرقات والوكائل ، وسبب ذلك أن الأميرين أرادا تزويد جنودهما بدواب السفر وحمل الأثقال قبل خروجهم لمهاجمة قبائل العُرْبان المنتشرة فى الصحراء الشرقية والغربية وحول القاهرة .

وبعد أن تزوَّد الجنود بدواب السفر وحمل الأثقال اتجه مراد بك بجيشه إلىْ أبى زعبل ، وهناك هاجم عرب الصوالحة ، ثم استولى على أغنامهم وجمالهم ، وقتل منهم حوالى خمسة وعشرين من الرجال والشيوخ والغلمان .

ثم فرض على بقية القبائل القَاطنة فى أبى زعبل أتاوة قدرها أحد عشر ألف ريال ، ولم يقبل شفاعة شيخ شيوخ هذه القبائل ، بل أمر ببطحه وضربه بالعصى ، فبُطِح وضُرِب .

فلما ترامت أخبار هجمات مراد بك على القبائل تعمَّقت القبائل الأُخرى فى بطون الصحراء فلم يدركها .

وفى الوجه البحرى قام جنود الأمير محمد بك الألفى بأعمال نهب شملت قرية طوخ القرموص ، وكانت هذه القرية فى التزام شيخ الأزهر الشيخ عبد الله الشبراوى ، فتوجَّه أهل هذه القرية وأهالى قرى أُخرى نُهِبت إلى

القاهرة ، وهناك اتجهوا إلى الجامع الأزهر ، وعرضوا على شيخ الأزهر ما حلّ بقراهم ، فبعث شيخ الأزهر رُسُله إلى إبراهيم بك ومراد بك ليُعيدا ما نهبه رجال محمد بك الألفى من القرى إلى أهلها ، فلم يفعلا شيئاً ، فلما كثرت المظالم دعا شيخ الأزهر عبد الله الشبراوى العلماء وطَلَبة العلم والأهالى إلى ثورة عامة ، فأبطل طَلَبة العلم دروسهم ، وأغلقوا أبواب الأزهر ، ثم انتشروا فى أرجاء القاهرة يدعون التجار وأهل الأسواق إلى غلق متاجرهم ووكائلهم وإيقاف التعامل فى أسواقهم ، وسرعان ما استجاب هؤلاء إلى دعوتهم ، ثم انطلق أهالى القاهرة بمختلف فئاتهم وطوائفهم إلى الجامع الأزهر ، وانضموا إلى أهل القرى والأطراف الذين احتشدوا حول الجامع الأزهر .

فركب شيخ الأزهر وكبار العلماء بغالهم ، وقادوا هذه الجموع العظيمة وساروا بها فى أشهر شوارع القاهرة وأصوات رجالها تجلجل بالتكبير والتهليل ورفض مظالم المماليك وإظهار مثالبهم ، إلى أن وصلوا إلى بيت الشيخ أبى الأنوار محمد السادات ، فازدحم بهم الميدان والشوارع المرتبطة به ، كما ازدحم بهم ميدان الأزبكية والشوارع المرتبطة به .

وفى بيت السادات عقد شيخ الأزهر والعلماء اجتماعاً أعلنوا فى نهايته رفضهم القاطع لمظالم المماليك .

فلما علم إبراهيم بك بخطورة الموقف بعث إلى العلماء بأيوب بك الدفتردار ، فلما وقف أيوب بك بين يدى العلماء سألهم عن مرادهم .

فقالوا له : نريد العدل وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوس وكافة المظالم التى ابتدعتموها ورفع الجور وكف أيدى الطغاة .

فقال أيوب بك : لا يمكن الإجابة إلى هذا كله ، فإننا إن فعلنا ضاقت علينا المعايش والنفقات .

فقالوا له : هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس ، ثم ما الباعث

على الإكثار من النفقات ، وشراء المماليك ، والأمير إنما يكون أميراً بالإعطاء لا بالأخذ !؟

فقال : سأُبلِّغ ، ثم انصرف ، لكنه لم يرجع إليهم بجواب .

أما شيخ الأزهر والعلماء ، فإنهم رجعوا إلى أماكنهم في الجامع الأزهر وأمروا الجماهير بالبقاء حول الجامع الأزهر ، فظلوا يومهم ، وباتوا ليلهم ، وقد أدرك إبراهيم بك خطورة الموقف أكثر من أى أمير آخر ، فبعث إلى مشايخ العلم فى الأزهر مَن يقول لهم : إن إبراهيم بك معكم ، وهذه الأمور التى وقعت وأنكرتموها إنما وقعت بغير رضاه ومراده .

ولم يلبث إبراهيم بك أن بعث إلى مراد بك مَن يخيفه ويُبصِّره بعواقب الأمور ، ويُحذِّره من العواقب الوخيمة التى ستقع إن ظل المماليك سادرين فى غيهم ، ومن هذه العواقب الوخيمة وجود الذرائع التى قد تعتمد عليها الدولة العثمانية وتبادر بإرسال حملاتها العسكرية على غرار حملة حسن باشا القبطان لاقتلاع المماليك من السُّلْطة والقضاء عليهم أو طردهم من القاهرة .

فأجاب مراد بك بأنه يوافق على جميع مطالب العلماء والأهالى إلا إلغاء ديوانه فى بولاق ، كما طلب أن يفاوضه أربعة من العلماء فى قصره بالجيزة ، فذهب إليه العلماء الأربعة ، فلما اجتمع بهم لاطفهم وأظهر لهم المودَّة والاحترام ، ورجاهم أن يسعوا فى الصلح بين المماليك وعلماء الأزهر .

وعندما دخلت الثورة فى يومها الثالث نزل والى مصر صالح باشا القيصرلى من القلعة إلى منزل شيخ مصر إبراهيم بك ، وهناك عقد مجلساً حضره جمع من علماء الأزهر هم الشيخ عبد الله الشرقاوى شيخ الأزهر ، والشيخ أبو الأنوار محمد السادات ، والشيخ خليل البكرى ، والشيخ محمد الأمير ، والشيخ عمر مكرم ، والشيخ مصطفى الصاوى ، والشيخ محمد السجينى ، والشيخ محمد الحريرى ، والشيخ عبد الرحمن العريشى ، كما حضره جمع من الصناجق المماليك على رأسهم الأمير إبراهيم بك شيخ مصر ،

كذلك حضر هذا المجلس قاضى قضاة مصر وعدول محكمة الباب العالى ليسجلوا شروط الصلح الذى سيُعقد بين علماء الأزهر ومماليك مصر فى وثائق المحكمة وسجلاتها .

وقد تضمنت وثيقة الصلح بين علماء الأزهر ومماليك مصر الحاكمين البنود التالية :

أولاً : تعهّد الأُمراء بصرف المرتبات والجوامك والجرايات والعلوفات لأربابها طَلَبة العلم ، والمنقطعين للعبادة ، والمرابطين ، والمتقاعدين ، والمرضى واليتامى والمساكين والأرامل ، وسائر المستحقين من المسلمين .

ثانياً : تعهّد الأُمراء بإعداد كل ما يتعلق بركب الحَج وتسييره كل عام على الصفة التى كان عليها فى زمن السلاطين السابقين .

ثالثاً : تعهّد الأُمراء بإرسال غلال الحرمين الشريفين وأموالهما المقرَّرة كل عام إلى أهلهما فى المواعيد المقرَّرة بدون إبطاء .

رابعاً : تعهّد الأُمراء بتسليم الغلال الأميرية المستحقة للشُّؤن الأميرية فى مواعيدها المقرَّرة بدون إبطاء .

خامساً : تعهّد الأُمراء بإلغاء جميع المظالم ، والتفاريد ، والكاشفيات ، والمكوس الجارية فى البنادر والموارد والمقرَّرة على المآكل وإزالتها إزالة كلية .

سادساً : تعهّد الأُمراء بإزالة ما فرضه إسماعيل بك شيخ مصر المتوفى من مظالم إزالة كلية .

سابعاً : تعهّد الأُمراء بعدم فرض مظالم جديدة زيادة على ما هو مسجَّل فى دفاتر الأمير محمد بك أبى الذهب المتوفى .

ثامناً : تعهّد الأمراء بكف أيدى أغاواتهم وكشافهم عن أخذ أموال الناس وأمتعتهم بالباطل ، وعن المظالم التى دَمّروا بها القرى والبلدان وأفقروا أهلها .

تاسعاً : تعهّد الأمراء بصرف المرتبات والجرايات المستحقة لطَلَبة العلم والعلماء والفقهاء وقُرَّاء القرآن بالأزهر .

عاشراً : تعهّد الأمراء بإجراء النفقات المستَحقة للجامع الأزهر وأروقته كتجديد ما يحدث بحوائطه من خلل ، وتجديد فرشه ، وفرش أروقته وكإجراء المياه والإنارة به ، وكأجر الخدم ، وكتزويد المطبخ بما يلزمه من مأكولات .

حادى عشر : تعهّد الأمراء بترحيل الغليونجية (البحّارة) الذين أقامهم إسماعيل بك شيخ مصر المتوفى فى سواحل بولاق لكف أذاهم عن الأهالى .

ثانى عشر : تعهّد الأمراء بعدم التعرض لأشراف مصر بأى وجه من الوجوه لأن جميع أحوالهم وما قد ينشب بينهم من خلافات تنتهى إلى نقيبهم .

ثالث عشر : تعهّد الأمراء بعدم التعرض لنواب الشريعة الإسلامية وعدولها (القضاة) أو التدخل فى أعمالهم بأى وجه من الوجوه ، لأن جميع أمورهم وأحوالهم تنتهى إلى قاضى قضاة مصر .

رابع عشر : تعهّد الأمراء بتعمير السواقى السبع التى تدفع بماء النيل فى مجرى العيون ، وإدارتها أمام حضرة الوزير (الباشا والى مصر) وحضرات العلماء لينتفع بمياهها أهل القلعة والمسلمون القاطنون حولها .

خامس عشر : تعهّد الأمراء بعدم بيع شىء من غلال مصر إلى الكفار أعداء الدولة العثمانية .

سادس عشر : تعهّد الأمراء بمنع كل مظلمة من المظالم عن عباد الله الآن ، وفيما يُستقبل من الزمان .

سابع عشر : أعلن الأمراء أنهم تابوا عما اقترفوه من المظالم ، وتعهّدوا بالسمع والطاعة وعدم مخالفة الجماعة ، وأنهم سيسيرون فى الناس سيرة حسنة ، وسيشحذون هممهم لتنفيذ ما اشترطه العلماء عليهم .

ثامن عشر : تم الاتفاق فى هذا المجلس على أن مَن أخل من الأمراء ببنود

هذا الصلح ، أو توقَّف عن صرف الحقوق إلى أربابها ، أو سعى فى إبطال شيء منها ، فإن ساداتنا العلماء وأرباب السجاجيد والأُمراء يستخلصون منه هذه الحقوق ، ويرفعون يده عنها مهما كان منصبه عملاً بالفرمان الصادر من والى مصر صالح باشا القيصرلى .

تاسع عشر : أقرَّ الأميران الكبيران إبراهيم بك ومراد بك بما جاء فى هذه الوثيقة ، وتعهّدا وهما بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعاً بالقيام بتنفيذ بنودها بالطرق الشرعية التى ترعى الاستطاعة والإمكان والطاقة .

وقد وَقَّعَ الأميران الكبيران إبراهيم بك شيخ مصر ومراد بك على هذه الوثيقة وختماها بخاتميهما ، واعتمدها والى مصر صالح باشا القيصرلى ، وأصدر معها فرماناً ، كما وقَّعَ عليها قاضى قضاة مصر وعدول محكمة الباب العالى ، وذلك فى شهر ذى الحجة سنة ١٢٠٩ هـ (يونيو ١٧٩٥م) .

ومن المفيد أن نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التاريخية التالية :

(أ) إن علماء الأزهر كانوا قوة سياسية لها ثقلها ، ويُحسب حسابها فى مصر والدولة العثمانية ، وقد استطاعت هذه القوة السياسية أن تفرض ما أيقنت أن فيه صلاح الأُمة على زعماء المماليك ، وأن توقفهم أمام قاضى قضاة مصر وعدوله ليقروا بأنهم تابوا عن المظالم وليعطوا من أنفسهم عهوداً موثَّقة بأنهم سيسيرون فى الناس سيرة حسنة ، وسينشرون الحق والعدل فى أرجاء مصر قدر طاقتهم .

(ب) إن العلماء حرصوا على الحق العام كالعدل ، وكحصول أصحاب الحقوق على حقوقهم بيسر وسهولة ، سواء فى هذا قويهم وضعيفهم .

(جـ) لم تكن مطالبة العلماء بحقوقهم وحقوق طَلَبة العلم إلا من خلال مطالبتهم بالحق العام ، فعلى سبيل المثال : لم يرد فى وثيقة الصلح ذكر لقرية طوخ التابعة لشيخ الأزهر على الرغم من أن ظلم المماليك لأهلها كان سبباً

قوياً من أسباب تلك الثورة ، وما ذلك إلا لأنها انضوت تحت بنود الحقوق العامة ليجرى عليها من العدل ما سيجرى على مثيلاتها .

(د) حرص العلماء على استقلال القضاء ، وأكدوا على أنه لا يجوز لأحد مهما كان منصبه أن يتدخل فى أعمال القضاء ، وهو مبدأ لم يعرفه العالَم المتحضر إلا فى أواخر القرن التاسع عشر الميلادى ومطلع القرن العشرين .

(هـ) حرص العلماء على بقاء المصالح المرسلة ودعمها كغلال وأموال الحرمين الشريفين ، ورَكْب الحَج ، والسواقى السبع التى ترفع مياه النيل إلى مجرى العيون .

(و) حرص العلماء على أن يستمر حظر بيع قمح مصر للكفار المعادين للدولة العثمانية دولة الخلافة الإسلامية .

ومما لا شك فيه أن هذه الفترة تستحق أن نقف أمامها طويلاً ، وأن نذكرها للعلماء بكل فخر وإعجاب ، فهى بلا نزاع علامة مضيئة فى تاريخهم الحافل بالوعى والصدق السياسى .

ولو أن وثيقة كتلك الوثيقة التى حرص علماء الأزهر على أن يضمنوها الحقوق العامة وحقوق الإنسان جاءت فى تاريخ إحدى الدول الأوروبية لأقاموا لها احتفالاً فى كل عام كما قال الأستاذ العقَّاد رحمه الله تعالى .

وثمة حقيقة تاريخية يجب ألا نغفل عنها هى أن علماء الأزهر كانوا بمبادئهم ومُثُلهم وأخلاقهم وتقواهم وزهدهم جديرين بأن يلتف شعب مصر حولهم ، وأن يبادر مستجيباً لنداءاتهم ، وأن يتخذهم زعماءه وقادة انتفاضاته وثوراته .

هذه الزعامة الصادقة المؤمنة النقية هى التى استطاع بها شعب مصر أن يطرد

أقوى جيش أوروبى عرفه العالَم فى هذه الحقبة ـ الجيش الفرنسى - الذى كان يقوده بونابرت وكليبر .

وقد قدَّم لنا الشيخ عبد الرحمن الجبرتى مؤرِّخ هذه الحقبة صورة تاريخية صادقة لانتصار علماء الأزهر وانتصار إرادة الشعب بقيادتهم ، فقال : « ورجع المشايخ (أى علماء الأزهر) وحول كل منهم وأمامه وخلفه جملة عظيمة من العامة ، وهم ينادون : « حسبما رسم ساداتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس مرفوعة من مملكة الديار المصرية . . . » .

* * *

الخاتمــــــة

عرفنا - بعد قراءة هذا البحث - تاريخ الأزهر السياسى خلال ما يقرب من ثلاثة قرون ، ورأينا تلك المواقف العظيمة التى وقفها علماؤه فى ميدان المعارضة السياسية والإصلاح فى الديوان العالى ، وفى الشارع المصرى .

كما رأينا شجاعتهم ونبلهم ، وهم يناضلون من أجل حماية رجال الأحزاب السياسية المهزومة المحتمين بالجامع الأزهر ، والذين لا جريرة لهم إلا الخُصُومة السياسية .

كذلك رأينا جهودهم الفعَّالة المؤثرة ، والتى أدَّت إلى إسقاط حكومات عثمانية جائرة وأحزاب مملوكية مُتسلِّطة .

كما رأينا قيادتهم الحكيمة للعديد من الانتفاضات والثورات الشعبية ودفاعهم عن الحقوق العامة ، كحق المجتمع فى العلم والتعليم ، وإقامة الشعائر والتكافل ، وكحقوق التجار والزرَّاع ، وكحق المسلمين فى مصر وشمال إفريقيا فى أداء فريضة الحج فى طرق آمنة وبوسائل مريحة .

كما عرفنا نضالهم لإنصاف المظلومين ، ودفاعهم عن حق الفرد وكرامته وتمكنهم من طرد عسكريين كبار من مناصبهم لاعتدائهم على الأفراد .

وليس لى بعد هذا أن أصف المكانة التى تبوأها علماء الجامع الأزهر فى هذه الحقب من التاريخ ، لأن وقائع التاريخ هى التى تحدَّثت عن هذه المكانة بجلاء ، ووصفتها بوضوح .

غير أنه من جميل القول أن أختتم بحثى هذا ببعض آيات قرآنية وأحاديث نبوية بيَّنت مكانة العلماء وقَدْرَهم عند الله ، وعند ذَوى البصائر من الناس ، والأسبابَ التى رفعتهم إلى تلك المكانة السامية .

فالعلماء أعظم الناس إيماناً وأبعدهم عن الشبهات .

قال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذى أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ، وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ، وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ ﴾ (١) .

وهم المعْلِنُون لكلمة التوحيد بعد الملائكة .

قال تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ ، لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (٢) .

وهم السبَّاقون إلى الإيمان ، إذا سمعوا القرآن خَرُّوا سُجداً وبُكياً .

قال تعالى : ﴿ قُلْ آمِنُواْ بِهِ أَوْ لاَ تُؤْمِنُواْ ، إِنَّ الَّذِينَ أُوتُواْ الْعِلْمَ مِن قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّداً * وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولاً * وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعاً ﴾ (٣) .

يَعْرِفُونَ الحقَّ ، ويحفظون القرآن فى صدورهم .

قال تعالى : ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُواْ الْعِلْمَ الَّذِى أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِى إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ (٤) .

وقال جَلَّ شأنه : ﴿ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِى صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُواْ الْعِلْمَ ، وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلاَّ الظَّالِمُونَ ﴾ (٥) .

من ساحاتهم تنبع الخشيةُ من الله عَزَّ وجَلَّ وتتحقق مراقبتُه .

قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ (٦) .

---

(١) آل عمران : ٧ (٢) آل عمران : ١٨ (٣) الإسراء : ١٠٧ - ١٠٩

(٤) سبأ : ٦ (٥) العنكبوت : ٤٩ (٦) فاطر : ٢٨

هم أسرع الناس فهماً لكلام الله عزَّ وجلَّ وإدراكاً لآياته الكونية وعجائب خلقه .

قال تعالى : ﴿ وَتِلْكَ الأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ، وَمَا يَعْقِلُهَا إِلاَّ الْعَالِمُونَ ﴾ (١) .

وقال جَلَّ شأنه : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ ﴾ (٢) .

رفع الله عزَّ وجَلَّ قدرهم وأعلى ذِكْرهم .

فقال جَلَّ شأنه : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَائِماً يَحْذَرُ الآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ ، قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ ، إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الأَلْبَابِ ﴾ (٣) .

وقال سبحانه وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللهُ لَكُمْ ، وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ، وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ (٤) .

وقال النبي محمد ﷺ : « فضلُ العالم على العابد كفضلي على أدناكم ، وإنَّ اللهَ وملائكته وأهلَ السموات والأرض ، حتى النملة في جحرها ، وحتى الحوت ، ليُصلُّون على معلمي الناس الخير » (٥) .

وقال صلى الله عليه وسلم : « مَن سلك طريقاً يبتغي فيه علماً سهَّل الله له طريقاً إلى الجنَّة ، وإنَّ الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضاءً بما يصنع ، وإنَّ العالم ليستغفر له مَن في السموات ومَن في الأرض حتى الحيتان في الماء ، وفضلُ العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب ، وإنَّ العلماء ورثةُ الأنبياء ، وإنَّ الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً إنما ورَّثوا العلم ، فمَن أخذه أخذ بحظ وافر » (٦) .

* * *

(١) العنكبوت : ٤٣ (٢) الروم : ٢٢ (٣) الزمر : ٩
(٤) المجادلة : ١١ (٥) رواه الترمذي . (٦) رواه أبو داود والترمذي .

المصادر والمراجع التى اعتمد عليها البحث

١ - الوثائق

(أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة) .

تقارير النظر : السجلات ١ ، ٢ ، ٧ ، ٩ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠

الديوان العالى : السجلان ١ ، ٢

محافظ الدشت : المحفظتان ١٦٠ ، ٣٢٠

محكمة باب الشعرية : السجلات ٥٩٣ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٦٢٠ ، ٦٣١

محكمة الباب العالى : السجلات ١ ، ٢ ، ٥ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٨٦ ، ٩٢ ، ١٠٨ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٧ ، ١٤٣ ، ١٥٢ ، ١٨٤ ، ٢٠٧ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٣٠٢ ، ٣٠٧ ، ٣١٣ ، ٣٢٧

محكمة البرمشية : السجلان ٧٠٣ ، ٧٠٨

محكمة الحاكم بأمر الله : السجل ٥٣٩

محكمة الملك الصالح : السجل ٣٥٥

محكمة الصالحية النجمية : السجلات ٤٣٩ ، ٤٤١ ، ٤٤٧ ، ٤٧٣ ، ٤٧٧ ، ٤٨٤ ، ٤٩٢ ، ٤٩٥ ، ٥٠١ ، ٥١٠ ، ٥١٦ ، ٥١٨ ، ٥٢٠

محكمة طولون : السجل ٢٣٧

محكمة القسمة العربية : السجلات ١٢ ، ٢٠ ، ٥٠ ، ٧٣ ، ٧٥

محكمة القسمة العسكرية : السجلات ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٤٩ ، ١٥١ ، ١٧٥ ، ١٩٥ ، ٢٤٩

محكمة قناطر السباع : السجلات ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٣٣

محكمة قوصون : السجل ٢٤١

محكمة مصر القديمة : السجلات ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٠٠ ، ١٠٥

(دار المحفوظات العمومية بالقاهرة) .

دفتر الترابيع ١٦٠٥ ، العين ١٧ ، المخزن ١٨

(دار الوثائق القومية بالقاهرة) .

المحافظ : ٤٤ ، ٥٠ ، ٥٤

معية تركى : الدفتر ٧٥٥

(دار الكتب المصرية بالقاهرة) .

أوراق تاريخية خاصة بعائلة السادات صادرة من الديوان العالى بالقاهرة ، والباب العالى بإسلامبول ، ومحكمة الصالحية النجمية بالقاهرة .

(مكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج) .

مراسلات العلماء وصور فرمانات صادرة من قائد الحملة الفرنسية على مصر .

٢ - المخطوطات

(إبراهيم الصوالحى العوفى : الشيخ برهان الدين) .

- تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق .

- واقعة محمد بك الكبير حاكم ولاية جرجا .

(إبراهيم المأمونى الشافعى : الشيخ) .

- رسالة من تيسير خالق الأرض والسموات ، فى الكلام على ما بمصر من الجوامك والعلوفات .

(إبراهيم بن نجيم المصرى الحنفى : الشيخ زين الدين) .

- رسالة فى حكم بناء كنيسة حارة زويلة .

(أحمد جلبى بن عبد الغنى : الشيخ) .

- أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات .

(أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان : الأمير) .

- الدُّرَّة المصانة فى أخبار الكنانة ، جزآن .

(أحمد الرشيدى : الشيخ) .

- حُسْن الصفا والابتهاج بذكر مَن ولى إمارة الحاج .

(أحمد بن سعد الدين العمرى : الشيخ) .

- ذخيرة الإعلام بتواريخ الخلفاء الأعلام ، وأُمراء مصر الحكام ، وقضاة قضاتها فى الأحكام .

(أحمد عرابى الشافعى : الشيخ) .

- تاريخ الملوك العثمانية ، والوزراء الصدور ، ومشايخ الإسلام ، والقبودانات .

(أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصارى : الشيخ ابن الحمصى) .

- حوادثُ الزمان وأنباؤه ، ووفيات الأعيان وأبناؤه ، جـ٣

(أحمد بن مصطفى بن خليل : المولى طاش كبرى زادة) .

- الشقائق النعمانية فى علماء الدولة العثمانية .

(أحمد بن الملا جلبى : المولى) .

- النشر العابق من اقتطاف الشقائق .

* * *

محتويات الكتاب

الموضـــــوع الصفحة

الفصل الثانى : علماء الأزهر
جبهة معارضة سياسية وإصلاح
(٦٣ - ١٢٢)

الموضـــــوع	الصفحة

مواقف علماء الأزهر فى عصر نفوذ المماليك
(١٠٧ - ١٢٢)

الفصل الثالث : علماء الأزهر يقودون الثورات والانتفاضات الشعبية
(١٢٣ - ١٦٢)

الموضـــــوع الصفحة



رقم الإيداع ١١٣٦٣ / ٩٥

الترقيم الدولى
977 - 225 - 089 - 6



سلسلة

« لابد من دين الله .. لدنيا الناس »

تصدرها مكتبة وهبة تباعاً

* صدر من هذه السلسلة

١ - الحداثة سرطان العصر .. أو ظاهرة الغموض فى الشعر العربى

للدكتور عبد العظيم المطعنى

٢ - أدعياء التجديد .. مبددون لا مجددون .. للدكتور على العمارى

٣ - التنوير .. لا التضليل للأستاذ مؤمن الهباء

٤ - منهاج الإسلام .. فى حياة الفرد والمجتمع للأستاذ عبد السميع المصرى

٥ - لماذا لابد من دين الله لدنيا الناس ؟ للدكتور عبد العظيم المطعنى

٦ - فوائد البنوك ، والاستثمار ، والتوفير .. فى ضوء الشريعة الاسلامية

للدكتور رمضان حافظ السيوطي

٧ - الأمة الإسلامية حقيقة .. لا وهم للدكتور يوسف القرضاوى

٨ - مصادر الابداع بين الأصالة والتزوير للدكتور عبد العظيم المطعنى

٩ - جوانيات الرموز المستعارة .. لكبار أولاد الحارة للدكتور عبد العظيم المطعني

١٠ - دور الأزهر السياسى فى مصر . إبادة الحكم العثمانى

دكتور عبد الجواد صابر إسماعيل

١١ - تغييب الاسلام الحق .. ودحض افتراءات دعاة التنوير على القرآن الكريم

للدكتور محمود توفيق محمد سعد